



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية



# توظيف مبدأ التدخل الدولي الإنساني في الشؤون الداخلية للدول (ليبيا نموذجا 2011/ 2020)

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية  
تخصص العلاقات الدولية

إشراف الدكتور  
د/ زروقة إسماعيل

إعداد الطالب  
شتيتح بوبكر

## أعضاء لجنة المناقشة

ممتحنا	أ/ فلاك نورالدين
مشرفا	أ/ زروقة إسماعيل
ممتحنا	أ/ عرجون شوقي

السنة الجامعية 2022/2021

27 جوان 2020

ملحق بالقرار رقم 10826... المؤرخ في .....  
الذي يحدد القواعد المتعلقة بانوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي: جامعة محمد بوضياف في الطيبلة - كلية العلوم والعلوم التطبيقية

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا المفضي أسطيه.  
د. دنتيحيج بوبكر أستاذة مسان. مسان. باحث علمي سبته في نفس علاماز د  
العامل (1) لمطاقة التعريف الوطنية رقم 200359783 والصادرة بتاريخ 2016/04/25  
المسجل (2) بكنية / معهد الحقوق وع السلطنة العلوم والسياسة  
والمكفأ (3) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).  
عنوانها: تحليل جبريداً التدخل الدولي للإنسان في الشؤون الداخلية للدول  
ليبيا 2011 - 2016

أصح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمهنية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية  
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2020/09/12

توقيع المعني (3)

من رئيس المجلس العلمي  
ويتقويع  
العموم المشرف  
إمضاء: بوقاف حسيمة



## شكر

أشكر الله عز وجل على كل شيء ، كما  
أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ  
المشرف إسماعيل زروقة الذي لم  
يبخل على بإرشاداته وتوجيهاته  
القيمة التي أفادتني كثيرا في  
إنجاز هذا العمل.

## هدفت دراسة «توظيف مبدأ التدخل الدولي الإنساني في الشؤون الداخلية للدول» لبيبا نموذجاً

إلى بحث مدى تأثير المتغيرات الدولية على أعمال التدخل الدولي الإنساني كآلية لحماية حقوق الإنسان ضمن النظام الدولي الجديد، وإلى أي مدى حقق التدخل الإنساني أهدافه في الحالة الليبية. فالتحول الذي أصاب النظام الدولي أفرز تغييرات أثرت على مفهوم حقوق الإنسان وأخرجها من الاختصاص الداخلي للدول إلى الاختصاص العالمي، ومبدأ السيادة تحول من مفهومه المطلق إلى مفهومه المرن، وتنحى مبدأ عدم التدخل لصالح مبدأ التدخل الإنساني.

واعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي باعتباره منهجاً مناسباً وملائماً في دراسة القضايا والظواهر ذات البعد الإنساني، كما تم توظيف المنهج التاريخي لاستكشاف العديد من المفاهيم الضرورية وتحديد ماهيتها وتقصي تطورها التاريخي، كالنظام الدولي وحقوق الإنسان والتدخل الإنساني والسيادة وغيرها. إن التدخل الدولي الإنساني بغض النظر عن مشروعيته أو عدم مشروعيته يهدف إلى استخدام القوة المسلحة وغير المسلحة لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية عند حدوث انتهاكات جسيمة لهذه الحقوق، والتي برزت ملامح هذا التدخل وتطوره خلال الفترة التي تلت الحرب الباردة وتأسيس النظام الدولي الجديد القائم على احترام حقوق الإنسان وتحقيق السلم والأمن الدوليين.

وبغض النظر عن ذلك فإن الممارسات الدولية أثبتت أن التدخل الدولي الإنساني الذي تمت ممارسته لا يستند إلى أية مسوغ قانوني بل يشكل في بعض الأحيان اعتداءً على حقوق الدول وسيادتها الداخلية، مثلما حدث في حالة التدخل الذي مارسه الإدارة الأمريكية في ليبيا وغيرها من الدول، لذا فقد وصف التدخل الدولي الإنساني في بعض الحالات بالازدواجية والخروج عن القواعد والضوابط القانونية الدولية. أما مفهوم التدخل الدولي الإنساني، لم يعد بعد الحرب الباردة مفهوماً جامداً محدداً ومحصوراً، وبدأ يأخذ بعداً دولياً أكثر اتساعاً، حيث توزعت مواقف الدول بين مؤيد ومعارض لمبادئ القانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان ونصوص ميثاق الأمم المتحدة رافعة جملة من التساؤلات، ما إن كانت الغاية الحقيقية للتدخل الدولي الإنساني هي فعلاً وقف انتهاكات حقوق الإنسان، أم أن هناك غاية خفية وراء هذه الاعتبارات الإنسانية، وذلك بعولمة المفاهيم الإنسانية، واستخدام المؤسسات الدولية والقوانين الدولية، الرامية إلى السلم والأمن الدوليين. وتم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول

الفصل الأول: التدخل الإنساني قراءة نقدية

الفصل الثاني: الازمة الليبية: دراسة في الفواعل والابعاد

الفصل الثالث: التدخل الدولي في ليبيا بين التبرير الإنساني والتوظيف السياسي

## مقدمة

ظلت الدولة القومية منذ إبرام معاهدة صلح وستفاليا عام 1648 هي الفاعل المباشر والوحيد على مستوى العلاقات الدولية باعتبارها الشخص الوحيد للقانون الدولي وما يعنيه ذلك من القدرة على التمتع بالحقوق وتحمل الالتزامات التي يفرضها النظام القانوني الذي يحكم العلاقات بين الدول، وقد ترتب على هذا الأمر حقيقتين: الأولى أن الدولة كانت تصنع قواعد القانون الدولي وتخضع لها، والثاني أن مبدأ السيادة كان يعتبر طيلة هذه الفترة هو المبدأ الأساسي أو الحاكم المنظم للعلاقات المتبادلة فيما بين الجماعة الدولية.

أرست معاهدة وستفاليا جملة من مبادئ دولية هامة، أكد عليهم ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945م فيما بعد، ومن المبادئ:

**مبدأ سيادة الدولة:** من أهم مكتسبات معاهدة وستفاليا إقرار مبدأ السيادة، أي انفراد الدولة بالحكم، وإصدار قراراتها في حدود إقليمها الجغرافي، وعدم الرضوخ للضغوط الخارجية في قراراتها إلا

بإرادتها، فلكل دولة الحق في اختيار كافة أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية بحرية تامة .

**مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية:** وإقرار مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية، يعتبر تأكيداً لمبدأ سيادة الدولة بقراراتها، دون التدخل من أي قوى خارجية، وقد نص ميثاق الأمم المتحدة على هذا المبدأ بوضوح.

من هذا المنطلق وفي ظل الاهتمام العالمي وزيادة عدد الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ظهر مبدأ التدخل الدولي الإنساني كوسيلة توظف لحماية هذه الحقوق والدفاع عنها من الانتهاكات التي تتعرض لها.

التدخل الإنساني ظاهرة قديمة ومتكررة في تاريخ العلاقات الدولية وقد مرت بمراحل كثيرة ساعدت على بلورته، وتكوينه وصولاً إلى ما هو عليه اليوم.

رغم قدم استخدام هذا المفهوم وشيوعه إلا أنه غامض وليس دقيق في تحليل هذا المفهوم، ولعل تصادم مفهوم التدخل الإنساني مع المصالح الدولية والعوامل السياسية أدى إلى ازدياد هذا الغموض، حيث يعتبر مفهوم غير محدد المعالم لعدم وجود اتفاقية دولية تعالجه،

حيث شهد المجتمع الدولي منذ نهاية الحرب الباردة ظهور مجموعة جديدة من المفاهيم السياسية تختلف عن منظومة المفاهيم التي كانت خلال مدة نظام القطبية الثنائية، حيث تغيرت الصراعات من صراعات بين الدول إلى نزاعات داخل الدول وزيادة العنف والاقنتال والتطهير العرقي بين مكونات الشعب الواحد.

وأصبحت مسألة فهم الأسباب والدوافع الحقيقية وراء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان من الأمور المهمة للباحثين لغرض استكشاف الأساليب والمناهج لحلها وتسويتها، وضرورة أن يضطلع المجتمع الدولي عبر مؤسساته بمعالجة هذا الأمر وتقديم آلية عمل واضحة تمثلت بالتدخل الدولي الإنساني.

وإن تعددت أشكال التدخل وأطرافه عبر الفترات المختلفة من تاريخ العلاقات الدولية، فإن أكثر أشكال التدخل إثارة للنقاش في الآونة الأخيرة، هو التدخل في الشؤون الداخلية للدول لاعتبارات إنسانية، وقد أخذ هذا النمط شكل النزعة الإنسانية المسلحة المتجسدة في بعث جيوش متعددة الجنسية لفرض احترام حقوق الإنسان في دول مختلفة (التدخل العسكري الإنساني)، وطرح البعض قضية التدخل الإنساني على أساس أنها ليست تدخلاً لهذه الدولة في الشأن الداخلي لتلك الدول، بقدر ما هي شعور متنام بالمصير المشترك لكل بني الإنسان. وفي المقابل رأى البعض الآخر أن التدخل الإنساني ما هو إلا عملية تبريرية توفر غطاءً شرعية دولية لتدخل الدول الكبرى -وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الداخلية للدول الصغرى، مما يعد انتهاكاً لمبدأ السيادة الوطنية، وبذلك فالتدخل الإنساني لا يخرج عن كونه معياراً من معايير علاقات القوة التي تحكم الأوضاع الدولية، مما يفسر ثغرات تطبيقه وطابعه الانتقائي والازدواجية التي تحكمه حتى ولو كان له غطاء أخلاقي.

إن التدخل الدولي الإنساني بغض النظر عن مشروعيته أو عدم مشروعيته يهدف إلى استخدام القوة المسلحة وغير المسلحة لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية عند حدوث انتهاكات جسيمة لهذه الحقوق، والتي برزت ملامح هذا التدخل وتطوره خلال الفترة التي تلت الحرب الباردة وتأسيس النظام الدولي الجديد القائم على احترام حقوق الإنسان وتحقيق السلم والأمن الدوليين.

وبغض النظر عن ذلك فإن الممارسات الدولية أثبتت أن التدخل الدولي الإنساني الذي تمت ممارسته لا يستند إلى أية مسوغ قانوني بل يشكل في بعض الأحيان اعتداءً على حقوق الدول وسيادتها الداخلية، مثلما حدث في حالة التدخل الذي مارسته الإدارة الأمريكية في الصومال وليبيا وغيرها من الدول، لذا فقد وصف التدخل الدولي الإنساني في بعض الحالات بالازدواجية والخروج عن القواعد والضوابط القانونية الدولية.

فإذا كان مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول يؤكد على التزام الدول والمنظمات الدولية بعدم المساس بسيادة الدول وكيانها الداخلي، فإنه في مقابل ذلك يلاحظ بأن مبدأ احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية يحث الدول والمنظمات الدولية بصفة خاصة بضرورة التدخل من أجل المحافظة على هذه الحقوق ومنع التعرض لها، مما أدى إلى وضع المبدئين في حالة تناقض قانوني من حيث مدى المشروعية التي تمارسها الدول عند التدخل الدولي الإنساني، يهدف مبدأ المسؤولية عن الحماية إلى إلزام أي دولة بحماية سكانها داخل أراضيها من الجرائم ذات الطابع الدولي مثل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وبالتالي إنشاء التزام جماعي للمجتمع الدولي للتصرف في حالة استحالة أو رفض الدولة المعنية الوفاء بهذا الواجب. لكن في الواقع هذا المفهوم الجديد موضع جدل حاد على الساحة الدولية. تم دمج هذا المفهوم في قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2005، وطبقه مجلس الأمن أثناء الأزمة في ليبيا. أصبحت الدول الغربية تستغل فشل الدولة لتبرير تدخلاتها تحت غطاء حماية حقوق الإنسان لتحقيق مصالحها وأهدافها.

إن مشكلة التدخل ليست جديدة في العلاقات الدولية. فتاريخ الإنسان هو تاريخ حروب وصراعات من جراء الأطماع المهيمنة أو الدفاع عن مصالح خاصة والتدخل إلى جانب هذا ليس حكراً على بلد بذاته أو إيديولوجية بعينها.

يأتي مفهوم التدخل الدولي الإنساني كبديل عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام السيادة الوطنية كحق طبيعي مطلق لها، يكفله القانون الدولي، إلا أنه ومنذ انتهاء الحرب الباردة، تغيرت أولويات الأجندة الدولية، وذلك بالتوسع في مفهوم حقوق الإنسان وحمايتها، كحق يكفله ميثاق الأمم المتحدة من منطلق الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وعليه شهد العالم العديد من التطبيقات في الآونة الأخيرة له بدءاً من حالة العراق في 1991 مروراً بالصومال 1992، ثم هايتي ورواندا في 1994، ثم البوسنة والهرسك 1995، وصولاً إلى كوسوفو في 1999 والتدخل الدولي في ليبيا 2011.

كان من شأن ذلك أن يطرح جدلاً كبيراً بين الباحثين والفقهاء القانونيين، حول شرعية استخدام التدخل الدولي وتوظيفه لأغراض إنسانية، وما إن كان هذا المفهوم مجرد وخال من الدوافع السياسية للدول تلك التي تعتمد على التدخل الدولي الإنساني كمبرر للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

والملاحظ كذلك في السياق التاريخي لظهور هذا المفهوم في مجال العلاقات الدولية أنه ظهر قبل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وإن كان قد ارتبط ذلك بالحق السيادي للدول باللجوء إلى الحرب، وهو ما يعلل عدم اقتراح اللجوء إلى التدخل بأية قواعد قانونية من جهة، واستمر ذلك إلى منتصف القرن التاسع عشر حيث ظهرت العديد من القواعد التي تؤيد التدخل لأسباب إنسانية، أما السياق الثاني له كان مع بداية القرن العشرين حيث أعيدت بلورة الفكرة، من خلال استعمالها في الكثير من المؤتمرات الدولية، وسائل الإعلام والبحوث، كمحاولة لخلق الظروف المناسبة لإنشاء قواعد عرفية دولية جديدة، تلك التي نادى بنظام دولي جديد، وذلك من خلال استغلال مبادئ

حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني، بغية تبرير استخدام القوة لتحقيق أهداف سياسية واستراتيجية.

أما السياق الثالث لمفهوم التدخل الدولي الإنساني، هو أنه لم يعد بعد الحرب الباردة مفهوما جامدا محددًا ومحصورًا، وبدأ يأخذ بعدًا دوليًا أكثر اتساعًا، حيث توزعت مواقف الدول بين مؤيد ومعارض لمبادئ القانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان ونصوص ميثاق الأمم المتحدة رافعة جملة من التساؤلات، ما إن كانت الغاية الحقيقية للتدخل الدولي الإنساني هي فعلا وقف انتهاكات حقوق الإنسان، أم أن هناك غاية خفية وراء هذه الاعتبارات الإنسانية، وذلك بعولمة المفاهيم الإنسانية، واستخدام المؤسسات الدولية والقوانين الدولية، الرامية إلى السلم والأمن الدوليين.

ما يلاحظ كذلك أن النماذج الدولية عن حالات التدخل الدولي التي أطلق عليها التدخل الدولي الإنساني، تعد أكبر الأدلة على ذلك، خاصة مع نهاية الحرب الباردة وبروز النظام الدولي الجديد، مع وجود هيئات دولية ومواثيق دولية، أولت لها مهمة حماية حقوق الإنسان ومنها الحق في الحياة، كلها غيبت وجمدت لدواعي مصالح وأغراض سياسية واستراتيجية.

### أسباب اختيار الموضوع

يعود اختيارنا لدراسة موضوع «توظيف مبدأ التدخل الدولي الإنساني في الشؤون الداخلية للدول» إلى الأسباب الآتية:

- بروز موضوع حفظ السلم والأمن الدوليين كأحد الانشغالات الأساسية للأمم المتحدة والذين تستدعي المحافظة عليهما - إن اقتضى الأمر ذلك - تدخلًا دوليًا لأسباب إنسانية الأمر الذي شكل سببًا موضوعيًا هامًا لدراسة هذا الموضوع.

- ما شهدته الفترة الأخيرة من مشاكل دولية ونزاعات مختلفة في مناطق مختلفة من العالم كالعراق والصومال ويوغسلافيا، ساهمت في تعدد حالات التدخل الإنساني بصور مختلفة وما أثير حوله من إشكاليات.

- غموض مصطلح التدخل الإنساني وتداخله ومواجهته للعديد من مبادئ الأمم المتحدة كمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومبدأ السيادة ومبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية.

### أهمية الموضوع:

- أهمية موضوعية:

إن اختيار هذا الموضوع من الناحية الأكاديمية جاء في محاولة لمعرفة ما إن كان التدخل الدولي مرتبط بالاعتبارات الإنسانية دائمًا تلك التي روجت لها الدول الكبرى، أم أن هناك دوافع أخرى تدفعها لفعل ذلك.

- أهمية ذاتية:

لقد تناولت أدبيات كثيرة التدخل الدولي الإنساني، بحيث تعددت القراءات، وتضاربت رؤى القانون الدولي حوله إلا سبب اختيارنا لهذا الموضوع كان رغبة شخصية في إضافة مساهمة متواضعة في هذا المجال.

### اهداف الدراسة تهدف الدراسة الي معرفة:

-مدي توافق مبدأ التدخل الدولي الإنساني مع ميثاق الأمم المتحدة.

- ماهية التدخل الدولي الإنساني استنادا الي الممارسات الحديثة.

-استغلال السند القانوني لمبدأ التدخل الدولي الإنساني لتحقيق أهداف سياسية.

**نطاق الدراسة:** ويتمثل في:

1-النطاق الزمني: من بداية الازمة لليبية سنة 2011 الى غاية سنة 2020.

2-النطاق المكاني (الجغرافي): تركز الدراسة دولة ليبيا

**- مناهج الدراسة:**

-**منهج دراسة حالة:** قد تم اختيار الازمة الليبية، لإسقاط مفهوم التدخل الدولي الإنساني عليها.  
-**المنهج التاريخي:** إن طبيعة ونوعية هذه الدراسة تستدعي منا الاستعانة بالمنهج التاريخي، وذلك لأننا بحاجة إلى العودة إلى الماضي لأنه كي يمكننا فهم ظاهرة التدخل الإنساني يستلزم الرجوع إلى الجذور التاريخية، فالمنهج التاريخي يسعى إلى تفسير الظاهرة من حيث وجودها الواقعي ويزودنا بمعرفة حول أصولها وتطوراتها المتوقعة.

-**المنهج الوصفي:** حيث تقتضي طبيعة هذا الموضوع وصف وتحليل ظاهرة التدخل الإنساني وتبيان الأسس القانونية التي يتم الاستناد عليها عند حدوث أي تدخل إنساني لأجل حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات.

**- الإشكالية:**

في ضوء ما سبق يمكن طرح إشكالية بحثنا في سؤال مركزي على النحو التالي:  
هل توظيف مبدأ التدخل الإنساني يستند إلى قيم إنسانية وأخلاقية تبرر اللجوء إليه، أم أنه حجة تتذرع بها الدول الكبرى وتغلفها بطابع إنساني لتحقيق مصالحها؟  
وهي الإشكالية التي تدرج تحتها مجموعة من التساؤلات أهمها:

- ماذا نعني بالتدخل الدولي الإنساني؟

- وما هي ضوابط التدخل الإنساني؟

- هل استطاع التدخل الإنساني إدارة النزاع الداخلي في ليبيا وتفادي الوقوع في تفكيك وتقسيم ليبيا؟  
وللإجابة عن هذه التساؤلات طرحنا الفرضيات التالية:

- إن التحولات الجديدة على مستوى النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة أفرزت ذريعة التدخل لاعتبارات إنسانية؟

- تتدخل الدول وفق مصالحها السياسية دون أي اعتبارات أخرى؟

- يعد تدخل مجلس الأمن في ليبيا انتقائي وخاضع لمعايير مزدوجة؟

**- أدبيات الدراسة:**

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التدخل الدولي الإنساني، ووفقا للدراسات التي اطلعت عليها، وبشكل خاص باللغة العربية تناولت موضوع التدخل الدولي الإنساني، فمن الدراسات التي اعتمدنا عليها بشكل أساسي هي:

- دراسة بوراس عبد القادر في كتابه المعنون " التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية " دار الجامعة الجديدة -الجزائر -2009 متطرق فيه إلى مفهوم التدخل الدولي الإنساني وإلى تراجع مبدأ السيادة من المطلقة إلى النسبية، وركز فيه على إسقاط حالات تدخل مجلس الأمن في النزاعات خاصة الداخلية المسلحة.

- دراسة غيث مسعود مفتاح في كتابه المعنون "التدخل الدولي المتذرع باعتبارات إنسانية"، مجلس الثقافة العام القاهرة، 2004، تطرق فيه إلى التدخل الدولي الإنساني كظاهرة عرفت تسييسا كبيرا بظهور النظام الدولي الجديد الذي تفوده الأحادية القطبية، وهو مرتبط بتحقيق الأهداف السياسية

للدول مسقطا ذلك على حالة البوسنة والهرسك وكوسوفو، وبشكل دقيق إلى الاعتبارات أدت إلى التدخل الدولي في ليبيا في سنة 2011.

في ظل بروز قوة واحدة مهيمنة على النظام الدولي، وهي الولايات المتحدة الأمريكية القطب المنتصر في الحرب الباردة، في محاولة إلى ترسيخ مفاهيم الديمقراطية – الليبرالية وفق المنظور الأمريكي على العالم، معتمدة في ذلك على الترويج لمبدأ حقوق الإنسان وحماية الأقليات، والديمقراطية، ومكافحة الإرهاب، كل هذه تعد سمات النظام الدولي الجديد، أين استبدلت سيادة واستقاليا 1648 ومعها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية بمبدأ التدخل الدولي الإنساني.

للإجابة عن الإشكالية المطروحة في هذا البحث ارتأينا أن تكون الخطة لهذا البحث عبارة عن  
ثلاثة فصول  
خطة الدراسة

## الفصل الأول: التدخل الإنساني قراءة نقدية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التدخل الإنساني

المطلب الأول: التدخل الإنساني مفهوم واحد وتعريف متعددة

المطلب الثاني: التدخل الإنساني في نظرية العلاقات الدولية

المبحث الثاني: الفلسفة الفكرية لظاهرة التدخل الإنساني

المطلب الأول: تطور ظاهرة التدخل الإنساني

المطلب الثاني: علاقة التدخل الإنساني بمبدأ السيادة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التدخل الإنساني

## الفصل الثاني: الازمة الليبية: دراسة في الفواعل والابعاد

المبحث الأول: جيوسياسية الازمة الليبية

المطلب الأول: دور الموقع الليبي في تعقيد الازمة

المطلب الثاني: الفواعل المؤثرة في الازمة

المبحث الثاني: تطور الازمة الليبية

المطلب الأول: خلفيات الازمة الليبية

المطلب الثاني: مواقف الأطراف الإقليمية والدولية

## الفصل الثالث: التدخل الدولي في ليبيا بين التبرير الإنساني والتوظيف السياسي

المبحث الأول: الدوافع المحركة للتدخل الدولي في ليبيا

المطلب الأول: الدوافع الداخلية

المطلب الثاني: الدوافع الخارجية

المبحث الثاني: سيناريوهات الازمة الليبية

المطلب الأول: سيناريو الكارثي الحرب الاهلية والتقسيم  
المطلب الثاني: سيناريو الخطي المرحلة الانتقالية  
المطلب الثالث: سيناريو تفاولي قيام دولة القانون

## الفصل الأول: التدخل الإنساني قراءة نقدية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التدخل الإنساني

المطلب الأول: التدخل الإنساني مفهوم واحد وتعريف متعددة

المطلب الثاني: التدخل الإنساني في نظرية العلاقات الدولية

المبحث الثاني: الفلسفة الفكرية لظاهرة التدخل الإنساني

المطلب الأول: تطور ظاهرة التدخل الإنساني

المطلب الثاني: علاقة التدخل الإنساني بمبدأ السيادة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة التدخل الإنساني

### الفصل التمهيدي: ماهية التدخل الإنساني.

التدخل الإنساني هو مفهوم قديم وحديث في آن واحد، وهذا المفهوم قد ظهر أساسا في إطار ما عرف بحماية حقوق الأقليات وبعض الجماعات العرقية الأخرى ومن ثمة تم النظر إليه باعتباره قديما كأحد الضمانات الأساسية التي ينبغي اللجوء إليها لكفالة احترام حقوق الأفراد الذين ينتمون إلى دولة معينة، ويعيشون على أقاليم دولة أخرى، أي أن المفهوم كان يرتبط أساسا بمهام إنقاذ رعايا الدولة المتدخلة في الأراضي الأجنبية.

أما الآن ويحدد البعض بداية ذلك بنهاية الحرب العالمية الثانية وقيام منظمة الأمم المتحدة، فلقد أضحت المسألة الخاصة بالحماية الدولية لحقوق الإنسان، بصرف النظر عن الانتماءات الوطنية أو العرقية أو الدينية أو غيرها تمثل أحد المبادئ الأساسية للتنظيم الدولي المعاصر.

يعد التدخل الإنساني في الوقت الحاضر من أهم الموضوعات التي تشغل الرأي العام، بسبب الحروب الأهلية في العديد من مناطق العالم ومنها الدول العربية وبشكل خاص في سوريا وليبيا. والبحث في هذا الموضوع يتطلب معرفة مفهوم التدخل الإنساني، والاليات التي يتم بموجبها تنفيذ التدخل الإنساني

وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، حيث نحاول التطرق في المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي

لظاهرة التدخل الإنساني، أما المبحث الثاني نتطرق فيه إلى الفلسفة الفكرية لظاهرة التدخل الإنساني

### المطلب الأول: التدخل الإنساني مفهوم واحد وتعريف متعددة

إشكالية تحديد مفهوم التدخل الإنساني وجد الباحثون أنفسهم أمام مشكلة إيجاد تعريف جامع لمفهوم التدخل الإنساني، رغم أن المجتمع الدولي قد شهد عدة ممارسات للتدخل لاعتبارات إنسانية بعد معاهدة واستفاليا 1648.

أن مبدأ جواز التدخل الدولي الإنساني من عدمه، يلقي تضارب في تحديد ماهيته ومشروعيته، نظرا لاصطدامه بمبدأي السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بحكم السيادة، السبب الذي يصعب من مهمة تأمين الحاجات الأساسية للجماعات والأقليات المضطهدة، والسعي وراء تحقيق الأمن والسلم الدوليين من خلال مراعاة حقوق الانسان.

### تعريف التدخل الإنساني

رغم افتقار الأدبيات السياسية لتعريف متفق عليه لمفهوم التدخل الإنساني، إلا أن عددا من الباحثين السياسيين والقانونيين قدموا محاولات عديدة لتعريفه:

إن وضع تعريف دقيق للتدخل الإنساني ليس بالأمر سهل، حيث أنه من الصعب القول بتعريف محدد للتدخل الإنساني ذلك لأنه من الموضوعات التي تتعارض بشأنها القواعد القانونية المعمول بها. حيث يعتبر موضوع التدخل الإنساني من الموضوعات التي تختلط فيها السياسة بالقانون فيصبح من الصعب اعطى مفهوم مطلق وأكد (1).

ورد مفهوم التدخل الإنساني في العديد من الكتابات والدراسات السياسية والأمنية والتاريخية التي كانت تتمحور حول حماية الأقليات، إلا أنهم اختلفوا في إعطاء تعريف جامع لمفهوم التدخل الإنساني، وفي تحديد نطاقه ومشروعيته. فتعريف التدخل الإنساني، ومدى مشروعيته، كان وما زال موضع خلاف، ومحلا للشك من جانب العديد من الدول، لا سيما في دول العالم الثالث. وهذا الخلاف تأثر بالأحداث على مستوى العالم، قبل إنشاء الأمم المتحدة وبعدها، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة عام 1990م، التي شهدت تطورات وجدل كبير حول تحديد مفهوم التدخل الإنساني الدولي. (2)

فالتدخل الإنساني الدولي هو تعرض دولة ما في شؤونها الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى دون سند قانوني، بهدف إلزامها بأن تكون تابعة في سياساتها الداخلية والخارجية لدولة أو الدول المتدخلة، ويرى البعض التدخل بأنه ضغط يمارسه شخص دولي - دولا أو منظمات دولية - على إحدى الدول، بقصد إجبارها على إتباع سلوك محدد، أو الامتناع عنه، لذا فالتدخل تقييد لحرية الدولة واعتداء على سيادتها واستقلالها، وبذات الاتجاه يشير د. الغنيمي بأن التدخل تعرض دولة لشؤون دولة أخرى بطريقة استبدادية بقصد الإبقاء على الأوضاع الراهنة أو تغييرها، ومن تعاريف التدخل الإنساني التي تركز على العمل العسكري هو استعمال القوة أو التهديد بها من قبل دولة أو مجموعة من الدول بهدف إنهاء انتهاكات حقوق الإنسان وحرياته التي تقوم به دولة ويكون التدخل بدون موافقتها (3).

ولكن الكثير من الفقهاء والباحثين ربط مفهوم التدخل الدولي الإنساني بالانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان ومن ثم يمكن استخدام القوة المتاحة للدفاع عن حقوق الإنسان الأساسية التي تتعرض لانتهاكات جسيمة، دون تمييز بين المواطنين أو الرعايا ومنهم: محمد يعقوب عبد الرحمن، الذي يعتبر أن التدخل الدولي الإنساني هو "عمل إرادي ومنظم تقوم به وحدة سياسية دولية سواء كانت دولة أو مجموعة من الدول، أو منظمة دولية عالمية أو إقليمية بوسائل الإكراه والضغط التي تشمل جميع أشكال الضغط السياسي والاقتصادي والدبلوماسي والعسكري أو بعضها من أجل وقف الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان الأساسية في دولة معينة، في حال عدم قدرة الأخيرة على حماية مواطنيها وكذلك من يقيمون فيها أو عدم رغبتها في ذلك، أو في حال قيام الدولة المذكورة نفسها معاملتهم بقسوة واضطهاد، معاملة تتنافى مع المبادئ والقوانين الإنسانية.

وقد انقسم فقهاء القانون الدولي حيال المقصود بالتدخل الإنساني إلى اتجاهين: اتجاه يتبنى المفهوم الضيق للتدخل الإنساني حيث يرى أن التدخل الدولي لا يمكن أن يحدث إلا من خلال العمل العسكري واستخدام القوة.

(1)- غسان الجندي، نظرية التدخل لصالح الإنسانية في القانون الدولي العام، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 43، كلية الحقوق، الجامعة الأردنية، 1987، ص 71.

(2)- سعد عبد الرحمن. (2001). تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، (أطروحة دكتوراه غير منشورة) في القانون الدولي العام القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الحقوق. صفحة 91

(3)- جون بيليس، و ستيف سميت. (2004). عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث. أبو ظبي: مركز الخليج للأبحاث. ص 819

أما الاتجاه الثاني يتبنى المفهوم الواسع للتدخل الإنساني ويعتبر أن التدخل كما يمكن أن يتم باستخدام القوة العسكرية يمكن أن يتم أيضا بوسائل أخرى مثل الضغط السياسي والاقتصادي والدبلوماسي.

### أولاً: المفهوم الضيق للتدخل الإنساني

تعددت التعاريف التي قدمها أنصار المفهوم الضيق للتدخل الدولي الإنساني، إلا أنهم أجمعوا على أن التدخل الإنساني لا يمكن أن يحدث إلا باستخدام القوة المسلحة، من أجل وقف الانتهاكات التي تمس بحريات وحقوق الإنسان الأساسية.

نقوم باستعراض بعض التعاريف التي جاء بها المدافعون عن هذا المفهوم:

فقد عرفه **Stowell** بأنه «استخدام القوة العسكرية لهدف مبرر يتمثل في حماية رعايا دولة أخرى من المعاملة الاستبدادية والتعسفية المتواصلة، والتي تجاوزت حدود السلطة التي يفترض أن تتصرف ضمن حدودها حكومة الدولة المعنية، على أساس من العدالة والحكمة»<sup>(4)</sup>.

وفي نفس الاتجاه يشير الفقيه **توم فرير "Tom Farer"** على أنه: «استخدام القوة أو التهديد بها من قبل دولة ما ضد أخرى لغرض إنهاء المعاملة السيئة التي تقوم بها الأخيرة ضد مواطنيها»<sup>(5)</sup>

ولقد حاول الفقهاء العرب توضيح وإيجاد تعريف لمبدأ التدخل الإنساني، فذهب الأستاذ **محمد حافظ غانم** فقد كتب في هذا المجال بقول: «يعتبر البعض التدخل العسكري لحماية أرواح الرعايا من خطر محقق بهم عمل مشروع يطلق عليه وصف التدخل الإنساني وهناك سوابق متعددة في هذا الشأن»<sup>(6)</sup>.

وانطلاقاً من هذه التعريفات نستخلص أن التدخل الإنساني حسب معناه الضيق يرتكز على استخدام القوة المسلحة دون غيرها من الوسائل، بهدف إجبار الدولة المتعدية على حقوق الإنسان على وقف الانتهاكات التي تمارسها، سواء ضد رعاياها أو رعايا غيرها.

وعليه فإن أغلب مؤيدي هذا الاتجاه يميل إلى الاعتراف بأن الركيزة الأساسية للتدخل الإنساني في القوة ويعتبرها وسيلة فعالة وسريعة الأثر على خلاف باقي الوسائل الأخرى السياسية والاقتصادية والدبلوماسية التي تبقى غير مضمونة النتائج وتحتاج إلى الكثير من الوقت.

إلا أن الأخذ بهذا الجانب من الفقه أصبح أمراً غير مقبول في العلاقات الدولية الحديثة المبنية على قواعد قانونية دولية معاصرة تنبذ القوة والتهديد بها في العلاقات الدولية.

### ثانياً: المفهوم الواسع للتدخل الإنساني:

إذا كان المفهوم الضيق للتدخل الإنساني يقوم على استخدام القوة المسلحة، فإن أنصار المفهوم الواسع قد قاموا بتوسيع آليات ممارسة التدخل الإنساني ليشمل تدابير أخرى غير مسلحة. وعليه لا يربط هذا الاتجاه بين التدخل الإنساني والقوة العسكرية، إنما وسعه ليشمل استخدام جميع الوسائل والتدابير الأخرى، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو دبلوماسية، لأن استخدام هذه الوسائل من أجل جبر دولة ما على وقف انتهاكات حقوق الإنسان يعد تدخلاً إنسانياً، وتندرج هذه الوسائل من

(4) عماد الدين عطاء الله المحمد، المرجع السابق، ص 300-301.

(5) محمد غازي ناصر الجنابي، المرجع السابق، ص 10.

(6) مصطفى محمد حافظ غانم، الوجيز في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية القاهرة، 1979، ص 173.

إبداء الآراء العلنية والوسائل الدبلوماسية إلى وقف المساعدات الإنسانية إلى العقوبات الاقتصادية  
نهاية بالعمل العسكري.

ومن أنصار هذا الاتجاه الأستاذان "Pierre Klein et "Leslie Enotron" حيث يعتبران أن  
الوسائل غير العسكرية التي تنتقل بالتدخل الإنساني من المفهوم الضيق إلى المفهوم الواسع، هي  
تلك الإجراءات المرحلية ضد الدول المنتهكة، بداية من المناقشات العلنية لواقع حقوق الإنسان، إلى  
وقف المساعدات الإنسانية انتقالاتاً إلى الحملات الإعلامية، ومن ثم الجزاءات الاقتصادية ومنع بيع  
الأسلحة وتجميد الأرصاد، وكذا قطع أو تقليص التمثيل الدبلوماسي، نهاية بالتدابير القمعية بعد  
استنفاد كل الطرق السابقة التي يتخذها مجلس الأمن (7).

إذن وانطلاقاً مما سبق ذكره نستنتج أن المبدأ الذي يقوم عليه التدخل الإنساني حسب أنصار هذا  
الاتجاه هو استخدام الوسائل الغير عسكرية، وفي حالة عدم فعاليتها تضطر الدول أو المنظمات  
الدولية إلى استعمال القوة المسلحة من أجل تقديم المساعدات الإنسانية. وإن الأخذ بالمفهوم الواسع  
للتدخل الإنساني إنما يركز على مجموعة من الأسس يمكن إجمالها فيما يلي:

- كون أن المفهوم الضيق يركز أساساً على استخدام القوة.

- يتفق المفهوم الواسع مع واقع العلاقات الدولية المعاصرة، والنجاعة التي أصبحت تتمتع بها  
الوسائل التي جاء بها أنصار هذا الجانب.

- يمنع ميثاق الأمم المتحدة استخدام القوة في العلاقات الدولية، وعليه فإن الأخذ بالمفهوم الضيق  
للتدخل الإنساني يقضي على المفهوم من أساسه.

- إن مبدأ منع التدخل الوارد في المادة 02/07 من الميثاق جاء أثناء عرض مقاصد الهيئة ومبادئها،  
بمعنى أنه يخاطب جميع أجهزة المنظمة وليس مجلس الأمن فقط، ولما كان استخدام القوة منوط فقط  
بمجلس الأمن فإن استخدام باقي الأجهزة لوسائل أخرى يعد أمراً مشروعاً، إذا اعتبرنا أن التدخل  
المذكور في المادة 02/07 يقتصر على التدخل العسكرية، فنص المادة 02/07 والذي أكد على أن  
التدخل يكون باللجوء إلى القوة ولم يبين أنواعه ولا صفاته الأمر الذي أصبح معه التدخل بمعناه  
الواسع مقبولاً في القانون الدولي. و الحقيقة أن التدخل الدولي الإنساني بمفهومه الواسع قد اخذ  
نصيبه في العلاقات الدولية و تأييد جانب كبير من الفقه، ويمكن استخلاص التعريف الآتي: «أنه  
عمل إرادي ومنظم تقوم به وحدة سياسية دولية، سواء كانت دولة أو مجموعة من الدول أو منظمة دولية  
عالمية أو إقليمية، بوسائل الإكراه و الضغط التي تشمل جميع أشكال الضغط السياسي و الدبلوماسي و  
العسكري أو بعضها من أجل وقف الانتهاكات الصارخة المنظمة لحقوق الإنسان الأساسية في دولة معينة، في  
حالة عدم قدرة الأخيرة على حماية مواطنيها أو عدم رغبتها في ذلك، أو في حالة قيام الدولة نفسها بمعاملتهم  
بقسوة و اضطهاد باعتبارها معاملة تتنافى مع المبادئ و القوانين الإنسانية» (8)

و عرف التدخل الإنساني بأنه تعرض دولة للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى دون أن يكون  
لهذا التعرض على الإطلاق تقييد لحرية الدولة أو الاعتداء على سيادتها واستقلالها (9). فهذا لا يعني  
التدخل المعروف، وهذا يدخل في ظل العلاقات الدولية ويعتبر تدخل رضائي لا يؤثر على سيادة  
الدولة، وأنه لا يمس السيادة أو الاستقلال إذاً فهو ليس التدخل المقصود. التدخل في القانون الدولي

(7) عبد القادر بوراس، التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009، ص-178.

(8) محمد يعقوب عبد الرحمان، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، الإمارات  
العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2004، ص 22-23.

(9) أبو هيف، علي صادق، القانون العام، الإسكندرية، 1992م، ص 2018.

هو أن تُقِم الدولة نفسها في شؤون دولة أخرى<sup>(10)</sup>. والتفحُّم يعني أن تتصرف دولة في شؤون دولة أخرى غصباً. من خلال التعريفين نجد أن التعريف الثاني هو الذي يتصل بموضوع التدخل الإنساني لأنه يتم دون اعتبار لرضاء الدولة المعنية، بينما التعريف الأول لا يخرج عن نطاق العلاقات الدولية السلمية كتمثيل دولة لدولة أخرى في بعض شؤونها بطلب منها. صور التدخل الإنساني: تكون صور التدخلات الإنسانية كما يلي:

## التدخل من حيث الأهداف

### (1) التدخل دفاعاً عن رعايا الدولة:

لكل دولة حق حماية رعاياها ولها أن تتدخل لدى أي بلد أجنبي قد يوجدون فيه للدفاع عنهم إذا لم تكفل لهم ولأموالهم الحماية اللازمة وفقاً لقوانين هذا البلد أو كانوا محل معاملة شاذة أو اعتداء غير مشروع ولم تحميهم السلطات المحلية أو ينصفهم القضاء في البلد الأجنبي<sup>(11)</sup>.

ومن ظواهر هذه الحماية ما يُسمى بالحماية الدبلوماسية والتي يبررها وجود تصرف غير مشروع، وأن الحماية العادية التي ينظمها القانون الداخلي لم تكن فيه كافية ويجب أن تُمارس هذه الحماية الدبلوماسية في نطاق الإطار الذي يرسمه القانون الدولي لتسوية المنازعات الدولية<sup>(12)</sup>.

يقول مبدأ دراجو وهو وزير الخارجية الأرجنتيني في مذكرة وجهها للولايات المتحدة في 1902/12/29م أن أي تدخل مسلح أو احتلال لإقليم أمريكي للضغط بقصد اقتضاء دين عام ممنوع وغير جائز<sup>(13)</sup>.

### (2) التدخل السياسي:

إن التدخلات السياسية تكون عادةً بتقديم طلبات كتابية أو ملاحظات شفوية من الدولة المُتدخلة وقد تحصل بطريقة رسمية وبصفة علنية وقد تحصل بشكل دعوة لعقد مؤتمر يتقرر فيه ما تطلبه الدولة المتدخلة، كما حدث عندما دعت ألمانيا رومانيا إلى عقد مؤتمر في فيينا في سبتمبر سنة 1940م وأرغمتها على التنازل عن كل من روسيا وهنغاريا وجزء من أراضيها.

وكثيراً ما يكون التدخل السياسي مقدمة للتدخل العسكري فإذا لم تجب الدولة المتدخلة في أمرها لطلب الدولة المتدخلة لجأت الأخيرة إلى أعمال عسكرية تهديدية كحشد أسطولها أمام شواطئ الدولة الأولى أو احتلال جزء من أراضيها أو محاصرة مركز الحكومة أو رئيس الدولة. وفي هذه الحالة نجد أن الدولة المتدخلة يكون لها في الأصل قوات على إقليم هذه الدولة بسبب ما.

وكما يقع التدخل من دولة منفردة يجوز أن يحصل من عدة دول مجتمعة، وفي هذه الحالة يكون أعظم أثراً وأكثر ضماناً ضد المطامح الشخصية لتلك الدولة.

وكما يكون التدخل صريحاً ومباشراً بالطرق الدبلوماسية أو العكس قد يحصل بطريق خفي مُقنع، وهذا هو أخطر أنواع التدخل لحدوثه في الخفاء من سلطات الدولة المتدخلة في شؤونها بواسطة أشخاص تبعث بهم الدولة المتدخلة أو تشتريهم من بين السكان ليقوموا بالدعاية أو أعمال غير مشروعة ضد نظام الحكم أو ضد الحكومة<sup>(14)</sup>.

والتدخل السياسي بهذا المفهوم نجده أكثر أنواع التدخل شيوعاً، وذلك للتداخل الكبير في المصالح بين الدول مما يجعل بعضها تتدخل من خلال الوسائل الدبلوماسية لحماية مصالحها خاصة إذا كان ميزان القوى أرجح لصالح الدولة المتدخلة، فتستغل هذه الدولة قوتها سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو سياسية في فرض هيمنتها على الدولة الضعيفة، والملاحظ أن الدول المتدخلة في شأنها غالباً ما تتجاوز مع الدولة المتدخلة ولو كان تصرفها

<sup>(10)</sup> خير الله، خالد محمد، السيادة في القانون الدولي بين الأبعاد القانونية والأبعاد السياسية بتركيز على التدخل باسم حقوق الإنسان، ص240.

<sup>(11)</sup> أبو هيف، علي صادق، مرجع سابق، ص222.

<sup>(12)</sup> طلعت، محمد، مرجع سابق، ص466.

<sup>(13)</sup> المرجع نفسه، ص467.

<sup>(14)</sup> أبو هيف، علي صادق، مرجع سابق، ص219.

هذا لا يعكس قناعاتها، ويبدو هذا النوع من التدخل جلياً في المؤسسات الدولية والإقليمية بصفة خاصة عند التصويت على القرارات المهمة فتمارس الدول الكبرى ضغطاً سياسياً كبيراً على الدول الضعيفة من أجل تغيير مواقفها لصالح الدول الكبرى.

### (3) التدخل الإنساني:

وهذا النوع من التدخل قد سبق شرحه، ولا يشترط فيه أن تتدخل الدولة لمصلحة رعاياها وإنما يمكن أن تتدخل لمصلحة رعايا دولة أخرى وقد يكون ذلك التدخل في حد ذاته لمصلحة الدولة التي يتم التدخل ضدها وهو ما يطلق عليه بالتدخل الإنساني.

وقد استخدم ذلك مراراً في الإمبراطورية العثمانية اليونانية 1825م ثم بعد ذلك لمصلحة الكوارث ثم الأزمات ثم حدث هذا التدخل في أغسطس وسبتمبر 1900م ضد الحركة العدائية للأجانب حيث أرسلت لها حماية دولية<sup>(15)</sup>، وقد حدث في القرن الماضي العديد من هذا النوع من التدخل، كالتدخل في الصومال وفي العراق وفي هايتي وفي يوغسلافياً وفي رواندا وفي تيمور الشرقية وسيراليون. ويتم التدخل الإنساني دائماً بواسطة الدول القوية والتي تسعى لإيجاد مبرر أخلاقي لتدخلها في حالة عدم وجود سند قانوني لهذا التدخل، ويتم أيضاً بحجة حماية الأقليات العرقية والدينية أو حماية لحقوق الإنسان أو لحماية رعايا دولة في دولة أخرى انتهكت حقوقهم ولم يجدوا الحماية والعدالة والإنصاف.

### المطلب الثاني: التدخل الإنساني في نظرية العلاقات الدولية

ولعل استعراض النظريات الرئيسية في العلاقات الدولية، يمكن أن تقدم تفسيراً لسلوك الدول العظمى والكبرى في التدخل الدولي الإنساني

#### أولاً- النظرية الواقعية:

تعد هذه النظرية من أبرز النظريات الفكرية في تفسيرها للعلاقات الدولية؛ فهي تنطلق في تفسيرها للعلاقات الدولية من الطبيعة البشرية التي تتصف بمنظورها بصفة الأنانية.<sup>(16)</sup>

وبهذه الرؤية، فإن العلاقات الدولية تمثل صراعاً من أجل القوة والنفوذ بين الدول التي لا تعنيها إلا تحقيق مصالحها الوطنية، ففي ظل نظام دولي لا سلطة مركزية فيه تحمي الدول من بعضها، يتعين على كل دولة حتى تستمر في الوجود أن تعتمد على ذاتها.<sup>(17)</sup>؛ فالنزاعات والحروب في ظل هذا النظام لا مفر منها، فالسلم لا يرتكز على القانون الدولي والمنظمات الدولية.<sup>(18)</sup>

وإنما على توازن القوى؛ فالتدخل قد يصبح ضرورياً للحفاظ على توازن القوى، ومن الأمثلة على هذا النوع من التدخل للحفاظ على التوازن، تدخل الاتحاد السوفيتي في مرحلة الحرب الباردة في أوروبا الشرقية وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا الوسطى. الواقعيون يبررون هذه التدخلات؛ للحفاظ على النظام الدولي، والحيلولة دون حدوث سوء فهم أو خطأ من شأنه أن يؤدي إلى تصعيد الموقف إلى حالة حرب.<sup>(19)</sup>

(15) أبو هيف، علي صادق، مرجع سابق، ص 278.

(16) د. مصطفى عبد الله أبو خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية: مفاهيم مختارة، دار الجماهيرية للنشر والإعلان، ص 143.

(17) محمد يعقوب عبد الرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2004، ص 49

(18) ريمون حداد، العلاقات الدولية، دار الحقيقة، بيروت، 2000، ص 59.

(19) جوزيف ناي الابن، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة أحمد الجمل ومجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997، ص ص 196-197

وترتكز النظرية الواقعية على مجموعة من الفرضيات التي تشكل منطلقاتها الفكرية:  
- لا تقوم العلاقات الدولية على أسس ومعايير أخلاقية تغلب النزعة الخيرة على النزعة الشريرة للدول.  
- أن السياسة الخارجية للدول تغلب إلى حد كبير مفهوم المصلحة الوطنية الذي يأخذ بالاعتبار قدرات وإمكانات الدول المتاحة، فالدول تسعى إلى تحقيق مصالحها الدولية في كل الظروف، ومن ثم فهي لا تلتزم بالمبادئ الأخلاقية والقانون الدولي إلا إذا توافق ذلك مع مصالحها الوطنية.  
- أن مفهومي المصلحة الوطنية والقوة ليسا مفهومين جامدين، ولكنهما متجددان وينسجمان مع تغير الظروف البيئية المحيطة على السواء، على المستوى الداخلي أو الخارجي، فالمصلحة الوطنية لدولة ما في فترة زمنية معينة، ليست بالضرورة هي نفسها بعد ذلك نتيجة تغيرات سياسية أو اقتصادية أو ثقافية.<sup>(20)</sup>  
- أن المصلحة الوطنية لكل دولة تتطلب منها قدرات عسكرية هجومية لتدافع عن نفسها وتوسع من نطاق سيطرتها.

- أن نظام الدول نظام فوضوي، بمعنى أنه لا توجد هناك سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدولة.  
- أن الدولة التي ترغب في الحفاظ على سيادتها واستقلالها عليها أن تُبقي القوة المحرك الرئيسي لسلوكها .<sup>(21)</sup>

### عناصر النظرية الواقعية :

على الرغم من التفرعات العديدة لهذه النظرية، إلا أن أنصارها اتفقوا على العناصر الآتية:

**أولاً- الدولة:** هي أساس النظرية الواقعية، وتنطوي على ركنين، أولهما: أنها العنصر الفاعل الأبرز، وأن العناصر الفاعلة الأخرى في السياسة العالمية ذات أهمية أقل. ثانيهما: أن "سيادة" الدولة تشير إلى وجود مجتمع سياسي مستقل يتمتع بالسلطة القانونية فوق أراضيها.

**ثانياً-البقاء:** يعد الهدف الأول للدول جميعاً هو البقاء، وهذه هي المصلحة الوطنية العليا التي يجب على الزعماء والسياسيين كلهم أن يلتزموا بالحفاظ عليها والأهداف الأخرى كالازدهار الاقتصادي، هي أهداف ثانوية، وعلى الزعماء كي يحافظوا على أمن دولهم أن يبتنوا منهجاً يحكم على الأعمال والتصرفات وفق النتائج، وليس الحكم وفق ما إذا كان العمل الفردي صحيحاً أو خاطئاً.

**ثالثاً-العون الذاتي:** لا يمكن الاعتماد على أي دولة أخرى لضمان بقاء دولة ما ولا تسمح بنية النظام في إطار السياسة العالمية بوجود قيم مثل الصداقة والثقة والشرف بل بحالة مستديمة من الفوضى ناشئة عن غياب حكومة عالمية، ويتحقق التعايش من خلال الحفاظ على توازن القوى<sup>(22)</sup>.

فبناءً على هذه المراكز والعناصر يرى بعض أنصار هذه النظرية بأن هناك عاملين أساسيين يسهمان في جعل التعاون بين الدول محدوداً حتى بعد انتهاء الحرب الباردة، أولهما: الغش: فلا ينكر أنصار هذه النظرية التعاون القائم بين الدول، لكنهم يعتقدون بأن هناك حدوداً معينة لهذا التعاون؛ لأن الدول كانت وستبقى خائفة من قيام الآخرين بنقض أي اتفاقية تعتقد أنها سمحت للدول الأخرى بتحقيق سبق عليها، ويعتبر هذا الأمر مخاطرة كبيرة بسبب طبيعة التقنيات العسكرية الحديثة التي من شأنها أن تحدث تحولاً كبيراً في ميزان القوى بين الدول مما يفتح المجال واسعاً أمام الطرق التي تمارس الغش، حتى تلحق هزيمة حاسمة بالدولة الأخرى، وتدرك الدول أن هذا هو الواقع، ثانيهما: أن اهتمام الدول بتغليب المكاسب النسبية على المكاسب المطلقة يشكل إحدى عوائق التعاون بين الدول؛ ولأن الدول ستستمر في محاولاتها الداعمة للحصول على الحد الأقصى من المكاسب ضمن بيئة دولية تسودها الشكوك وانعدام الثقة، فإن التعاون يبقى دائماً هدفاً يصعب تحقيقه والحفاظ عليه<sup>(23)</sup>.

لذلك تنظر الواقعية إلى حقوق الإنسان على أنها ليست إلا مجرد فكرة غربية والمؤسسات الاقتصادية والعسكرية؛ حيث ساهمت في تثبيت النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية<sup>(24)</sup>.

(20) مصطفى عبد الله خشيم، مرجع سابق، ص 145.

(21) جون بيليس، الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، في جون بيليس وستيف سمث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص 417.

(22) تيموثي دن، الواقعية، في جون بيليس وستيف سمث، عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق، ص ص 249-250.

(23) جون بيليس، مرجع سابق، ص 420.

(24) تيموثي دن، مرجع سابق، ص 255.

فالدولة تتدخل في شؤون الدول الأخرى متى رأت في ذلك تحقيقاً لمصالحها وتحجم عن التدخل إذا لم يحقق مصالحها، ومن ثم يصبح مبدأ عدم التدخل ليس له قيمة في العلاقات بين الدول العظمى والكبرى<sup>(25)</sup>.

وبناءً على ما تقدم، تعترض النظرية الواقعية على التدخل الدولي الإنساني وذلك للأسباب الآتية:

- لا تقوم الدول بالتدخل الدولي الإنساني لاعتبارات إنسانية حيث يؤكد أنصار الواقعية بأن الدول لا تنظر إلا في مصالحها القومية، وبأنه من المستبعد أن تتبنى الدول اعتبارات المشاعر الإنسانية أو التعاطف أو الإخاء في سلوكها السياسي؛ حيث إن المحرك الأوحده للدول يكمن فيما ترى أنه في المصلحة القومية لدولها.

- لا يسمح للدول بالمخاطرة بأرواح جنودها لوقف انتهاكات الحقوق الإنسانية وتعزيز القيم الإنسانية: يؤكد أنصار الواقعية بأن الدول لا تتدخل لاعتبارات إنسانية، وبأن عليها ألا تتصرف بهذه الطريقة؛ فرؤساء الدول الذين يفكرون ويتصرفون باسم دولهم لا يملكون الحق المعنوي في سفك دماء جنودهم لاعتبارات إنسانية. ويرون أن الدولة مسؤولة فقط عن رعاياها، وأن التزاماتها وواجباتها تنحصر فيهم، فإذا ما انهارت أي سلطة مدنية بطريقة مروعة إزاء مواطنيها، فإن مسؤولية ذلك تقع على عاتق مواطني تلك الدولة وعلى قادتها السياسيين. أما الغرباء فليس لديهم أي مبررات أخلاقية تمنحهم الحق بالتدخل حتى لو كان في مقدورهم تحسين الوضع ووقف أعمال القتال.

- إساءة استخدام التدخل الدولي الإنساني: يؤكد أنصار النظرية الواقعية أنه لا يجوز تسويق التدخل على أنه شكل استثنائي لمبدأ عدم جواز استخدام القوة حيث إن من شأن ذلك أن يؤدي إلى سوء الاستخدام، لذا يؤكد أنصارها على تحريم هذا الاستثناء الذي هو عرضه لإساءة استخدامه من قبل الدول تحت ذريعة الدفاع عن النفس. وفي غياب وجود آلية نزيهة تقدر الظروف التي تسمح بالتدخل الدولي الإنساني، قد تعتنق الدول مبدأ الدافع الإنساني كذريعة لتبرير الاندفاع وراء مصالحها القومية الخاصة، وقضية سوء الاستخدام تبقى سلاحاً يستخدمه الأقوياء ضد الضعفاء.

- انتقائية التدخل الدولي الإنساني: يرى أنصار الواقعية أن الدول تمارس التدخل بشكل انتقائي، مما يؤدي إلى تناقض في السياسة. وحيث إنه يمكن الحكم على الدول من خلال ما تعتبره مصلحة قومية لها، فإن هذه الدول لا تتدخل عندما ترى أن التدخل لا يمس مصالحها. وتنشأ مشكلة الانتقائية عندما تتعرض المبادئ الأخلاقية المتعارف عليها للخطر في أكثر من ظرف واحد، ولكن المصلحة القومية تفرض تبايناً في الاستجابة، وهذا التباين يعني الإخفاق في التعامل مع قضيتين متشابهتين بدرجة الاستجابة نفسها أو أسلوبها.

- الخلاف حول المبادئ المنشئة لحق التدخل الدولي الإنساني: يؤكد أنصار الواقعية أنه لا يجوز السماح بالتدخل الإنساني عند وجود خلاف حول معنى الخرق الفاضح لحقوق الإنسان في الجماعة الدولية، ويؤكدون أيضاً أن غياب إجماع قانوني يحدد المبادئ التي يجب أن تحكم الحق الفردي أو الجماعي في التدخل الدولي الإنساني من شأنه أن يجعل حقاً كهذا قادراً على تفويض النظام العالمي. فالنظام العالمي يتحقق بشكل أفضل عن طريق دعم مبدأ عدم التدخل بدلاً من السماح به في غياب توافق دولي تحديده مفهومه، فهذا التدخل يستند إلى الميول الثقافية لأولئك الذين يملكون السلطة لتنفيذ ذلك<sup>(26)</sup>.

## ثانياً- النظرية الليبرالية:

ظهرت الليبرالية، بعد انتصارها على النظام الكنسي الإقطاعي الأوروبي، بصفقتها التيار الأيديولوجي الذي يطالب بالتقدم عن طريق الحرية انسجاماً مع شعارها المبدئي "دعه يعمل، دعه يمر"، الأمر الذي جعل العديد من المفكرين يجزمون بأن حقوق الإنسان بالمفهوم المتداول به اليوم عالمياً، يعود الفضل في ظهوره إلى النظرية الليبرالية<sup>(27)</sup>. ترتكز النظرية الليبرالية على مجموعة من المرتكزات، منها:

<sup>(25)</sup> تيموثي دن، مرجع سابق، ص 240.

<sup>(26)</sup> نيكولاس ج. ويلر، التدخل لأغراض إنسانية وعلاقته بالسياسة الدولية، في جون بيليس وستيف سمث، عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق، ص ص 820-823.

<sup>(27)</sup> عبدالسلام السعيد، خطاب حقوق الإنسان بين الليبرالية والماركسية والفكر الإسلامي المعاصر، مجلة فكر ونقد، العدد 41، أيلول/ سبتمبر 2001، ص 18.

**نظرية الحقوق الطبيعية:** فالإنسان له حقوق طبيعية مستمدة من صفته الإنسانية وملازمة له؛ لذا يجب على الدولة أن تعترف بهذه الحقوق وتحترمها؛ لأن الإنسان لا يستطيع القيام بدوره كاملاً ما لم تكن حقوقه مكفولة لا تُمس .

**نظرية الأخلاق:** المتمثلة بضرورة إطلاق الحرية الكاملة للإنسان؛ كي ينمى قواه لأن المجتمع الذي يتيح له الحرية الكاملة ويفتح أبواب المنافسة الحرة أمامه سيصل إلى أحسن النتائج لمصلحة الفرد والمجتمع معاً.

**نظرية العقد الاجتماعي:** ترى أن قيام الدولة يتم بين الأفراد بالتراضي على أساس فكرة التعاقد التي ضمنت احترام حقوقهم، فالفرد لا يتنازل عن كل حرياته وإنما عن جزء منها لإقامة العقد، محتفظاً بالجزء الأكبر من الحرية، كما أنه على استعداد لاسترداد ذلك القدر الذي منحه للدولة إن نكثت عن احترام حقوقه بعدها لذلك تسوغ أعمال العنف والمقاومة التي يقوم بها الأفراد ضد مظاهر الاستبداد .

**النظرية الاقتصادية:** وهي المبنية على الاعتقاد بوجود نظام طبيعي تخضع له الظواهر الاقتصادية، وهو النظام الأفضل لقدرته على توفير السعادة للفرد فهي تعمل لمصلحة الفرد والمجتمع معاً<sup>(28)</sup>. بذلك ترى الليبرالية لا تقوم العلاقات الدولية على أساس " لعبة صفرية" <sup>(29)</sup>، فهي ترفض الحرب باعتبارها امتداداً طبيعياً للسياسة العالمية<sup>(30)</sup>، كما ترفض أيضاً اعتبار الصراع وضعاً طبيعياً للعلاقات بين الدول، ولا يمكن تلطيف حدته إلا من خلال ميزان القوى وإقامة التحالفات ضد الدولة التي تهدد النظام<sup>(31)</sup>. كما إن النظرية الليبرالية تشكك في الرأي القائل:

**إن الدولة هي الطرف الفاعل في السياسية العالمية،** برغم أن الليبراليين لا ينكرون أهميتها ويعتبرون أن الشركات المتعددة الجنسية والأطراف الفاعلة التي تتخطى الحدود الوطنية كالجماعات الإرهابية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني فئات ذات أهمية بالغة على صعيد بعض ميادين القضايا في إطار السياسة العالمية. ومن ثم فإن الدولة ليست الفاعل الأهم على صعيد الممارسة<sup>(32)</sup>، وبذلك تؤكد على فرضية انسجام المصالح بين الدول

وأطروحة السلام العالمي والحكم الصالح والتأكيد على مبادئ الأخلاق العالمية<sup>(33)</sup>. فهي تركز على التعاون الدولي للتغلب على النتائج السلبية للفوضى الدولية، وذلك من خلال تأثير المؤسسات الدولية في سلوك الدول الأمر الذي يؤدي إلى تضييق هوة الشقاق، واهتمت النظرية أيضاً بالاقتصاد السياسي الدولي وبالنوايا والمدرجات الذهنية أكثر من القدرات، وركزت على المكاسب المطلقة؛ حيث تعتقد بأن القادة أكثر اهتماماً بمستوى مكاسبهم المطلقة ويفضلون المردود الذي يحقق لهم غاياتهم<sup>(34)</sup>. لذلك لم تهتم الليبرالية بمفاهيم الدولة والنظام الدولي بقدر اهتمامها بالفرد والرأي العام والإنسانية، فالضمير الإنساني يشكل الحكم الأعلى في القضايا الأخلاقية وللأخلاق أولوية في العلاقات الدولية؛ لأنها تمثل صوت العقل الذي يحمي مصير الإنسانية، وللرأي العام القدرة على دعم السلام؛ لأن مصلحة الأفراد تتوافق بشكل طبيعي والمصلحة العليا للجماعة الدولية<sup>(35)</sup>.

فالليبرالية تنظر لمفهوم حقوق الإنسان من منطلق أن للفرد حقوقاً طبيعية يستمد منها إنسانيته وتكفل كرامته ذلك من خلال نظام سياسي يحقق السعادة لأفراد المجتمع بحماية حقوقهم الأساسية، ولا يمكن أن تتحقق هذه الحماية إلا بتبني الديمقراطية التي تستند إلى مبدأ السيادة الشعبية، فحقوق الإنسان بالمفهوم الليبرالي هو جوهر النظام الديمقراطي وغاية القانون<sup>(36)</sup>.

وعلى الرغم من اهتمام الليبرالية بحقوق الإنسان، إلا أنصارها اختلفوا في رؤيتهم للتدخل الدولي الإنساني، لكن

(28) محمد يعقوب عبدالرحمن، مرجع سابق، ص 42..

(29) كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 26

(30) ستيف سميث وجون بيليس، مرجع سابق

(31) تيموثي دن، الليبرالية، في جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق، ص 316

(32) كريس براون، مرجع سابق، ص 26.

(33) ستيف سميث وجون بيليس، مرجع سابق،

(34) تيموثي دن، الواقعية، مرجع سابق، ص 316.

(35) ستيف سميث وجون بيليس، مرجع سابق،

(36) تيموثي دن، الليبرالية، مرجع سابق، ص ص 312- 329.

هذا الاختلاف لم يمنعهم من تبريرهم للتدخل،<sup>(37)</sup> في حالة تعرض هياكل دولة ما إلى الانهيار ( كما حدث في صومال عام 1991)، أو تعرض مواطني دولة ما إلى انتهاكات لحقوقهم الإنسانية من قبل الدولة المتدخل بشؤونها) أكراد العراق عام 1991، والبوسنة والهرسك 1992)<sup>(38)</sup>.

فقد انتقدت النظرية الليبرالية مبدأى السيادة وعدم التدخل؛ حيث رأت أن السيادة ليست خيراً مطلقاً، فأهميتها تكمن في حماية الشعب من الاستبداد ومن التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية، فالدولة التي تدعي السيادة تستحق الاحترام مادامت تحمي الحقوق الإنسانية لمواطنيها، فمن حقوقهم تشتق سيادتها، وعندما تنتهكها فإن مطالبة الدولة بالسيادة الكاملة تسقط معها، فهي تعتقد أنه في ظروف معينة يجب إخضاع الخير الأخلاقي للسيادة لضرورات أرقى تخص الإنسانية مادام تحقيق العدالة للأفراد والجماعات داخل الدولة أهم من النظام والاستقرار الشكلي، فالتدخل ضروري لكونه وسيلة لمنع الفوضى في عالم يهدده الاقتتال والعنف الداخلي بالانتشار سريعاً خارج الحدود؛ للحفاظ على الأمن الإقليمي والعالمي<sup>(39)</sup>. فالليبرالية تؤيد هذا النوع من التدخل وتعدّه تحدياً لسيادة الدولة التي تنتهك حقوق الإنسان التي لا يجوز لها انتهاكها في ظل "مجتمع عالمي"<sup>(40)</sup>.

مما تقدم تؤيد النظرية الليبرالية التدخل الدولي الإنساني من حيث نظريتها التقليدية للدولة، فهي ترى أن قيام الدولة مشروط بموافقة الأفراد أساساً، ومن أجل حماية حقوقهم وحررياتهم الطبيعية التي تنمي طاقتهم الإنتاجية وتحقق الرفاهية الخاصة لهم والرفاهية العامة للمجتمع وهو ما لا يحدث إلا إذا كانت العلاقات الدولية يسودها الوفاق، لذا فهي تسوغ استخدام القوة ضد الدولة التي تنتهك حقوق الإنسان بشكل عام؛ لأن السيادة تتأسس على احترام حقوق المواطنين، ولا احترام لسيادة أي دولة لا تحترم حقوق مواطنيها في زمن أصبحت فيه السيادة الوطنية لا تتلاءم وتطورات الدولة التي تجعل مصلحة الفرد والدولة متوافقة ومصلحة الجماعة الدولية؛ حيث إن أي إنكار للحقوق الأساسية للأفراد يعرض السلام العالمي للخطر<sup>(41)</sup>.

### ثالثاً- النظرية الماركسية:

عدت النظرية الماركسية البديل الرئيسي للنظريتين الواقعية والليبرالية في تفسير العلاقات الدولية حتى انهيار منظومة الدول الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة، فقد طرحت تفسيراً للصراع يختلف عما طرحته النظريتان السابقتان<sup>(42)</sup>.

حيث نجد مفاهيم الامبريالية والتبعية والاستغلال تحل محل مفاهيم القوة والمصلحة الوطنية وميزان القوي، وتركز الماركسية على العامل الاقتصادي والاجتماعي بوصفه الأساس في توضيح المصالح المختلفة التي لا يتمكن من تفسيرها العامل السياسي الاستراتيجي<sup>(43)</sup>.

تبدأ الماركسية في تفسيرها للعلاقات الدولية من منطلق أن الدولة ومؤسساتها الحكومية الإدارية تمثل التجليات الظاهرة للبنية الفوقية أي أنها تعبير عن سلطة الطبقة الحاكمة المستغلة، فالعلاقات بين الدول هي علاقات بين الطبقات الحاكمة داخل مختلف الدول، فالسياسة الخارجية لدولة ما ليست سوى تعبير عن نمط الإنتاج وعن التنظيمات الاجتماعية داخل هذه الدول<sup>(44)</sup>.

فالطبقة الاجتماعية هي أهم العوامل الفاعلة في النظام الاقتصادي الدولي وليس الدول، وسلوك جميع العناصر الفاعلة الأخرى المماثلة يفسر من خلال القوى الطبقيّة من هنا نجد أن الدول والشركات المتعددة الجنسية وحتى المنظمات الدولية تمثل المصلحة الطبقيّة السائدة في النظام الاقتصادي العالمي<sup>(45)</sup>.

(37)- ستانلي هوفمان، سياسات وأخلاقيات التدخل العسكري، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 4، 1994، ص 14

(38)- تيموثي دن، الليبرالية، مرجع سابق، ص ص 324-330

(39)- ستانلي هوفمان، مرجع سابق، ص 15.

(40)- ستانلي هوفمان، مرجع سابق، ص 19.

(41)- محمد يعقوب عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ص 48-49.

(42)- محمد يعقوب عبد الرحمن، المرجع سابق، ص 52.

(43)- د. ريمون حداد، مرجع سابق، ص 170.

(44)- د. ريمون حداد، مرجع سابق، ص 173.

(45)- ستيف سميث وجون بيليس، مرجع سابق، ص ص 9-10.

إدًا فالصراع الدولي بالمنظور الماركسي صراع اقتصادي؛ حيث تنتج عن التناقضات الرأسمالية أشكال مختلفة من الصراعات الطبقية، سواء كان بين طبقتي البرجوازية والبروليتاريا داخل الدولة نفسها، أو بين الدول الرأسمالية نفسها تحت ضغط المنافسة الاقتصادية في الأسواق العالمية، أو بين الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية؛ لأنها رأت في الأخيرة سببًا في نهايتها، كما رأت الماركسية أيضًا أن العلاقات القائمة بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية علاقات تبعية تستغل فيها الأخيرة بمساعدة تحالف من الطبقة الحاكمة فيها، وترى الحل لهذه العلاقة يتمثل في قيام حكومات ثورية تلتزم بالتنمية المستقلة<sup>(46)</sup>.

مما تقدم انتقدت الماركسية مفهوم حقوق الإنسان؛ لأنه مفهوم ليبرالي لا يؤدي إلى تحرير حقيقي فهو يخفى وراءه مصالحها، فهي تنظر إلى هذا المفهوم بمنظور مجتمعي لا فردي، فهي ترفض ربط حقوق الإنسان بالفرد الطبيعي؛ لأن حالة الطبيعة باعتبارها هي ماهية مجردة، بينما ماهية الإنسان ليست للفرد المعزول، بل هي في واقعيتها مجموع العلاقات الاجتماعية؛ لذا لا يجب فصل حقوق الإنسان عن حالة التطور الاجتماعي التاريخي للمجتمع؛ لأن تلك الحقوق تتغير وفقًا لذلك التطور ومعه في نفس الوقت، وتؤكد أنه لا وجود لحقوق الإنسان إلا ضمن حقوق المجتمع، وأن الحقوق تكون حقوقًا شكلية ما دام الناس لا يتكافئون في الوضعية الاجتماعية الاقتصادية. ومن ثم تعبر حقوق الإنسان عن أيديولوجية تدافع بالأساس عن القيم الأنانية للمجتمع البرجوازي التي تجعل من الإنسان شخصًا معزولاً عن الآخرين بينما هو قبل كل شيء كائن اجتماعي لا يمكن أن يحقق ذاته إلا بالجماعة الاجتماعية وداخلها أي داخل علاقته من الناس<sup>(47)</sup>. فالماركسية تقدم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على الحقوق المدنية والسياسية<sup>(48)</sup>، لذلك ترى الماركسية أن التدخل في شؤون الدول الأخرى تحت شعار حماية حقوق الإنسان يعد انتهاكًا لسيادة الدول<sup>(49)</sup> وسواء كان التدخل فرديًا أو جماعيًا فإنه يمثل في الواقع انتصارًا القوي على الضعيف، أما تدخل الدول الرأسمالية المتقدمة في شؤون دول الجنوب، إنما هو من أجل تحقيق مصالحها الاستراتيجية لذلك ترفض الماركسية هذا التدخل وتعتبره إعادة للاستعمار في دول تعاني من الانشقاقات الداخلية والصراعات بين الأقليات، بما يوفر الظروف التي يتم الاستناد إليها، لتبرير هذا التدخل<sup>(50)</sup>.

وانطلاقًا من التحليلات الماركسية تطورت مقاربات دراسية للجماعة الدولية من خلال مفهومي الامبريالية والتبعية<sup>(51)</sup>، توضح هذه المقاربات أن الدول الغربية احتفظت لنفسها بحق التدخل المباشر بناءً على دعوة من الحكام المحليين أو بدون دعوة منهم إذا لزم الأمر من أجل إعادة الاستقرار والمحافظة على الوضع لصالح الدول المتدخلة، وما شعارات الدفاع عن الديمقراطية أو حماية حقوق الإنسان إلا حجج زائفة، تستخدم هذه الشعارات حسب الظروف والأحوال ولضمان نجاح هذا التدخل استندت الدول الغربية إلى مؤسستين عسكريتين، الأولى حلف شمال الأطلسي الذي أنشأ في الأصل لمواجهة دول المعسكر الاشتراكي، وفيما بعد أصبح إحدى أدوات التدخل الجماعي الغربي ضد دول الجنوب، والثانية: قوات التدخل السريع ومهمتها تقادي تورط الدول الغربية في حروب جديدة، ومن أجل إخضاع الدولة التي خرجت عن النظام، وهي تستند بشكل رئيسي على الأخذ بالاستراتيجية الاستباقية قبل أن تكون الأحداث قد جعلت من التدخل أمرًا صعبًا وقبل أن يستقر حكم وطني شعبي، فالهدف من هذا التدخل هو قلب نظام حكم أصبح عاجزًا عن صد مد شعبي أو نظام اضطراب نتيجة الضعف أو لأي سبب آخر أن يهدد الوضع الغربي<sup>(52)</sup>.

وضعت الماركسية بعد انتهاء الحرب الباردة تحليلًا جديدًا لفهم العلاقات الدولية وذلك من خلال تصنيفها الوظيفي للدول<sup>(53)</sup>.

(46)-محمد يعقوب عبدالرحمن، مرجع سابق، ص 53.

(47)-عبد السلام السعيد، مرجع سابق، ص ص 21-23.

(48)-عبد العزيز السعيد، د.شارليز ليرتشي الابن، د. شارليز ليرتشي الثالث، النظام العالمي الجديد الحاضر والمستقبل عبر مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص 409

(49)-بوكر إدريس، مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 341

(50)-ستانلي هوفمان، مرجع سابق، ص 14.

(51)-د. ريمون حداد، مرجع سابق، ص 17

(52)-د. سمير أمين، من أجل إنشاء قوة رادعة في خدمة شعوب العالم الثالث، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 35، كانون الثاني/يناير 1991، ص ص 139-140.

(53)-ريمون حداد، مرجع سابق، ص 178.

حيث ترى أن الدول تنقسم إلى ثلاث مناطق اقتصادية حسب تقسيمات النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة:  
**أولاً-دول المركز:** وهي الدول الرأسمالية في النظام العالمي تحظى بالزعامة السياسية، والسيطرة على المؤسسات الاقتصادية وتحظى بالتفوق العسكري.

### ثانياً - دول شبه طرف:

وهي الدول التي يقع على عاتقها جعل العالم مكاناً آمناً للرأسمالية، تتميز هذه الدول بأن لها بنى إدارية أكثر تماسكاً وكفاءة نسبية تسعى إلى تحويل موقع دولها ضمن إطار الاقتصاد العالمي من منطقة شبه طرف إلى المركز، ومن عيوبها أنها أنظمة استبدادية تُدار شؤونها من قبل نخبة صغيرة من السياسيين الذين يخضعون لرقابة العسكريين المتربصين للتدخل من أجل إعادة النظام حال تهديد (النظام الديمقراطي) والمصالح المودعة في عهده، ومن عيوبها أيضاً خضوع القوى العاملة لسلطة الدولة وهذا يساعد على ضمان أن تكون الأجور وظروف العمل مناسبة لضمان الاستقرار الاجتماعي وإن ظلت أدنى من تلك التي في دول المركز.

### ثالثاً - دول الأطراف:

وهي الدول التي تعد المواطن الأمثل لطبقة الكمبرادور، يرى الماركسيون أن النخبة الحاكمة في معظم دول الأطراف وحتى في بعض الدول شبه الطرف فإنها أغلبها يتصرف بطرق تخدم مصالح دول المركز داخل مجتمعاتها بالذات، ولا تنهج سياسات من شأنها أن توجد فرصاً - ولو ضئيلة - لتحسين الظروف المعيشية لمواطنيها وتشجع الدول المركز والشركات الكبرى المتعددة الجنسيات هذا النهج، وهي لا تتردد غالباً في التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر كي تساعد الأنظمة المتعاونة معها أو لكي تطيح بالحكومات التي تهدد وضع طبقة الكمبرادور في دول الأطراف<sup>(54)</sup>.

وبناءً على هذا التقسيم، تفسر النظرية الماركسية التدخل الدولي الإنساني بدوافع اقتصادية كنتيجة لمحاولات الدول الرأسمالية المسيطرة على النظام الاقتصادي الدولي لمنع محاولات دول الجنوب من إعادة توزيع الدخل، ومن ثم منع أي تغيير على النظام الاقتصادي الدولي ومنع تغيير احتكار دول الشمال الصناعي المتقدم للسلطة الدولية؛ لذا تلجأ إلى استخدام القوة العسكرية تحت شعار إنساني بهدف تخفيف الدافع الاقتصادي بإخضاع دول الجنوب وحتى تستمر علاقة تبعية الجنوب بالشمال بمساعدة تحالف من الطبقات الحاكمة وبذلك يكون التدخل الدولي الإنساني أداة لمنع دول الجنوب من الخروج من دائرة هيمنة الدول المتقدمة أو أداة لإيجاد الاستقرار السياسي والأمني في دول مفككة لحماية الرأسمالية فيها واستقرار النظام الدولي<sup>(55)</sup>.

نستنتج مما تقدم، يمكن القول إنه إذا كان التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما هو نوع من الانحراف في السياسة الخارجية، لم يكن هذا التدخل يتم إلا في ظروف غير عادية مثلاً عند نهاية الحرب، أو عند انهيار نظام سياسي ما. وكانت هذه لحظات استثنائية في تاريخ دولة ما، غير أن هذا تغير مع العولمة، فجوهر العولمة هو أنها تؤدي إلى تآكل التمييز بين الأحداث الداخلية والخارجية. لذلك يمكن أن تكون هناك أسباب تدعو للاهتمام بالسياسة الداخلية في دول أخرى منها حماية حقوق الإنسان الأمر الذي يستدعي التدخل، وبما أنه هناك دول تقوم عليها حكومات تنتهك حقوق الإنسان، فإن التدخل يصبح مقبولاً<sup>(56)</sup>.

بناءً على ما تقدم، يمكن القول أن كل نظرية من النظريات السابقة تحيط بأحد جوانب الحقيقة في تفسير ظاهرة التدخل الدولي الإنساني، وأن قصر التحليل على نظرية سياسية واحدة يعني فهمها فهمًا مشوهًا. فبينما عززت نهاية الحرب الباردة دور النظرية الليبرالية في تنظير التدخلات الإنسانية مع مراعاة المبادئ الأخلاقية والتنبيه لدور الشرعية الدولية، نجد النظرية الواقعية هي الأقدر على تفسير انتقائية هذه التدخلات على حين تبرز النظرية الماركسية دور العوامل الاقتصادية وعلاقات التبعية في النظام العالمي في تفسير التدخل الدولي الإنساني<sup>(57)</sup>.

## المبحث الثاني: الفلسفة الفكرية لظاهرة التدخل الإنساني

(54)-ستيف هوبدن، ريتشارد وين جونز، نظرية النظام العالمي، في: جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق، ص 291.

(55)-محمد يعقوب عبدالرحمن، مرجع سابق، ص ص 55-56.

(56)-روبرت كوبر، تحطم الأمم: النظام والفضى في القرن الحادي والعشرين، ترجمة د. زهير السهموري، مكتبة العبيكان، الرياض، 2005، ص 194

(57)- احمد يعقوب عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 56

## المطلب الأول: تطور ظاهرة التدخل الإنساني

### أولاً-التطور التاريخي للتدخل

التدخل الإنساني ليست حالة جديدة يشهدها المجتمع الدولي، بل أنها تمتد إلى تاريخ امتداد الاستعمار. فإن التأكيدات الصريحة حول الدوافع الإنسانية ليست ظاهرة جديدة، ويتم بدلاً من ذلك استعمال العمل العسكري من خلال هذه الحجج الأخلاقية بدلاً من الحجج السياسية. كذريعة لنشر القوات عسكرية.

ارتبطت مسألة التدخل الإنساني من الناحية التاريخية بظهور فكرة الحرب العادلة" في العصور الوسطى، إذ لقيت هذه الأخيرة صدى من خلال كتابات الفقيه "غروسيوس" (Hugo.Grotius) في القرن السادس عشر وبصفة أخص في مؤلفه الصادر سنة 1625 تحت اسم " قانون الحرب والسلام"، و إذا أردنا التطرق للمسار التاريخي للتدخل الإنساني لابد من العودة إلى استعراض أهم المراحل التاريخية التي مر بها قبل أن يلقى اهتماماً في أوساط الفقه المعاصر، و التي يمكن أن نلخصها في ثلاثة مراحل أساسية و هي مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى مروراً بمرحلة عصبة الأمم ثم مرحلة ما بعد إنشاء ميثاق الأمم المتحدة.

### 1 : التدخل الإنساني في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى

تميزت أعمال التدخل الإنساني في هذه الفترة من خلال حماية بعض حقوق الأقليات التي تنتمي في أصولها العرقية أو معتقداتها الدينية واللغوية للدول المتدخلة، والتي تسعى لحمايتها وحده دون بسط هذه الحماية على كافة الطوائف السكانية الأخرى لما تراه من مصلحة خاصة (58).

وتجدر الإشارة إلى أن الحاجة إلى التدخل الإنساني في هذه الفترة في أوروبا نشأت حين انشقاق الكنيسة الغربية الكاثوليكية، و ظهور المذهب البروتستانتي خلال القرن السادس عشر ميلادي، فتعرضت أقليات كل فريق إلى اضطهاد من قبل الطرف الآخر ما بعث الدول الأوروبية على التدخل لحماية هذه الأقليات الوطنية التي تشاركها معتقداتها الوطنية وتقيم في بلدان أوروبية أخرى. واتسع نطاق هذه الحماية ليشمل حماية الأقليات الدينية والعرقية واللغوية بالإضافة إلى حماية الحقوق المدنية والسياسية.

رغم ما جاءت به هذه الاتفاقيات من نظام قانوني سلمي لحماية الأقليات، إلا أن الدافع الحقيقي لم يكن لحرص الدول الأوروبية المتدخلة على ضمان حماية حقوق الأقليات بقدر ما كان الغرض منه هو التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية في ذلك الحين. أما الطرق المسلحة فتمثلت في الغالب على حماية الأقليات المسيحية، والتي تمارس ضدها شتى صور القهر والاضطهاد؛ خاصة في ظل النهضة الأوروبية. ومن أمثلتها:

-التدخل الروسي ضد تركيا عامي 1877-1878، لحماية سكان لوسينا وبلغاريا المسيحيين.

- التدخل الفرنسي في سوريا سنة 1868، بحجة حماية الموارد من المذابح التي كانوا يتعرضون لها من قبل الدروز بمساعدة من الجيش العثماني.

لقد أثبت التاريخ أن فكرة التدخل الإنساني التي أجازت التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كانت من أجل قمع الثورات والحفاظ على الملكيات القائمة، و ضمان استقرار أوروبا.

### 2: التدخل الإنساني خلال فترة عصبة الأمم:

(58)حسام أحمد محمد هنداوي، التدخل الدولي الإنساني - دراسة فقهية تطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي العام-، دار النهضة العربية، القاهرة،1996-1997، ص 16.

أسندت مهمة الإشراف على نظام حماية حقوق الأقليات بعد الحرب العالمية الأولى إلى عصبة الأمم، بدلا من تركه لمطلق إرادة الدول الأوروبية الكبرى ومن هنا فقد اكتسبت حماية حقوق الأقليات طابعها الدولي، حيث عهد بها إلى عصبة الأمم ممثلة في مجلس العصبة وكان المجلس يمارس هذه الوظيفة من خلال العديد من الصلاحيات والسلطات ولعل من أهمها (59):

- لا يجوز تغيير أو إلغاء المعاهدات الدولية والوثائق القانونية التي تتضمن حقوق الأقليات إلا بموافقة أغلبية مجلس العصبة.

- يجوز للأقليات أن تتقدم بشكوى لمجلس العصبة الذي من حقه توجيه ملاحظات للدول التي تشكو منها هذه الاتفاقيات.

- تختص المحكمة الدائمة للعدل الدولية بتسوية النزاعات المترتبة على حدوث أي خلاف في تفسير أو تطبيق نص من نصوص المعاهدات أو الاتفاقيات التي تتضمن حقوق الأقليات.

- يتولى مجلس العصبة مراقبة حسن تنفيذ بنود الاتفاقيات مع لفت نظر الدولة التي تخرق أحكامها.

غير أن نظام حماية الأقليات، ولأسباب عديدة فشل في تحقيق أهدافه، بل انه شكل ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، فكانت التدخلات التي حدثت سواء بصورة مباشرة من قبل الدول أو بصورة غير مباشرة عن طريق المنظمات الدولية، قد نتج عنه أثارا عكسية من اضطهاد الأقليات في بعض الدول إضافة إلى أنه كان سبب في خلق جو من التوتر وتهدد السلام العالمي في كثير من الأحيان.

### 3 : التدخل الإنساني في مرحلة ميثاق هيئة الأمم المتحدة

بعد انهيار عصبة الأمم وانتهاء الحرب العالمية الثانية، سارع المجتمع الدولي على إيجاد تنظيم دولي لحماية الأقليات ويساعد على حفظ الأمن والسلم الدوليين، وتوج هذا الاهتمام بميلاد منظمة هيئة الأمم المتحدة، حيث جاء في ميثاقها حماية عامة لحقوق الإنسان دون اقتصار على نوع أو فئة معينة. وأكدت المادة 55 من الميثاق على حماية حقوق الإنسان، بتعهد الدول بالحفاظ على كرامة الإنسان وحقوقه جميعها بلا تمييز (60).

بهذا اكتسبت منظمة الأمم المتحدة تأييدا عالميا في مجال التدخل الإنساني والذي أصبح يتميز بالعالمية ويقر حماية عامة لكافة حقوق الإنسان، دون التركيز على البعض منها، وذلك لعدم عرقلة نشر السلام في العالم.

كما تجدر الإشارة هنا، إلى أنه مع نهاية الحرب الباردة وما صاحبها من إعلاء لقيمة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية أصبحت الدول مسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان بصفة عامة دون تفرقة بين مواطن وأجنبي، ومن ثم فإن أي محاولة للتمييز بين نوعي التدخل غير منطقية ولا أساس لها، فالتدخل الدولي الإنساني بالنسبة إلى أنصاره أصبح تدخلا لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية سواء كان مواطنا أو أجنبيا، فعالمية حقوق الإنسان من هذا المنظور ساوت بين جميع الأفراد في الحقوق والالتزامات (61).

(59) عماد الدين عطاء الله المحمد، التدخل الإنساني في ضوء مبادئ وأحكام القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، صص 18، 20، 23.

(60) د حسام احمد محمد هنداوي ، مرجع سابق، ص 34.

(61) معمر فيصل خولي ، الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني، دار العربي للنشر والتوزيع القاهرة، الطبعة الأولى، 2011، ص

لكن ورغم الهدف الذي يسعى إليه التدخل الإنساني والذي قد يشكل ذريعة للتدخل من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان وحماية الأقليات، إلا أنه قد تبين بوضوح أن التدخل الإنساني كان مثار للجدل، وما زال ثمة خلاف حول ما إذا كان ينبغي ممارسة التدخل الإنساني وما هو الحيز الإنساني الذي يكون التدخل مشروع ضمن حدوده؟

بعد عرض التطور التاريخي للتدخل الدولي الإنساني، لا بد أن نتعرف على أهم المفاهيم الفقهية والقانونية لهذه التدخلات.

#### - التدخل الإنساني ومشروعيته القانونية:

للتدخل الإنساني هو مفهوم يمكن أن يسمح باستخدام القوة في موقف لا يمكن فيه لمجلس الأمن الدولي تمرير قرار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بسبب حق النقض من قبل عضو دائم أو بسبب عدم حصوله على 9 أصوات إيجابية. ويسمح الفصل السابع لمجلس الأمن بأن يتخذ إجراءات في الحالات التي يوجد فيها "تهديد للسلام أو خرقه أو عمل عدواني". ومع ذلك، فإن أي قرار بهذا المعنى يجب أن يؤيده جميع الأعضاء الخمسة الدائمين (أو على الأقل لا يستخدم حق النقض ضده).

ما مدى مشروعية التدخل الدولي الإنساني، باعتباره آلية دولية أخذ بها المجتمع الدولي لحماية حقوق الإنسان من الانتهاكات الجسيمة التي قد تتعرض لها، بيد أن استغلاله في كثير من الأحيان من قبل الدول الكبرى لتحقيق مصالحها، جعله يصطدم بجملة من القيود القانونية، السياسية والعملية التي تتعارض مع المبادئ التي قامت عليها منظمة الأمم المتحدة، مما دفع بهذه الأخيرة إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود الدولية من أجل تبرير مشروعية وقانونية التدخل الإنساني ومحاولة إيجاد صيغة توفق فيها بين ما يقتضيه الالتزام بمبادئها الأساسية من جهة وتحقيق مقاصدها الهادفة لحماية حقوق الإنسان من جهة أخرى.

ووفقاً لهذا التطور أسست قواعد تحمي حقوق الإنسان بداية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان<sup>(62)</sup> أثناء السلم وإلى القانون الدولي الإنساني الذي يحميها أثناء النزاعات المسلحة، وهو بمعناه الواسع مجموعة القواعد القانونية الدولية التي تكفل الالتزام باحترام حقوق الإنسان، هذا التطور الذي شهدته حقوق الإنسان في العصر الحالي أدى إلى ظهور آليات مختلفة لحمايتها، هذه الآليات تجاوزت قدرات الدول فأدت بالضرورة إلى التعدي على سيادة الدول، ولعل أهم هذه الآليات وأكثرها إثارة للجدل هو التدخل الإنساني الذي أصبح سلوكاً كثير الإتياع من طرف الجماعة الدولية<sup>(63)</sup>.

#### - موقف الأمم المتحدة من التدخل:

قامت الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، انعكاساً لحاجة ملحة استشعارها الرأي العام الدولي من ضرورة وجود تنظيم دولي يعمل على منع نشوب الحرب وإقامة سلام دائم وفي دعم التعاون الاقتصادي والاجتماعي. وتفوق الأمم المتحدة في أهميتها، في عالمنا المعاصر، أهمية أي منظمة دولية أخرى، باعتبارها منظمة عالمية جامعة تضم كل دول العالم تقريباً، على عكس سابقتها عصبة الأمم<sup>(64)</sup>.

(62) أقر من قبل الجمعية العامة في باريس 10 كانون الأول/ ديسمبر 1948 بموجب القرار 217، والذي حدد للمرة الأولى حقوق الإنسان الأساسية التي يتعين حمايتها عالمياً.

(63) سي علي، أحمد، دراسات في التدخل الإنساني، الجزائر، دار الأكاديمية، 2010، ص 63.

(64) شهاب، مفيد (1609م)، المنظمات الدولية، دار النهضة العربي، ص 52.

ومن مقاصد الأمم المتحدة هو حفظ الأمن والسلم الدوليين، لعل هذا الهدف أهم ما تقصد تحقيقه، فهو يستوعب غيره من الأهداف الأخرى (65).

وإذا كان نص المادة الأولى في فقرتها الأولى قد تحدث عن السلم والأمن الدوليين، مما يعني أن الميثاق من حيث المبدأ لا يهتم بالمنازعات الداخلية إلا أن الممارسة لأكثر من نصف قرن من عمر الأمم المتحدة أكدت تدخلها في مثل هذه المنازعات، خاصة إذا ما تعددت آثارها للإطار الوطني ونشأ عنها مواقف من شأنها الإخلال بالسلم والأمن الدوليين أو إذا أدت إلى ارتكاب أفعال يمكن وصفها بأنها انتهاك للقانون الدولي مثل جرائم الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية (66). حرص ميثاق الأمم المتحدة على هذا المبدأ في الفقرة السابعة من المادة الثانية والتي تقول: (ليس في هذا الميثاق ما يسوغ "للأمم المتحدة" أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع) (67).

وظاهر من هذا النص أن ميثاق الأمم المتحدة يعتبر (عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة مبدأ من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها ميثاقها والتي يتعين على الأمم المتحدة بمختلف فروعها أن تلتزم به في ممارسة أوجه أنشطتها المختلفة).

فالأمم المتحدة باعتبارها مرجعاً لتنسيق أعمال الدول، قامت بمحاولات لتكثيف سلطانها وسلوكها مع هذه التغيرات الدولية حيث عملت على التوسعة في مجالات تدخلها وفي هذا السياق قام مجلس الأمن خلال اجتماع القمة للدول الأعضاء بتاريخ 31 يناير 1992م بتحديد مجموعة من الولايات الجديدة للهيئة تركز حول رفض الأيديولوجيات المتباينة ووضع أساس أيديولوجي قوامه (الديمقراطية واحترام الحقوق الإنسانية ومكافحة الإرهاب بكافة مظاهره) (68). وقد سمحت الظرفية الدولية بعد رحيل الاتحاد السوفيتي بتوسع مجلس الأمن وتفعيل وتطوير آلياته، حيث تمكن من التعامل مع قضايا دولية جديدة، وفي هذا السياق تعزيز آلية العقوبات الاقتصادية والسياسية والعسكرية في إطار إعادة الاعتبار للنظام الجماعي الذي ظل معطلاً منذ استعماله أول مرة بصدد أزمة كوريا في بداية الخمسينات من القرن المنصرم، كما تم تفعيل وتوسيع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (69).

### المطلب الثاني: علاقة التدخل الإنساني بمبدأ السيادة

أكدت المواثيق الدولية على احترام سيادة الدول وحظر التدخل في شؤونها الداخلية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهذا الحظر يشكل قاعدة أمره من قواعد القانون الدولي ويجب الالتزام به ولا يجوز الاتفاق على مخالفته وكل اتفاق يخالف قاعدة حظر التدخل يكون غير مشروع، ولكن في الأونة الأخيرة وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة كثرت الممارسات التي تمس سيادة الدول، بالرغم أن ميثاق الأمم المتحدة ينص ويؤكد بشكل

(65) الدقاق، محمد السعيد، الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص44.

(66) المكي، محمود المصطفى، مرجع سابق، ص197.

(67) الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة.

(68) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة S/24111 بتاريخ 31 يناير 1992م.

(69) أمين، سمير وآخرون، مرجع سابق، ص62-63.

واضح في المادة الثانية (70) على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها، وكذلك على مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية.

### - مفهوم السيادة في قاموس القانون الدولي

يعد مبدأ السيادة مبدأ أساسياً من مبادئ القانون الدولي والعلاقات الدولية، وهو المعيار الأساسي الذي بدوره يضع الدولة كشخص فاعل في المجتمع الدولي، وتمتع الحكومات بهذا الكيان يسمح لها أن تفعل ما تشاء ضمن حدود أراضيها دون التعدي على غيرها من الدول، فيعرف القانون الدولي السيادة بأنها "تلك السلطة العليا غير المجزأة، التي تمتلكها الدولة لسن قوانينها، وتطبيقها على جميع الأشخاص والممتلكات والحوادث ضمن حدوده"<sup>(71)</sup>، وللسيادة وجهان: داخلي وخارجي، داخلياً تتمثل في اتخاذ القرارات ووضع القوانين والأنظمة والاحتكار الشرعي لفرض القانون، أما خارجياً فإن مضمون السيادة هو عدم تبعية الدولة لأي سلطة، فلا يقيدتها في المجال الدولي إلا العهود الدولية التي عقدتها هي بإرادتها معبرة فيها عن سيادتها واستقلالها في أمرها<sup>(72)</sup>.

### مبدأ تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية

ظهرت عدة محاولات بعد الحرب العالمية الثانية تنادي بمنع الحروب واللجوء للقوة في العلاقات الدولية، خاصة ضمن إطار ميثاق الأمم المتحدة الذي نص عليه في المادة 4/2<sup>(73)</sup> ويتضمن عدة مبادئ تهدف إلى تحريم اللجوء للقوة واستعمالها في العلاقات الدولية وتسعى للمحافظة على السلم والأمن الدوليين، وكذلك أصدرت الجمعية العامة القرار رقم 26/25 الذي تضمن مبدأ واجب الدول بالامتناع عن اللجوء إلى القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية سواء ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لكل الدول، أو بطريقة متعارضة ومقاصد الأمم المتحدة.

### - التدخل في القانون الدولي:

بزيادة معاناة بعض الجماعات وتعرض حياتهم للخطر، بسبب النزاعات المسلحة الداخلية والإقليمية، والأعمال الإرهابية، والتي ذهب ضحيتها ملايين الأشخاص، برزت المصاعب أمام الجماعة الدولية لتلبية متطلبات البشرية، هنا اصطدمت الحاجة إلى التدخل الدولي لأسباب إنسانية بجميع المواثيق والقواعد الدولية وإعلاناتها وعهودها واتفاقياتها ومبادئها، وخصوصاً مبدأي السيادة وعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية المنصوص عليها في هذه المواثيق الدولية.

فالتدخل الدولي له أشكالاً متعددة ويعتبر استثناء عن مبدأ السيادة الوطنية، وقد ورد هذا الاستثناء في الجزء الأخير من نص الفقرة 7 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة بقولها "..." على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع"، وهذا الاستثناء أعطى لهيئة الأمم المتحدة - متمثلة في مجلس الأمن - قدراً كبيراً من الحرية في تطبيق واتخاذ التدابير اللازمة في حالات تهديد السلم أو الإخلال به، حتى وإن كان تطبيق هذه التدابير يدخل من ضمن الشؤون الداخلية للدول<sup>(74)</sup>، ويندرج تدخل هيئة الأمم المتحدة من الوسائل السلمية إلى الوسائل العسكرية من أجل وقف المعاناة

(70) انظر نص المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، وقع ميثاق الأمم المتحدة في 26 حزيران/يونيه 1945 في سان فرانسيسكو في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنظام الهيئة الدولية وأصبح نافذاً في 24 تشرين الأول/أكتوبر 1945. ويعتبر النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية جزءاً متمماً للميثاق.

(71) بن مرار، جمال، تطور مفهوم السيادة في ظل المتغيرات الجديدة - دراسة حالة الاتحاد الأوروبي - رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، جامعة بن يوسف بن خدة، 2008، ص 25.

(72) حداد، ريمون، العلاقات الدولية، بط، بيروت: لبنان، دار الحقيقة، 2000، ص 27.

(73) المادة 2 فقرة 4 من ميثاق الأمم المتحدة "يمنتع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة واستخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة"

(74) السيد، سامح عبد القوي، التدخل الدولي بين المشروعية وعدم المشروعية وانعكاساته على الساحة الدولية، القاهرة: مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2012، ص 144.

الإنسانية سواء أكانت ناتجة عن كوارث طبيعية أو كوارث إنسانية، وهذا التدخل الإنساني لكي يكون مشروعاً يجب أن ينفذ من خلال عمليات تقررها الأمم المتحدة:

### -تصادم التدخل وسيادة الدولة

لقد أدت الأحداث الأخيرة التي شهدتها الساحة الدولية الى تغيير شامل في النظام الدولي بعد اكثر من ثلاثة قرون تطور فيها القانون الدولي من أجل هدف محدد هو ضمان سيادة الدولة هذا النظام الذي وصل الى ذروته مع انتهاء الحرب الباردة قام على أساس ان تكتسب الدولة أهليتها من خلال السيادة، فالسيادة هي التي تميز الدولة كوحدة سياسية قانونية (75) ويأتي مفهوم السيادة المطلقة على الصعيد الدولي، هو التصميم القادر على رفض التدخل في شؤون الدولة من جانب أية هيئة أجنبية عنها، فالدولة ال تخضع عند مباشرتها لخصائص السيادة ألية سلطة خارجية أيا كانت. والسيادة هي الهيمنة الشرعية داخل إقليم معين، أما السيادة الفعلية بحكم الأمر الواقع، إيجاد سلطة كاملة لحكومة دولة ما على كل ما يحدث داخل حدودها السياسية. (76)

لكن مع مرور الزمن على هذه المبادئ وتطور المجتمع الدولي نجد حدوث العديد من التجاوزات على مبدأ السيادة مما هدد بانتهائه وهذا ما جعل البعض يرى بأن النظام العالمي الجديد وأحادية القطب وفتح الباب أمام التدخل الإنساني من أجل الديمقراطية أو حقوق الأقليات العرقية أو محاربة الارهاب الدولي .... (77)

محاولة إيجاد وتحديد العلاقة بين المفهوم للسيادة، و بين فكرة التدخل الإنساني السيادة كتلة بناء مركزية للعلاقات الدولية المعاصرة، وحدها الدول التي تتمتع بالسيادة؛ تلك الدول التي وغيرها لها حقوق وأدوار ولها عضوية في منظمة الأمم المتحدة من المنظمات الدولية، وتسيطر على التجمعات الدولية؛ نظرياً تتأهل الدولة لأن تكون ذات سيادة إذا استوفت أربعة معايير (78).

أ - أن تكون صاحبة سلطة سياسية وأن تحتكر استعمال القوة ضمن حدودها.

ب - أن تكون قادرة للإشراف على حدودها، وعلى تنظيم ما يجري داخل أراضيها وما يخرج منها.

ج - لها حرية قراراتها السياسية الداخلية والخارجية التي تريدها.

د - معترف بها بصفتها دولة ذات سيادة .

وبالتالي فإن فقهاء القانون الدولي ينقسمون إلى مؤيدين ومعارضين ويعود ذلك الانقسام إلى الاختلاف في وجهات النظر حول مفهوم السيادة وطبيعة ومدى القيود التي يفرضها القانون الدولي على ممارسة الدول لسيادتها الإقليمية.

### أولاً- الآراء المؤيدة لمبدأ التدخل الإنساني

يذهب أنصار التدخل الإنساني إلى أنه عمل مشروع وأنه أحد مظاهر القانون الدولي المعاصر وهو انعكاس للاتجاه المتنامي بقيمة حقوق الإنسان وتوفير الحماية لها وبالتالي التدخل الإنساني هو حق وواجب لحماية حقوق الإنسان.

ويرى أنصار التدخل الإنساني أنه لا يتعارض مع مبادئ القانون الدولي مع نص المادة 4/2 من ميثاق الأمم المتحدة، من خلال إعطاء مفهوم واسع لنص تلك المادة وذلك لأن حظر استخدام القوة

(75) سامح عبد القوي السيد ، التدخل الدولي بين المشروعية وعدم المشروعية وانعكاساته على الساحة الدولية، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2012 ، ص148

(76) مقال بعنوان ، بحث اثر اعمال حقوق الانسان على مبدأ السيادة ، 2015/04/11 ، <http://www.startimes.com/f.aspx?t=32141087>

(77)نوارى احلام، تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية، مجلة دفتار السياسة والقانون، عدد4 ، جانفي 2011، ص30

(78) —ريتشارد ن. هاس " الفرصة: لحظة أمريكا لتغيير مجرى التاريخ ". ترجمة: أسعد كامل إلياس، الرياض: العبيكان، ط، 2007، ص.61.

التي تشير إليها المادة إنما المقصود بها القوة التي تستهدف المساس بالسلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي المخالف لأهداف الأمم المتحدة<sup>(79)</sup>.

ويرى أنصار التدخل أن (حق البشر قبل حق الدولة) وبالإضافة إلى ما ذكر يرى مؤيدو التدخل الإنساني أن هناك مبررات قانونية تسنده وتبرر مشروعيتها وتتمثل في الآتي:

1. التدخل الإنساني يدخل ضمن الاستثناءات الثلاثة على مبدأ عدم استخدام القوة وذلك إعمالاً لمبدأ الدفاع الشرعي.

2. الاحتجاج بنص المادة 7/2 من الميثاق والتي تنص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية، لا يعند به إذا كانت هناك ضرورة إنسانية.

3. يمكن أن يبرر التدخل الإنساني من خلال نص المادتين 55-56 من ميثاق الأمم المتحدة، اللتين تعترفان بوجود مصلحة للمجتمع الدولي لتعزيز احترام حقوق الإنسان<sup>(80)</sup>، فجعل حقوق الإنسان ضمن الأهداف التي تسعى الأمم المتحدة لتحقيقها يدلل على أهميتها وارتباطها ببقية أهداف الأمم المتحدة خاصة هدف الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

ويستند التدخل الإنساني للدفاع عن حقوق الإنسان إلى نصوص ميثاق الأمم المتحدة، خاصة المادة 56 التي أكدت على أن (يتعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا، منفردين أو مشتركين، بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لإدراك المقاصد المنصوص عليها في المادة 55)<sup>(81)</sup>.

مسألة حقوق الإنسان وحرياته وفق صياغة الإعلان العالمي وما انبثق عنه أحدثت مضموناً عالمياً مُلزماً يعلو على اختلاف القيم والتصورات المتبادلة نتيجة تباين الجذور الدينية والحضارية بموجب إعطائها الأولوية على سيادة الدولة بما يتجاوز ما استقر في القانون حتى وقت قريب بشقيه المبدئي والتطبيقي.

لم يكن عنصر سيادة الدولة محوراً للقانون الدولي بشقه التطبيقي أصلاً منذ الحرب العالمية الثانية على الأقل كان على نقيض ما يقال بهذا الصدد، وأن تلك السيادة سبق خرقها على أوسع نطاق من الهيئة الدولية<sup>(82)</sup>.

أكد وزير خارجية ألمانيا هذا المفهوم في مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان 1993م حيث قال: ليس الاهتمام بإحداث تغيير حقيقي في أساليب التعامل بين الدول في الدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته إلى صيغة جديدة بعد سقوط الشيوعية، إنما هو من أجل تنظيم العلاقات بين دول الشمال ودول الجنوب، إن سيادة الدولة يجري الآن تقنين خرقها وليس الأمر المهم إذن خرق السيادة بحد ذاته فقد كان قائم وسيستمر على الصعيد التطبيقي، والأمر المطلوب هو عملية التقنين بحيث تتضمن المواثيق الدولية معايير لذلك، وهذا ما يرجى من المؤتمر أن يساهم فيه<sup>(83)</sup>.

(79) خير الله، خالد، مرجع سابق، ص314-315.

(80) تنص الفقرة (ج) المادة 55، من ميثاق الأمم المتحدة على (أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحرية الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء، ومراعاة تلك الحقوق والحرية فعلاً).

(81) ميثاق الأمم المتحدة المادة 55.

(82) شعيب، نبيل (1993م)، نتائج مؤتمر حقوق الإنسان في الميدان، مجلة قضايا دولية، العدد 193، السنة 4، إسلام آباد، 5 يوليو 1993م، ص17.

(83) شعيب، نبيل، مرجع سابق، ص17.

وقد شهد العالم خلال الحقب المختلفة أنواع من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان استدعت تدخل المنظمة الدولية وخير مثال لهذا النوع من الانتهاكات وما يجري في ليبيا و سوريا من انتهاكات جسيمة لا يمكن التذرع بعدم التدخل فيها بدعوى أنها شؤون داخلية.

فقد جاء في اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م الخاصة لحماية المدنيين أثناء النزاعات عدد من المواد التي يعتبرها مؤيدو التدخل أنها تصلح ذريعة للتدخل. ومن هذه المواد ما يتعلق بواجبات الدولة الحامية، حيث تقدم مساعيها الحميدة من أجل تسوية الخلافات في جميع الحالات التي ترى فيها أن ذلك في مصلحة الأشخاص المحميين، وعلى الأخص في حالات عدم اتفاق أطراف النزاع على تطبيق أو تفسير أحكام هذه الاتفاقية (84).

وتسعى الدولة المتدخلة لتقديم المساعدات أثناء النزاعات كما جاء في اتفاقية جنيف، من واجب الدولة المتدخلة أن تعمل بأقصى ما تسمح به وسائلها على تزويد السكان بالمواد الغذائية والمهمات الطبية وغيرها إذا كانت موارد الأراضي المتدخل فيها غير كافية (85).

وهناك عدة أمثلة لتدخل مجلس الأمن الدولي لحماية المدنيين للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ومن تلك الأمثلة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1160 الذي صدر في أواخر شهر فبراير 1998م خلال جلسته 3868 المعقودة بتاريخ 31 مارس 1998م، لحماية المدنيين حيث تعرض الأغلبية الألبانية بإقليم كوسوفو للقمع الوحشي من جانب سلطات بلغراد منذ اندلاع أعمال العنف بالإقليم وبموجب هذا القرار، الذي صدر وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة جاء تدخل حلف الأطلسي في كوسوفو (86).

أيضاً القرارات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي بشأن الوضع في العراق (87).

لما كان التدخل الإنساني يعتبر آلية يستخدمها مجلس الأمن الدولي لتمثيل فيه الدول على أساس تصنيفها إلى مجموعتين، مجموعة الدول دائمة العضوية ومجموعة غير دائمة العضوية، مع إعطاء الدول دائمة العضوية الحق في الاعتراض على القرارات التي لا تحقق لها مصالحها الذاتية، فإن ذلك يؤدي إلى إفلات بعض الدول من التدخل رغم توفر الظروف القانونية وهذا يعكس حقيقة أن التدخل الإنساني إنما يتم استخدامه من أجل تحقيق المصالح الخاصة للدول الكبرى على حساب الدول الأخرى وبالتالي يصبح الهدف من التدخل لا علاقة له بحماية حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بقدر ما تحقق به الدول الكبرى مصالحها.

ذهب بعض فقهاء القانون إلى أن الأصل في التدخل أنه عمل غير مشروع لما فيه من اعتداء على سيادة واستقلال الدولة في شؤونها، ويجب على الدول احترام حقوق بعضها البعض الذي يفرضه مبدأ عدم التدخل في شؤون الغير الخاصة، لكن هناك حالات استثنائية يجوز التدخل فيها (88) مثل:

حالة الدفاع عن النفس أو الدفاع عن حقوق الدولة، وأنه يجب عند ممارسة حقوقها عدم المساس بحقوق الدول الأخرى فإذا أساءت دولة استعمال حقوقها بشكل فيه إضرار بدولة أخرى فللدولة

(84) اتفاقيات جنيف الرابعة المادة 12.

(85) جنيف، مرجع سابق، المادة 55.

(86) قرار مجلس الأمن 1160، انظر: موقع مجلس الأمن:

[http://www.un.org/arabic/docs/SCouncil/SC\\_Res/S\\_RES\\_1160.pdf](http://www.un.org/arabic/docs/SCouncil/SC_Res/S_RES_1160.pdf)

(87) قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1441.

(88) أبو هيف، علي صادق، مرجع سابق، ص186.

الأخيرة في هذه الحالة واستناداً إلى حقها في الدفاع عن كيانها أن تتدخل في الدولة الأولى لتدفع عنها ما يهددها، أو لتحول دون وقوعه حماية لحقها من أن ينتهك أو يعتدي عليه (89).

حالة الدفاع عن رعايا الدولة: لكل دولة الحق في حماية رعاياها أينما كانوا، تبعاً لذلك لها أن تتدخل لدى أي بلد أجنبي يقيمون فيه للدفاع عنهم بشرط ألا يتحول هذا التدخل للحماية إلى التدخل في شؤون الدولة الأخرى، وأن يتم ذلك بعد أن يثبت عجز الدولة المستضيفة وتقاوسها عن توفير الحماية لرعايا الدولة المتدخلة أو لم ينصفهم القضاء في البلد الأجنبي (90).

التدخل دفاعاً عن الإنسانية في حالة اضطهاد دولة لأقليات من رعاياها واعتدائها على حرياتهم أو عدم حمايتهم من مثل هذه الاعتداءات استناداً على أن الدولة واجب عام يفرض عليها أن تعمل متضامنة على منع الإخلال بما تقتضي به قواعد القانون الدولي ومبادئ الإنسانية من احترام حياة الفرد وحرية أيّاً كانت جنسيته أو أصلته أو ديانته (91).

فأعطى ميثاق الأمم المتحدة وضع حقوق الإنسان أهمية كبرى وفرض على الدول من أجل ذلك ضرورة احترام مبدأ التعاون الدولي بهدف تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً (92)، بهذا يستند التدخل من أجل الإنسانية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وبعموم الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بحقوق الإنسان التي تلوح بإمكانية تدخل المجتمع الدولي لكفالة الاحترام الواجب لتلك الحقوق والحريات، فإن لم يكن لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية ضمانات وحماية دولية لا قيمة لذكرها في الاتفاقيات والمواثيق الدولية (93) يجب أن يكون للتدخل الإنساني سنداً من القواعد الأخلاقية وكل ما يثير ضمير البشرية من وقوع انتهاك فعل بحقوق الإنسان ويخلق ذلك الحد الأدنى من الإجماع لدفاعها (94). وأن فكرة التدخل لأغراض إنسانية شاع استخدامها في بداية التسعينيات من القرن الماضي وهي مأخوذة من فكرة قديمة وهي الحرب العادلة التي قالها جروسيوس ويموجبها يصح اللجوء إلى مظاهر التدخل في الشؤون الداخلية وخرق سيادة الدولة أمراً مبرراً وأخلاقياً بل واجباً لمحاولة حل معضلة تبرير العنف (95).

إن كثرة المواقف والمبررات لممارسة التدخل بالقوة المسلحة بهدف حماية حقوق الإنسان تؤكد إن القانون الدولي يتعامل مع الإنسان كفرد ضمن رعية المجتمع العالمي لارتباط التدخل من أجل الإنسانية فترة القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بحماية حقوق رعايا الدول، وحماية حقوق الأقليات التي وجدت اهتماماً خاصاً في نظام عصبة الأمم.

لكن سرعان ما تطورت هذه الفكرة بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتوزيع كل من العهد بين الخاص بالحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وكذا الاتفاقيات الدولية

(89) نفس المرجع، ص187.

(90) عبد الرحمن، سامي جاد، مرجع سابق، ص296. انظر أيضاً محاضرات في القانون الدولي العام، د. بكري يوسف بكري، موقع جامعة الملك سعود. <http://faculty.ksu.edu.sa>

(91) المرجع نفسه، ص189.

(92) المادة (55)، الفقرة ج من ميثاق الأمم المتحدة.

(93) رشدي، أحمد (1996م)، المنظمات الدولية الإقليمية والدور الجديد للأمم المتحدة في النظام الدولي، الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن وجهة نظر عربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص343.

(94) الحسيني، محمد تاج (1991م)، التدخل وأزمة الشرعية الدولية، أكاديمية المملكة المغربية، العدد 8، الرباط، ديسمبر 1991م، ص53.

(95) بن طلال، الحسن (1991م)، هل يعطي حق التدخل شرعية جديدة للاستعمار، أكاديمية المملكة المغربية، العدد 8، الرباط، ديسمبر 1991م، ص27.

الإقليمية الأخرى التي تهتم بحقوق الإنسان وتمنع الاعتداء عليه<sup>(96)</sup>. ومن معاييرها التي يمكن أن يستند إليها التدخل لأغراض إنسانية وما يقال عليه حالة الضرورة أو الشرعية الاستثنائية لأي عمل يهدف إلى حماية مصلحة أساسية للإنسانية، هذا المفهوم ظهرت بلورته بعد نهاية حرب الخليج لتبرير تدخل القوات المتحالفة في شمال العراق من أجل حماية الأكراد وتمكينهم من العودة إلى ديارهم والمشاركة في مفاوضات الحكم الذاتي مع الحكومة العراقية من منطلق القوة، وكان المبرر الذي ساقه التحالف بهذا لأن التدخل هو حالة الضرورة القصوى المرتبطة بالحماية المستعجلة للمصالح الإنسانية<sup>(97)</sup>.

على الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة قد توسع في القانون الدولي إلى درجة تخول التدخل لأغراض إنسانية، فإنه في الواقع يحظر التدخل بالقوة إلا ما كان استثناء وبمعرفة الأمم المتحدة ويكون هذا التدخل إذا حدث لأجل المحافظة على السلم والأمن في العالم، وعليه فميثاق الأمم المتحدة ضيق كثيراً من نطاق التدخل الإنساني، وهناك رأي في القانون الدولي يقول أن الاعتراف بالتدخل الإنساني ينقض تماماً المادة (2) في فقرتها الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة، ولأن التدخل بهذا الشكل (باستعمال القوة)، ودون اللجوء إلى النظرية السياسية، يعد مخالفاً لقواعد القانون. تدخل الدولة أو الأمم المتحدة مهما كانت أسبابه وسنده القانوني فهو يؤثر في استقلال الدولة وينقض من سيادتها في مجالات كثيرة منها<sup>(98)</sup>:

1. تقليل سلطة الدولة في تولى إدارة شؤونها الداخلية.

2. يخل باختصاص الدولة في إدخال وإبعاد الأجانب.

3. يخل باختصاص الدولة في تتبع الجرائم التي تقع داخل إقليمها.

إن فكرة التدخل لأغراض إنسانية تواجهها معضلتان تتمثل في من يملك تقرير حجم الانتهاك لحقوق الإنسان، أو إعطاء مبرر للتدخل مع إخفاء نية الدول وراء الإنسانية.

من هنا فالتدخل الإنساني لن يُفرض إلا إلى نشر الفوضى الدولية من خلال تبني معايير مزدوجة للتعامل من جهة، كما أنه سوف يتم من جهة أخرى استخدام اعتبارات التدخل الإنساني لتحقيق المصالح الخاصة للدولة المتدخلة.

وبناءً على ذلك:

**أولاً: توظيف مبدأ التدخل الإنساني سيؤدي إلى نشر الفوضى الدولية**

في البند الأول إن إباحة مثل هذا التدخل سيؤدي إلى نشر الفوضى الدولية بسبب تعدد الحالات التي تستوجب مثل هذا التدخل، بسبب كثرة الانتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية مثل الحق في الحياة والحق في المساواة، مما يصعب معه التدخل الإنساني وتطبيقه على كل هذه الحالات.

وهنا يواجه منطلق التدخل احتمالاً، الأول أن يتم التدخل في كل حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أياً كانت الدولة المنتهكة، وهذا الأمر مستبعد من الناحية الواقعية والعملية، لأن مجلس الأمن لا يتمتع بتوازن التمثيل في عضويته، وهو ما يؤدي إلى معاقبة بعض الدول بهذا التدخل بينما تستثنى الدول التي تتوفر لها الحماية داخل مجلس الأمن من خلال استخدام أياً من الدول الدائمة

(96) الحسيني، محمد تاج، مرجع سابق، ص50.

(97) شاهين، شاهين علي، مرجع سابق، ص302-303.

(98) شعيب، نبيل، مرجع سابق، ص20.

العضوية في مجلس الأمن لحقها في النقض. والاحتمال الثاني أن يتم التدخل في بعض الدول دون غيرها وهذا ما يتناقض مع مبدأ مساواة الدول في السيادة والاعتراف الدولي. وبناءً على ما سبق نجد أن التدخل في كل هذه الحالات يعتبر مدعاةً للفوضى وعدم الانضباط مما يؤدي إلى عدم الثقة بالنظام الدولي.

### ثانياً: استخدام اعتبارات التدخل الإنساني لتحقيق المصالح الخاصة للدول المتدخلة (99)

جرت الممارسة المعاصرة لهذا النوع من التدخل عموماً بهدف حماية مصالح الدولة المتدخلة، ولم تكن هنالك نزعة إلى الدفاع عن "قوانين الإنسانية" في معاملة الدول لشعوبها وسكانها. وخير دليل على صدقية هذه النتيجة هو السياسة الانتقائية التي اتبعتها الدول في هذا الخصوص، فقد غضت الدول طرفها عن حالات عديدة كان انتهاك الحقوق الأساسية فيها صارخاً ووحشياً يجعل من التدخل ضرورة إنسانية لا غنى عنها، ومن ذلك حالة الأكراد حيث أشاحت الدول وجهها عن المعاملة القاسية التي يتعرض لها هؤلاء في تركيا على سبيل المثال.

وحتى يتصف التدخل بطابع إنساني حقاً فلا بد ألا تكون اليد الطولي والكلمة الأولى في اتخاذ القرار بالتدخل وتنفيذه للدول الكبرى.

فلا ضمانة لتجرد التدخل الإنساني من الأهواء والمصالح الشخصية للدول أو لموضوعية التدخل وحياديته. ويضاف إلى ذلك أن الاعتراف بوجود حق بالتدخل الإنساني للدول ينصرف الآن إلى وجود نموذج واحد للديمقراطية في العالم وهو النموذج الغربي، هذا في حين أن الديمقراطية ليست، حكراً على أحد دون الآخر، ومن الممكن أن تتخذ أشكالاً عديدة كي تتلاءم مع الواقع المحلي بصورة أكثر فاعلية.

### الفصل الثاني: الازمة الليبية: دراسة في الفواعل والابعاد

المبحث الأول: جيوسياسية الازمة الليبية

المطلب الأول: دور الموقع الليبي في تعقيد الازمة

المطلب الثاني: الفواعل المؤثرة في الازمة

المبحث الثاني: تطور الازمة الليبية

المطلب الأول: خلفيات الازمة الليبية

المطلب الثاني: مواقف الأطراف الإقليمية والدولية

### المبحث الأول: جيوسياسية الازمة الليبية

المطلب الأول: دور الموقع الليبي في تعقيد الازمة

(99) سلامة، أيمن عبد العزيز، مرجع سابق، ص 203-204.

## نشأة الأزمة الليبية.

إن الأزمة الليبية لم تكن آنية ولا وليدة ظروف شهدتها البلاد سنة 2011، وإنما كانت نتيجة امتداد لجملة من الأوضاع التي كانت سائدة في ليبيا منذ سنوات خلت ترجمته حالة الغياب المؤسستي داخل النظام السياسي إضافة إلى افتقار الدولة إلى أية مؤشرات تنموية واقتصادية تعكس فعلا حجم الإمكانيات والمؤهلات الاقتصادية وخاصة تلك المتعلقة بالموارد الطبيعية التي تمتلكها ليبيا، وهو ما أدى إلى حالة عدم الرضا من طرف الفرد الليبي على نظام معمر القذافي، وهو ما جعل النظام السياسي بقيادة القذافي يجري بعض الإصلاحات داخل الدولة خاصة بعد 2004، حيث حاول إجراء بعض التعديلات والتوجه نوعا ما نحو النظام الاقتصادي الحر الليبرالي، إلا أنه وجد معارضة كبيرة من بعض القوى الداخلية إلى رفضت النهج الليبرالي وهو ما أدى إلى فشل هذه الإصلاحات (100)

إن فشل هذه الإصلاحات أدى إلى المزيد من التدهور السياسي والاقتصادي داخل ليبيا تزايد معه حجم المعارضة وعدم الرضا داخل المجتمع الليبي، ومع بداية 2011 أين شهدت البيئة الإقليمية لليبيا موجة من الثورات الشعبية التي نادى بالديمقراطية وحرية التعبير انتهت إلى الإطاحة بأنظمتها المتسلطة التي دامت في الحكم فترات زمنية طويلة خاصة تلك التي وقعت في تونس وبعدها مصر إن نجاح هذه الثورات في إسقاط الأنظمة الحاكمة جعلت منها تجربة يفقدى بها من طرف الليبيين الذين حاولوا تكرار التجربة في ليبيا والقيام ضد نظام القذافي. أن نجاح الثورة في تونس و مصر كان له الأثر الكبير على ليبيا خاصة في ظل الموقع الجغرافي لها الواقع بين هذين الدولتين،

## المتغير الجيوبوليتيكي كمحدد حاسم للأزمة

إن محاولة فهم الأزمة الليبية لا يتأتى إلا بفهم العلاقة بين ما يشكله هذا البلد كامتداد طبيعي موقعا ومواردا وما أفرزه من علاقات سياسية سواء داخليا أو خارجيا مع دول الجوار أو أخرى بعيدة جغرافيا. فمن منظور واقعي نيو كلاسيكي لتحليل الأزمة ووجب اعتماد مستويين من المحددات الأولى داخلية والثانية نسقية (101) تعكس ارتباط ليبيا ببنية إقليمية و دولية قائمة، أو بمعنى آخر إبراز مدى حتمية الحيز الليبي كمحدد للعمليات السياسية الدائرة إن على المستوى الداخلي أو الخارجي.

## المقومات الجغرافية

تتموقع ليبيا شمال إفريقيا، على امتداد 540 , 759 , 1 كيلومتر مربع، في تقاطع المنطقة المغاربية والمشرق على محور شرق-غرب و بين إفريقيا السوداء وأوروبا على محور الشمال والجنوب، بحدود برية تبلغ 3434 كيلومتراً مع كل من مصر (1115 كلم)، السودان (382 كلم)، تشاد (1050 كلم)، النيجر (342 كلم)، الجزائر (989 كلم) وتونس (461 كلم) و1770 كيلومتراً من الخط الساحلي المفتوح على البحر الأبيض المتوسط. (102)

من خلال قراءة الخلفية الجغرافية لليبيا، تبرز المكانة الجيوستراتيجية لهذا الحيز الجغرافي، (103) فالانفلات الأمني الذي أعقب "ثورة 2011" عكس بالملمس أن أمن العديد من الدول المجاورة

(100)- منى حسين عبيد، أبعاد النظام السياسي في ليبيا، مجلة دراسات دولية، العدد 51، ص ص 31- 52.

(101) م.م ميثاق مناحي دشر، "النظرية الواقعية: دراسة في الاصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة (قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر)"، مجلة أهل البيت عليهم السلام، عدد 20، 2016، ص. 426.

(102) (The World Factbook 2019. Washington, DC : Central Intelligence Agency, 2019.)

Available from <https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/index.html>

(103) نفس المرجع السابق

كانت أو بعيدة مرتبط بأمن ليبيا. فكيمات السلاح التي خلفها نظام معمر القذافي أو حتى التي تم تزويد الميليشيات الليبية بها من جهات خارجية شكلت معضلة أمنية على نطاق أوسع، (104) أضف إلى ذلك أن الهشاشة الأمنية للبلاد وقربها من منطقة الساحل الأفريقي والتي تعاني أصلا من إنكشافات أمنية كرسست الجريمة المنظمة بكل أنواعها. (105) كما لا يمكن بحال إغفال، ما يشكله تفاقم الهجرة الغير الشرعية من الأراضي الليبية في اتجاه الدول الأوروبية من مشاكل أمنية وإنسانية (106).

### المقومات السكانية والمقومات الاقتصادية

يعتبر العامل الديموغرافي السكان من أهم العوامل المميزة للاقتصاد الليبي يعتبر المجتمع الليبي مزيج من أعراق و اثنيات عديدة تعايشت فيما بينها طيلة سبعة آلاف سنة على الأرض الليبية مكونة من العرب و الأمازيغ و الطوارق و التوبر ، و يتألف من أكثر من ألف وخمسمائة قبيلة أي إن المكون الأساسي للشعب الليبي القبائل التي تمتد من شرقها إلى الحدود الغربية على امتداد الساحل الليبي ، و من شمالها إلى أقصى جنوبها ، و تتمثل القبائل العربية الأغلبية الساحقة لمكونات هذا الشعب إضافة إلى قبائل الأمازيغ و الطوارق و التوبر في الجنوب. (107)

من الناحية الديمغرافية والاقتصادية، تقدر الساكنة الليبية بحوالي 6,754,507 نسمة يتمركز 90 % منها بين طرابلس غربا و عين بيضة شرقا تتكون في أغلبها من العرب و البربر (97%) في حين تشكل الفئة العمرية ما بين 25 و 54 و نسبة 47.47% من عموم السكان بنسبة تمدن بلغت 80.4%. في حين، يعتمد الاقتصاد الليبي الحديث بالكامل تقريباً على صادرات النفط والغاز بمخزونات مهمة قدرت إلى حدود يناير 2018 بما يناهز 48.36 مليار برميل بالنسبة للنفط و 1.505 ترليون متر مكعب بالنسبة للغاز، على التوالي المرتبة 9 و 21 عالمياً بالنسبة لهاتين الثروتين يعد إنتاج النفط عصب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، فهو يتحكم في الاقتصاد الليبي، و قد اكتشف لأول مرة في ليبيا عام 1958، حيث بدأ الإنتاج عام 1961 و يشكل نحو 94 % من موارد البلاد. (108)

وبذلك تعد ليبيا واحدة من الدول العربية المهمة المصدرة للنفط والغاز حيث تشكل الموجودات والاحتياطات النفطية هدفا أساسيا للشركات النفطية الغربية الأمريكية والأوروبية إذ تقدر الاحتياطات الليبية من النفط بثلاثين مليار برميل أي أكثر من احتياطي نفط بحر الشمال. (109)

بمقارنة ديمغرافية ليبيا وانتشار سكانها، وكذا التوزيع الجغرافي لثرواتها الغازية والنفطية، يظهر جليا التمايز الاقتصادي المناطقي في ليبيا وهو ما يؤكد حتى التاريخ الاجتماعي لليبية، ففي حين

(104) كريستوفر س. شيفيس و جيفري مارتيني، ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات للمستقبل، مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي التابع لمعهد أبحاث الأمن القومي، 2014، (RAND)، ص 57.

(105) د. عادل زقاغ، أ. سفيان منصوري، "واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي: مقاربة سوسيو-سياسية"، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، عدد 23، مارس 2016، ص. 155-166.

(106) Libye. Un obscur réseau de complicités : violence contre les réfugiés et les migrants qui se rendent en Europe, Amnesty International, 2017, Disponible sur

URL : <https://www.amnesty.org/fr/documents/mde19/7561/2017/fr/>, consulté le 10/12/2019

(107) شريفة أمين قاضي ، الاحتلال الايطالي و المقاومة الليبية 1951 / 1911 ، مذكرة غير منشورة لنيل شهادة ماستر تخصص تاريخ معاصر ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2014 / 2015 ، ص 21.

(108) - مؤلف مجهول، النفط في ليبيا، شبكة الجزيرة العالمية، 2011 / 03 / 13 . .

Http : // www. Aljazeera. Net / news / report

(109) - تيسير إبراهيم قديح، التدخل الدولي الإنساني - دراسة حالة ليبيا - 2011، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة الأزهر، غزة ، 2013، ص 129

تشكل اقتصاد طرابلس تاريخيا من القرصنة والتجارة البحرية وعلاقات تجارية برية مع تونس، مكنت العلاقات التجارية مع مصر من تمويل اقتصاد برقة في حين ارتبطت فزان اجتماعيا واقتصاديا مع مناطق تشاد والنيجر وشمال السودان والمناطق الشرقية الجزائرية المحاذية لها. (110) مما يبرز أن غياب إدارة مركزية تتحكم وتدير هذه الثروات قد يجعل منها مطمعا لمجموعات فردية (111)، وهو ما تجلّى فعليا مع تطور الأزمة إذ حاولت جل الأطراف المتنازعة السيطرة على هذه الموارد سواء كوسيلة تموين لنشاطها أو حتى وسيلة ضغط ومفاوضة.

خارجيا، تحظى ليبيا بمكانة بارزة في سوق الطاقة الدولية نظرا لامتلاكها حوالي 5.3% من احتياطات النفط الخام العالمية، وإنتاجها لما يناهز 2% من الانتاج العالمي قبل قيام الثورة (112) وهو ما يعكس القيمة الاستراتيجية لهذا البلد كمساهم في الأمن الطاقوي العالمي وقد يفسر نسبيا دوافع الفواعل المتدخلة في الأزمة.

أن التركيبة البنوية للسلطة السياسية في ليبيا خلال العقود الماضية من حكم القذافي كانت سلطة شمولية ذات طبيعة معقدة ومركبة، حيث اعتمدت دعائمها الأساسية على المكون الاجتماعي والأيدولوجي والتكنوقراطي والأمني. لهذا فإن انهيارها في عام 2011م ترتب عليها انهيار البنيان التابع لها بالكامل، مما خلق حالة من الفوضى السياسية والأمنية الشاملة. ولم تتمكن السلطات الانتقالية ولا حتى السلطات الاجتماعية بمكوناتها القبلية من إعادة تركيب السلطة وفق نمط سياسي واضح يحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

#### المطلب الثاني: الفواعل المؤثرة في الأزمة

تبدو الأزمة الليبية للكثير من المراقبين عصية على الفهم، نظرا لصعوبة تحديد مالات الأحداث وفق المؤشرات المتعارف عليها، فضلا عن حالة السيولة المخاتلة التي توحى بعكس مسار الأحداث، إضافة إلى هشاشة التحالفات وتغيرها باستمرار، فأصدقاء اليوم قد يصبحون أعداء الغد، إلا أن الأمر اللافت في الأزمة الليبية ليس فقط تداخل العامل الخارجي بالداخلي، بل في تعويل الداخل على الخارج وبشكل يكاد يكون كلياً، إلى حدّ أن معظم الفاعلين المحليين الليبيين لا يثقون في قدرات المفاوض الليبي، ويرون أن الحل لا يمكن إلا أن يكون خارجياً، عكس نهايات الحروب الأهلية الثلاثة والستين التي عرفها عالمنا بعد الحرب العالمية الثانية، والتي دارت سبع وأربعون منها في العالم الثالث.

عرفت الأزمة الليبية منذ بداياتها تدخل العديد من الفواعل الداخلية والخارجية، ولعل قرارات مجلس الأمن بخصوص ليبيا تطرقت صراحة لهاته الفواعل، على سبيل المثال لا الحصر، القرار رقم 2174 الصادر في 27 اوت 2014 الذي شدد في ديباجته " على ضرورة مشاركة جميع الأطراف في حوار سياسي سلمي وشامل وضرورة احترامها للعملية الديمقراطية، و(شجع) جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي وجميع الجهات التي لها نفوذ على الأطراف، وبخاصة البلدان المجاورة

(110) أ. إسماعيل رشاد، "أثر الجغرافيا والديموغرافيا في الصراع والحل في ليبيا"، المنظمة الليبية للسياسات و الإستراتيجيات، يوليو 2016، أطلع عليه بتاريخ 2020/12/10، على الرابط:

<http://loopsresearch.org/media/images/photo3fqwi8xvq6.pdf>

(111) كريستوفر س. شيفيس و جيفري مارتيني، مرجع سابق، ص. 8-9

(112) ليبيا بعد الثورة: التحديات و الفرص، فريق بقيادة رالف شامي ويضم أحمد ال شريف وآخرون، واشنطن العاصمة، صندوق النقد الدولي، 2012، ص. 2.

وبلدان المنطقة، على دعم الوقف الفوري لأعمال القتال والدخول بروح بناءة في ذلك الحوار .  
(113)

من هذا المنظور، تبرز أهمية التطرق أولاً للفواعل الداخلية الفاعلة في الأزمة الليبية والتي تجزم كل منها بشرعيتها السياسية والدولية وثانياً الفواعل الإقليمية التي حكم الهاجس الأمني والبراغماتي تدخلها وفي الأخير الفواعل الدولية التي اتخذت من التدخل الإنساني مشجبا لها.  
لتعميق الفهم بطبيعة الصراع للفواعل الداخلية الفاعلة في الأزمة الليبية، يتعين بداية توضيح خارطة الفاعلين، والتحالفات المتصارعة، وأهداف كل منها ودور التقارب والتباعد فيما بينها. ويمكن، في هذا السياق، الإشارة إلى ثلاثة محاور أو مجموعات رئيسية، حسب ما يلي(114):

## الفواعل الداخلية

**مجموعة غرب ليبيا (طرابلس):** مركزها طرابلس، وتمثلها حكومة الوفاق المنبثقة من اتفاق الصخيرات برئاسة فائز السراج. وتضم مجموعات مسلحة وميليشيات بعضها تابع مباشرة لتلك السلطة السياسية، وبعضها الآخر موالٍ لها، وإن لم يكن جزءاً من التشكيلات المسلحة الرسمية التابعة لها، وترتبط هذه المجموعة بشبكة تحالفات قوية تصل إلى حد الدعم المباشر من جانب بعض الدول الإقليمية، خصوصاً قطر وتركيا (115)؛ وعلى المستوى الدولي تحظى هذه الحكومة باعتراف الأمم المتحدة وتدعمها بعض القوى الدولية مثل إيطاليا.

**مجموعة شرق ليبيا (طبرق):** يشكل "الجيش الوطني الليبي" الكيان الداخلي الأبرز في هذه المنطقة، ويقوده المشير خليفة حفتر. تأسس هذا الكيان عام 2014 تحت مظلة البرلمان الليبي، ويسيطر فعلياً على معظم مناطق الشرق الليبي. كما استطاع في الأشهر الأولى من عام 2019 مد نفوذه إلى بعض مناطق الجنوب والغرب، بتفاهات وتوافقات قبلية أحياناً (116) وبمواجهات مسلحة أحياناً أخرى وتحظى هذه المجموعة التي ترفع شعار مكافحة الإرهاب بدعم قوى إقليمية منها مصر والإمارات، وقوى دولية منها فرنسا وروسيا.

**أطراف شبه محايدة:** لا تتبنى هذه الأطراف مواقف مسبقة مع أو ضد، ولا تتحاز لأي من الشرق أو الغرب؛ وتتمثل هذه المجموعة بشكل أساسي في معظم مكونات وقبائل الجنوب داخل ليبيا. ومن خارج ليبيا الجزائر وتونس في الجوار المباشر، وبعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا، ويمكن ضم الولايات المتحدة إلى هذه المجموعة لأن مواقفها من الصراع وأطرافه غامضة ومتناقضة، فأحياناً تنسق مع حكومة الوفاق وتعتبرها الشرعية، وأحياناً تنسق مع حفتر باعتباره شريكاً في مكافحة الإرهاب. ويتلخص موقف هذه المجموعة بشكل عام في الحرص على عدم انزلاق ليبيا إلى حالة الفوضى الشاملة، أو الخضوع إلى سيطرة بعض القوى والمكونات السياسية والمجتمعية وإقصاء

(113) راجع القرار 2174 الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 7251 المعقودة في 27 أغسطس 2014، أُطلع عليه بتاريخ 2020/12/10 على الرابط <https://undocs.org/ar/S/RES/2174> :

(114) سامح راشد، مآلات الأزمة الليبية بين الحرب والسياسة، فصلية "شؤون عربية"، العدد 187 (جامعة الدول العربية، صيف 2019)، ص ص 94 - 95

(115) تُوجه لقطر وتركيا اتهامات بتقديم الدعم بأشكال متعددة ليس فقط لحكومة طرابلس، لكن أيضاً لجماعات وميليشيات مسلحة في غرب ليبيا. انظر: <https://bit.ly/2EbgoZx>

(116) <https://www.al-monitor.com/originals/2019/03/libya-hifter-lna-south-operation-elections-sarraj.html#ixzz7WO2LzkD>

أخرى، بما يتنافى مع متطلبات الاستقرار، ويُفضي بالتالي إلى انتقال حالة عدم الاستقرار إلى خارج ليبيا. لذا، تحتفظ هذه المجموعة من الدول بعلاقات متوازنة مع كل أطراف الملف الليبي، سواء المتحاربة حالياً داخل ليبيا أو الدول الخارجية متعارضة المصالح<sup>(117)</sup>. صراحة هذا الوضع من الفوضى يستفيد منه جميع الفاعلين وبالتالي من مصلحتهم استمراره، لقد تفاقمت الأزمة لدرجة غياب السلطة لسنوات عديدة في جميع أنحاء الأراضي، حالة استفادت منها المنظمات الإرهابية بشكل كبير من موارد طبيعية ومالية لتصبح أراضي ليبيا موطناً إرهابياً مقروناً بملذات للجهاديين يهددون أمن المغرب العربي والساحل الأفريقي والمنطقة المتوسطية لتصبح الأزمة تحدياً حقيقياً<sup>(118)</sup>.

### الفاعِل الإقليمي بين الهاجس الأمني والبراغماتي

إن محاولة فهم السياق الداخلي للأزمة الليبية لا يمكن أن يتأتى بمنأى عن مقارنة سياقها الإقليمي فالانقسام السياسي في الداخل الليبي ما هو إلا انعكاس لتباين مصالح فواعل إقليمية محيطية بهذا البلد و المقسمة بدورها بين أطراف تنحاز إلى معسكر الكرامة الذي يقوده اللواء حفتر و تؤمن بالخيار العسكري كحل لتطويق الإسلام السياسي<sup>(119)</sup> و أخرى تؤمن بالحل السياسي كحل وحيد للأزمة بمشاركة كل الفرقاء الليبيين وتدعم شرعية حكومة الوفاق بقيادة فايز السراج وقد تدعمها عسكرياً إذا ما اقتضى الحال.

بالنسبة لدول المغرب العربي، في حين تميز التأثير التونسي والجزائري بمحدوديته جراء الانشغال بشؤونهما الداخلية، لعب بالمقابل الفاعل المغربي دوراً مؤثراً في الوساطة السياسية بين مختلف الأطراف بالرغم من تراجع دوره بعد اتفاق الصخيرات<sup>(120)</sup>. لكن يبقى من الثابت بالنسبة للدول الثلاث دعمها للحل السياسي بليبيا.

فبقاء هذه الدول على نفس المسافة من أطراف النزاع، هو في نظرنا اختيار براغماتي يحكمه هاجس أمني محض لأن أي تدخل عسكري في ليبيا له تداعيات أمنية على المنطقة ككل<sup>(121)</sup> ولصعوبة التكهن بتطور نفوذ الأطراف في المعادلة الليبية فإن دعم الدول الثلاث لحكومة السراج، الإبقاء على اتفاق الصخيرات وإدخال تغييرات عليه ليشمل كل الأطراف<sup>(122)</sup> يعزز واقعية هذا الطرح.

فيما يخص دول الخليج، فالملاحظ هو التمايز في مواقفها، ففي حين تدعم الإمارات حكومة طبرق سياسياً وعسكرياً، تدعم قطر حكومة الوفاق<sup>(123)</sup> وهو ما يمكن تفسيره :

(117) سامح راشد، مآلات الأزمة الليبية بين الحرب والسياسة، مصدر سابق، ص 96

(118) R. Aliboni, H. Bensalem et autres, Conflict in Libya: A multidimensional crisis, IE Med policy study, European institute for Mediterranean, 2 October 2017, PP 23-24.

(119) علي مرهون، "ليبيا: من التدخل إلى الحرب بالوكالة"، مركز ريفيق الحريري للشرق الأوسط، 13 يوليوز 2017، أُطلع عليه بتاريخ 2019/12/15، على الرابط -http://www.achariricenter.org/libya-from-intervention-to-

(120) الأزمة الليبية إلى أين، مرجع سابق، ص 14.

(121) راجع حسين علي، "عدم الاستقرار في ليبيا يهدد الحدود الإقليمية"، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 63 أبريل - يونيو 2014. أُطلع عليه بتاريخ 2019/12/18، على الرابط http://ncmes.org/ar/download/file/fid/257

(122) راجع محمد عبد الكريم، "ليبيا ما بعد القذافي: اخوان ليبيا سيناريو هات محتملة"، دار العربي للنشر والتوزيع، ط 1، 2019، ص 62.

(123) نفس المرجع، ص 15.

**أولاً: من الناحية الاستراتيجية،** كامتداد للأزمة الخليجية التي نشبت في مارس 2014 كنتيجة لسحب كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين لسفرائها من الدوحة (124) فبالتالي إن اصطفا هاته الدول في ليبيا في معسكرين مختلفين هو اختيار استراتيجي لهذه الأخيرة ويؤيد نظرية أن ليبيا هي حديقة خلفية لتصفية نزاعات إقليمية قائمة وقد تشكل ورقة مفاوضة أو ضغط.

**ثانياً: من ناحية أيديولوجية بحتة،** فدم قطر للمليشيات الإسلامية التابعة لمعسكر فجر ليبيا والمرتبطة بمجلس شورى ثوار بنغازي وتزويدها بالسلاح عن طريق السودان محاولة من هذه الأخيرة لتمير مشروع الإسلام السياسي بليبيا وهو ما قابله معسكر الكرامة بقيادة خليفة حفتر مدعوماً من الإمارات ومصر (125) أو على الأقل كما تم الترويج له، لكن الدفع بأيديولوجية النزاع طرح مردود عليه كما أشرنا سابقاً فكل المعسكرين يضم إسلاميين وعلمايين.

**ثالثاً: قد يفسر السعي وراء تحصيل مكاسب اقتصادية أو حمايتها أو المحاصصة في مشاريع إعادة الإعمار المرتقبة عقب التسوية السياسية (126) إلى حد بعيد،** تدخل الفاعلين الخليجيين في ليبيا، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنه بين سنة 2006-2008 بلغ إجمالي استثمارات الإمارات وقطر في ليبيا على التوالي 1,3 و0,9 مليار دولار (127).

ولعل ما يؤكد هذا الطرح هو أنه بعد التدخل العسكري في ليبيا وقعت قطر مع "توتال" الفرنسية محاصصة بنسبة 3% من حقوق استغلال حقل "سي إن 7" للغاز في ليبيا الاتفاق الذي رفضته ليبيا سابقاً إبان حكم معمر القذافي (128) كما أن البنك القطري الوطني استثمر حصة بنسبة 49% في بنك التجارة الليبي (129). مما يشكل في نظرنا، استثماراً وتعزيزاً لمكانة قطر في اقتصاد ليبيا الغد. في المقابل فالإمارات وخصوصاً عبر الشركة الليبية الإماراتية لتكرير البترول تدير مصافي مناء راس لانوف التي كانت تسهم بـ 60% من قدرة ليبيا على تكرير البترول (130).

بعيدا عن دور الفواعل الخليجية وخلفياتها، برزت إرهابات صدام مصالح بين كل من مصر وتركيا مما يعقد أكثر الأزمة الليبية. فمن الناحية الأمنية والسياسية، بقدر ما تدعم مصر، ما يسمى بالجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر بوصفه نواة للجيش مستقبلاً، فهي تؤمن بأن تجاوز معضلة عدم الاستقرار تمر ببناء مؤسسة عسكرية قوية تواجه فوضى الميلشيات وتهديدات الإرهاب (131) وهو ما يمكن تفهمه بحكم الخلفية العسكرية للنظام المصري الرفض لنموذج إسلام سياسي على حدوده

(124) إسلام خالد حسن، "الخلافتان الخليجية-الخليجية: الأسباب، القضايا وآليات الحل"، مركز الجزيرة للدراسات، 15 يناير، 2015، أطلع عليه بتاريخ 18/12/2019، على الرابط:

<http://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath/2015/01/2015114125342702598.html>

(125) Saïd Haddad، «Libye: Trois autorités et un Maréchal ou le défi de l'unité»، L'Année du Maghreb, 17 | 2017, 259-282.

(126) راجع محمد عبد الكريم، ليبيا بعد القذافي: اخوان ليبيا سيناريوهات محتملة، مرجع سابق، ص.130.

(127) Radhi Meddeb, Le Conseil de Coopération du Golfe au Maghreb : échange et stratégies (127) d'investissement, IFRI, 2010, p. 11. Consulté le 20/12/19 sur URL : [https://www.policycenter.ma/sites/default/files/IFRI\\_noteocpmeddeb\\_1.pdf](https://www.policycenter.ma/sites/default/files/IFRI_noteocpmeddeb_1.pdf)

(128) صباح أيوب، "حرب الغاز: لهذا أسقط القذافي"، موقع جريدة الأخبار اللبنانية، عربيات، ع.1869 بتاريخ 2012/11/29 في حسن الزين، وثائق الربيع العربي والصحة الإسلامية، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2015، ص.122-127

(129) مبروك ساحلي، "تحديات بناء الدولة في دول الربيع العربي: دراسة حالة ليبيا"، مركز دراسات الشرق الأوسط، مجلة دراسات شرق أوسطية، ع.86، 25 مارس 2019، ص.33.

(130) راجع محمد عبد الكريم، ليبيا بعد القذافي: اخوان ليبيا سيناريوهات محتملة، مرجع سابق، ص.236.

(131) نفس المرجع، ص.67.

الغربية وهو الذي انقلب على الإسلاميين يوليو عام 2013<sup>(132)</sup> فتعميم تجربته وتقديمها كحل للأزمة الليبية يكسبه شرعية داخلية وخارجية. على النقيض من ذلك، فتركيا كبلد إسلامي حقق تقدماً سواء على مستوى الممارسة الديمقراطية أو النمو الاقتصادي أصبح رقماً مهماً في المعادلة الإقليمية ويمكن أن يشكل أنموذجاً لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا<sup>(133)</sup> خصوصاً وأن إفتثال النموذج “الإخواني” في مصر وإن عرف معارضة صريحة من طرف تركيا فقد زكى نموذجها الإسلامي<sup>(134)</sup> وهو ما تحاول تمريره كحل في السياق الليبي من خلال دعم حكومة الوفاق. من الناحية الاقتصادية، يشكل الحيز الليبي تقاطعاً لمصالح البلدين، إذا ما علمنا أنه سنة 2010، مثلاً، وصل عدد العمال المصريين ما يناهز 1,5 مليون عامل من إجمالي 2,5 مليون عامل أجنبي أي بنسبة 60% من العمالة الأجنبية مما يبرز مدى تضرر اقتصاد مصر من تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا وعودة العمالة المصرية. بالمقابل قبل 2011، كان أكثر من ربع العمالة التركية في الدول العربية أي حوالي 110,000 تركي يعيشون في ليبيا<sup>(135)</sup> وأكثر من 200 شركة عاملة باستثمارات تجاوزت 19,2 مليار دولار<sup>(136)</sup> و مما يمكن تصوره ما ستوفره إعادة بناء هذا البلد والمقدر تكلفتها 200 بليون دولار من امتصاص لعدد أكبر هذه العمالة<sup>(137)</sup> بالنسبة للبلدين. من ناحية أخرى، ففي نشرة اقتصادية لمصرف ليبيا المركزي، من لائحة لأبرز 14 مورد ليبيا لسنة 2018، احتلت تركيا المرتبة الأولى بقيمة واردات بلغت 2,045,163 ألف دينار ليبي مقابل احتلال مصر للمرتبة 6 بقيمة واردات ناهزت 869,507 ألف دينار ليبي<sup>(138)</sup> مما يبرز أهمية ليبيا كسوق تجارية لكل من تركيا ومصر. وتؤكد مذكرة التفاهم التي وقعتها تركيا مع حكومة الوفاق الليبية (المعترف بها دولياً) لترسيم الحدود البحرية بين البلدين والتي دخلت حيز التنفيذ رسمياً في 8 ديسمبر 2019 هذه الخلفية الاقتصادية

(132) أنوار بوخرص وآخرون، “تأثيرات الحدث المصري: توترات متصاعدة وتحالفات متبدلة”، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 13 فبراير 2014، أطلع عليه بتاريخ 20/12/2020 على الرابط-<https://carnegie-mec.org/2014/02/13/ar-pub-54516>

SA, “La Turquie face au printemps arabe”, in De SANTANDER Sébastien (ed.), L’Afrique, (133) nouveau terrain de jeu des émergents, KARTHALA Editions, paris, 16 jui. 2014, p.174.

Omar Babakhouya, “Les conséquences de l’échec des Frères musulmans égyptiens dans la (134) région,” in Observatoire de la vie politique turque, 18 octobre 2019, <https://ovipot.hypotheses.org/15401>.

SEMO, Marc. « L’affaire libyenne, ou les contradictions de la diplomatie turque », In : La (135) Turquie au Moyen-Orient : Le retour d’une puissance régionale ? [En ligne]. Paris : CNRS Éditions, 2011 (généré le 21 décembre 2019). Disponible sur URL : <http://books.openedition.org/editions-cnrs/12400>.

(136) سامية غربي وفاطمية بن سيروود، “العلاقات العربية – التركية في مجال الطاقة والاستثمار”، في العلاقات العربية – الإقليمية الواقع والأفاق، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2018، ص. 55.

(137) راجع محمد عبد الكريم، ليبيا بعد القذافي: اخوان ليبيا سيناريوهات محتملة، مرجع سابق ص. 244.

(138) راجع النشرة الاقتصادية للربع الثالث من سنة 2019م، المصرف الليبي المركزي، أطلع عليه بتاريخ 2019/12/21، على الرابط:

لتدخل الدول في ليبيا، على اعتبار أن هذه الأخيرة ستمكن تركيا من تلبية حاجاتها من الطاقة، وتحريرها من التهديدات المترتبة على اعتمادها على منافسين إقليميين كإيران وروسيا (139). مما سبق وأمام تراجع دور دول المغرب العربي، تصدير الأزمة الخليجية إلى الحيز الليبي وما تشكله رساميل دولها من دعم لأطراف النزاع وكذا تدخل فاعلين إقليميين وازنين استراتيجيا وعسكريا كتركيا ومصر وتقاطع مصالحهما بالمنطقة، فإن إطالة أمد النزاع وصعوبة الحسم العسكري يجعلنا بالملمس أمام أزمة فواعل إقليمية ويزكي ضرورة التوصل إلى حل سياسي يحفظ مصالح كل الأطراف. فهل تنجح الفواعل الدولية في حلحلة هذه الأزمة؟ من هي هذه الفواعل المفترضة؟ وماهي خلفيات تدخلها في الأزمة الليبية؟

## الفواعل الدولية

شكل قرار الأمم المتحدة 1970، إبان "الثورة" الليبية لعام 2011، بداية للتدخل الدولي في ليبيا لما أقره من صلاحية للدول بحضر ومصادرة الأسلحة الموردة إليها وكذا بتجميد جميع الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى التي تخصها بالخارج، في حين أن القرار 1973 قضى لاحقا، بإنشاء منطقة حظر طيران فوق أراضي الجماهيرية العربية الليبية وجعل من الممكن "اتخاذ جميع التدابير التي تعتبر ضرورية لحماية السكان المدنيين" اعتبارًا من 31 مارس 2011. بقدر ما شكل كلا القرارين تفويضا للتدخل الدولي في ليبيا، بقدر ما شكلا غطاء قانونيا ضروريا لتخفي الدول المتدخلة نواياها الحقيقية ولتضفي الشرعية على استعمالها المفرط للقوة في حالة شبيهة بالسيناريو العراقي، خصوصا إذا ما علمنا أن القرار 1970 تم اتخاذه 10 أياما فقط على بداية الثورة الليبية، مما يجعل خلفيات التدخل ككل والتجاوزات التي تلتها على الأرض محلا للتساؤل (140)

فالتدخل لم يكن لأهداف إنسانية كما تم الترويج له إعلاميا (141) من جهة أخرى، فإن كانت هذه القرارات تعكس ظاهريا توافقا لأجل التدخل في ليبيا، فهي تختزل تضارب مصالح الدول المتدخلة ونخص هنا بالذكر كلا من أمريكا، روسيا، إيطاليا وفرنسا، باعتبارها أبرز الفواعل المتدخلة في ليبيا، يرجع لاعتبارات ثلاث: أولا ارتباطها التاريخي بليبيا ما قبل "الثورة"، ثانيا لما تمثله ليبيا بالنسبة إليها من الناحية الجيوبوليتيكي وثالثا ما تشكله الثروات النفطية والغازية لهذا البلد وكذا إعادة إعمارها كعوائد اقتصادية لها.

فيما يتعلق بالفواعل الأوروبية ونخص هنا بالذكر إيطاليا وفرنسا، فارتباطهما التاريخي بليبيا يمكننا إلى حد ما من فهم خصوصية تدخلهما في الحيز الليبي. فبالنسبة للفاعل الفرنسي مثلا، فارتباطه بليبيا يرجع بالأساس إلى نهاية القرن 18 في سياق وضع التشاد تحت الحماية الفرنسية سنة 1900م وما واكبه من صراع مع الحركة السنوسية التي شكلت "التشاد" خلفية لإمداداتها في صراعها مع العثمانيين (1898م - 1902م)، لتتراجع حدة الصراع الفرنسي-الليبي إبان الحرب العالمية الأولى

(139) هل يعيد الاتفاق التركي الليبي رسم خارطة النفوذ شرق المتوسط؟، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، وحدة الرصد والتحليل، 13 ديسمبر 2019، أطلع عليه بتاريخ 2019/11/22، على الرابط-<https://fikercenter.com/position> papers

De Jamel Dimassi, Les Opérations Militaires de L'ONU en Libye. Et après?, édition (140) LATRACH, Tunisie, 2014, pp:48-49

Ameur Naim, « La Libye entre les intérêts de l'Occident et la résistance de Kadhafi », Outre-<sup>141</sup> Terre, 2011/3 (n° 29), p. 299-308. Consulté le 24/12/2019, Disponible sur URL : <https://www.cairn.info/revue-outre-terre1-2011-3-page-299.htm>.

والثانية إلى حدود وضع منطقة فزان سنة 1943 تحت الإدارة الفرنسية إلى حدود سنة 1951م<sup>(142)</sup>

لكن صعود نظام معمر القذافي سنة 1969 لم يشكل فرقا في العلاقة الصراعية بين البلدين، والتي كان من أبرز تجلياتها صدامهما إبان الحرب الأهلية الليبية (1987م-1980م)، وكذا غداة حادث تججير الطائرة الفرنسية (DC.10. UTA) فوق صحراء النيجر سنة 1989م والتي نسبت للنظام الليبي وما أعقبها من عقوبات دولية على ليبيا إلى حدود رفعها سنة 2003.. غير أن انفراج العلاقات بين البلدين والذي توج بزيارات متبادلة للمسؤولين وتوقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية ما فتى يأخذ منحى مغايرا، سنة 2011م، بعدما لعبت الدبلوماسية الفرنسية دورا حاسما في مصادقة مجلس الأمن على القرارين 1970م و1973م، واللذان شكلا غطاء شرعيا لتدخلها العسكري في ليبيا تحت مسمى عملية "هارمتان". من جهة أخرى ومع تطور الأزمة الليبية زوجت فرنسا بجانب دعمها لحكومة الوفاق المعترف بها دوليا، دعمها لخليفة حفتر بعد تنامي نفوذه في ليبيا<sup>(143)</sup> وهو ما يجعل التدخل الفرنسي في ليبيا بعيدا كل البعد عن الأهداف الإنسانية المتوخاة من التدخل الدولي عموما وتعكس واقعية تعامل فرنسا مع الفواعل الليبية الداخلية حسب تطور نفوذها على الأرض.

أما فيما يخص الفاعل الإيطالي فإن تدخله في الحيز الليبي ليس وليد اللحظة، فبداية التدخل الإيطالي تعود لسنة 1911م بعد إعلان الحرب على الأتراك، لتكتفي إيطاليا باحتلال بعض النقاط الساحلية، إبان الحرب العالمية الأولى، لتواجه بعدها قواتها مقاومة عنيفة (1922م-1931م) خصوصا بعد فشل المفاوضات مع السنوسي، لتلحق سنة 1939م بالأراضي الإيطالية مراكزها الساحلية في ليبيا. لكن بعد المواجهات التي قادها الإيطاليون والألمان ضد الحلفاء في الحيز الليبي (1940م-1943م) والتي انتهت بخسارتهم عجلت بدخول البلاد تحت الإدارة الفرنسية الإنجليزية. لتتنازل إيطاليا رسميا عن "حقوقها" بموجب اتفاقية باريس (1947م)، لتحصل ليبيا على استقلالها سنة 1951م<sup>(144)</sup>.

على نفس الإيقاع الصراعي بين مد وجزر، بعد تولي معمر القذافي السلطة سنة 1969م، قام بطرد الرعايا الإيطاليين من ليبيا كما وضع حدا لتواجد القوات الأجنبية في البلاد<sup>(145)</sup> لتشكل بعدها الخلفية الاستعمارية ومخلفات تلك الحقبة إطارا تفاعليا في علاقة البلدين ببعضهما ويبقى الإعلان الليبي - الإيطالي المشترك لسنة 1998م في شأن معالجة أوضاع المنفيين والمفقودين إبان الحقبة الاستعمارية أبرز ملامح هذه الخلفية وهو ما تجسده لاحقا عبر اتفاقية الصداقة والشراكة والتعاون الليبية الإيطالية 2008م وما تضمنته من اعتذار وتعويض عن الانتهاكات الإيطالية إبان الحقبة الاستعمارية.

Pour plus de détails voir : Saifelnaser Bulhasen. Les Relations franco-libyennes. Science<sup>(142)</sup> politique. Université d'Auvergne-Clermont-Ferrand I, 2008. Français. Disponible sur URL : <https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-00727307/document>, consulté le 03/01/2020.

Federico Santopinto, « Crise libyenne : rôles et enjeux de l'UE et ses membres », Note<sup>(143)</sup> d'Analyse du GRIP, Bruxelles 29 janvier 2018. Disponible sur URL : <http://www.grip.org/fr/node/2514>, consulté le 03/01/20.

MARTIN, Yolande. La Libye de 1912 à 1969 In : La Lybie nouvelle : Rupture et continuité<sup>(144)</sup> [en ligne]. Aix-en-Provence : Institut de recherches et d'études sur les mondes arabes et musulmans, 1975 (généré le 05 janvier 2020). Disponible sur Internet : <<http://books.openedition.org/iremam/2489>>.

Di Alessandro Di Meo, « la decolonizzazione italiana: la geopolitica del corno d'africa e della libia », Instoria, N. 87- Marzo 2015 (CXVIII)<sup>(145)</sup>

من جهة أخرى، ولعامل القرب الجغرافي، وسمت محاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية علاقة البلدين ببعضهما، خصوصا إذا ما علمنا أنه بين سنتي 2000 م و 2004 م تم توقيع عدد من الاتفاقات بشأن الهجرة بين حكومة "برليسكوني" و "القذافي" بموجب تلك الاتفاقات تتحمل إيطاليا مسؤولية دعم ليبيا باعتباره بلد عبور لوجستيا للسيطرة على تدفق المهاجرين (146) مما يركي محورية قضية الهجرة في العلاقة بين البلدين. غير أن زخم الاتفاقات والتقارب بين البلدين لم يلبث أن توقف مع اندلاع "ثورة 2011"، لتعترف إيطاليا، بعد تردد، بالمجلس الانتقالي الليبي في أبريل من نفس السنة، بعد تنصلها من اتفاقية الصداقة والشراكة والتعاون الليبية الإيطالية لسنة 2008م، كما ساهمت في التدخل العسكري، سواء بمشاركة من طائراتها أو إتاحة مطاراتها لطيران الناتو (147) وهو ما يعزز مرة أخرى براغماتية التدخل الأوروبي في ليبيا.

بالنسبة للفاعل الروسي فعند بداية "ثورة 2011" رفضت روسيا الاعتراف بالمجلس الانتقالي واعتبرت أن ما يحدث حرب أهلية، لتعلن بعدها أن نظام القذافي فقد الشرعية فوافقت بالتالي على القرار الأممي 1970م ولم تستخدم حق الفيتو المخول لها ضد القرار 1973م مما شكل دعما غير مباشر "للثوار" وفي نفس الوقت عدم تأييد مطلق لنظام القذافي (148)

من ناحية أخرى دعمت روسيا نظام معمر القذافي في وقت سابق بتشكيلات عسكرية ومرتزة سلافيين مما يعكس ازدواجية وبراعماتية السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة الليبية من خلال الحفاظ على نفس المسافة من أطراف النزاع في انتظار ما تؤول إليه الأوضاع. وهو نفس ما تنهجه حاليا بدعمها الرسمي لحكومة الوفاق ومساعدتها الغير معلنة لخليفة حفتر.

بالمقابل، فقد اتسم موقف الفاعل الأمريكي بدوره بالضبابية إزاء الأزمة الليبية، فقد أيدت أمريكا قرار مجلس الأمن 1970م و 1973م إذ أصرت ممثلة الولايات المتحدة، سوزان رايس، على أن القرار 1970م الذي اتخذ مجلس الأمن كان "لغرض وحيد" هو الرد على صرخة طلب المساعدة من الشعب الليبي "وكذلك بناءً على طلب جامعة الدول العربية لإنشاء منطقة حظر طيران (149).

لكن ما فتى الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما يعلن أن سرت الليبية، معقل الدولة الإسلامية، منطقة حرب لتنفيذ أمريكا حوالي 495 ضربة جوية أعلن عنها رسميا فقط بين شهري جانفي وأوت 2017م مع نشر قوات على الأرض لم تشترك بصفة مباشرة في المعارك وهي نفس القوات التي أعلن عن انسحابها لاحقا من ليبيا، بعد هجوم خليفة حفتر على طرابلس والذي كانت أمريكا سبقة لإدانته (150). من الناحية الاقتصادية و الجيوبوليتيكية، ونظرا لما يشكله "الأمن الطاقوي" كإطار استراتيجي لرسم السياسة الخارجية للدول (151)

(146) راجع: ليبيا: يجب أن تتوقف "عمليات صيد" المهاجرين، الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ص. 12، أطلع عليه بتاريخ 2020/01/05، على الرابط [https://www.fidh.org/IMG/pdf/libyamigrants\\_web\\_ar.pdf](https://www.fidh.org/IMG/pdf/libyamigrants_web_ar.pdf)

(147) حسين مفتاح، "الدور الإيطالي في ليبيا بين الهواجس الأمنية والمصالح الاقتصادية"، 2018/06/5، أطلع عليه بتاريخ: 2020/01/06، أطلع عليه على الرابط <https://www.afriqatnews.net/article/>

(148) [77] [77] خالد العزي، "العلاقات العربية الروسية 2011-2016"، في عبدالفتاح الرشدان، نظام بركات، العلاقات العربية الدولية: الواقع والآفاق، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2018، ص. 88. <https://www.un.org/press/fr/2011/CS10200.doc.htm> (149)

(150) Aline LEBOEUF, La compétition stratégique en Afrique : approche militaires américaines chinoises et russes, IFRI, Aout 2019, p. 36.

(151) راجع الوليد أبوحنيفة، "الأمن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية لدول المصدرة والمستوردة للطاقة" دراسة في المفهوم و الإبعاد"، 13. يناير 2017، أطلع عليه بتاريخ 2019/12/30 على الرابط

: <https://democraticac.de/?p=42440>

فإن محاولة مقارنة ما تمثله الموارد الليبية لكل من أمريكا وروسيا والدول الأوروبية يبرز لامحالة الدوافع المبطنة للتدخل في ليبيا والتي تمت تحت غطاء الشرعية الدولية ومشجب التدخل الإنساني. بالنسبة للفاعل الأمريكي، ازداد استهلاك الطاقة، سنة 2018م، بنسبة 3.5 ٪، وهو أسرع نمو شوهد على مدى 30 عامًا، في حين أن الإنتاج الأمريكي نما بنسبة 2.2 Mb/J مليون برميل في اليوم، ما يعادل على نطاق واسع صادرات المملكة العربية السعودية من النفط الخام وكمحصلة انخفضت واردات النفط حيث قدرت ب Mb/J3 مقابل Mb/J 12 سنة 2012م، في حين زاد إنتاج الغاز في الولايات المتحدة بنسبة 86 مليار متر مكعب، بزيادة قدرها حوالي 12 ٪ ليمثل بذلك حوالي 40 ٪ من نمو الطلب العالمي وأكثر من 45 ٪ من زيادة الإنتاج<sup>(152)</sup>.

من هذا المنطلق فإن تقليص الولايات المتحدة الأمريكية من تبعيتها الطاقية للخارج<sup>(153)</sup> يقلص من الجدوى الاقتصادية للتدخل في ليبيا لدوافع طاقية بحثة لكن من ناحية جيوبوليتيكية فدعم استمرار تدفق النفط والغاز الليبي سيدعم استقرار الأسواق الدولية ويحد من تداعيات العقوبات التي فرضتها أمريكا على كل من إيران وروسيا، وبالتالي يدعم السياسة الأمريكية داخليا وخارجيا.

بالنسبة للفاعل الروسي، باحتياطات مثبتة قدرت، سنة 2018م، ب 106.2 ألف مليون برميل فيما يتعلق بالموارد البترولية و38,9 ترليون متر بالنسبة للغاز فقد تبوأ صدارة الموردين عالميا بنسبة صادرات بلغت 275,9 مليون طن من النفط الخام 153,5 م.ط منها موجهة لأوروبا مقابل 3,6 م.ط موجهة للولايات المتحدة الأمريكية وحجم صادرات من الغاز المسال قدرت بحوالي 9,24 بليون متر مكعب 6,8 منها تم تصديرها للدول الأوروبية.<sup>(154)</sup>

من هذا المنظور يظهر جليا، أن التدخل الروسي في ليبيا وبعيدا عما سيخوله له من تموقع استراتيجي يمكنه من مجارة التوغل الصيني والأمريكي في إفريقيا<sup>(155)</sup>

فهو في الحقيقية تحصيل للأسواق التقليدية التي تصدر لها روسيا مواردها الطاقية بضمن استمرار تبعيتها الطاقية خصوصا إذا ما علمنا أن الاستغناء عن الغاز الروسي، بات هدفاً استراتيجياً للأوروبيين والأمريكيين<sup>(156)</sup>

كمحصلة فإن التدخل الروسي في ليبيا وإن بقي غير معطن فهو بعيد كل البعد عن التدخل الإنساني فلا يعدو كونه تدخل لحماية مصالح روسيا الاستراتيجية خصوصا الاقتصادية منها. على نفس المنوال، فإن بسط المبادلات الطاقية الخارجية لكل من إيطاليا وفرنسا مع غيرهما من الدول يبرز باللموس تبعيتهما الطاقية للخارج ونخص هنا بالذكر روسيا. فعلى سبيل المثال فقد استوردت فرنسا، سنة 2018 م فقط، ما يقدر بحوالي 13,1 بليون متر مكعب من الغاز المسال 1,5

<sup>152</sup>( BP Statistical Review of World Energy 2019 | 68th Edition,p.4,available at: <https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2019-full-report.pdf>

<sup>153</sup> ( Pour plus de détails veuillez consulter: Nardon Laurence, « Les États-Unis vers l'indépendance énergétique ? », Politique étrangère, 2013/2 (Eté), p. 27-39. DOI : 10.3917/pe.132.0027. URL : <https://www.cairn.info/revue-politique-etrangere-2013-2-page-27.htm>

<sup>154</sup>( BP Statistical Review of World Energy 2019,op.cit

<sup>155</sup>( Aline LEBOEUF, op.cit., pp 43-5

<sup>156</sup> ( المصالح الروسية في ليبيا، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، 10-04-2019، أطلع عليه بتاريخ 2020/01/01 على: <http://www.cds-center.com/article>

منها مصدرها روسيا (157) مقابل واردات بترولية في حدود 53,3 مليون طن 16,8 منها مصدرها روسيا مقابل 4,7 تم استيرادها من ليبيا (158).

بالنسبة للفاعل الإيطالي، بالرغم من امتلاكه احتياطات مثبتة من الغاز الطبيعي قدرت، سنة 2018م، بحوالي 0,3 ترليون متر مكعب مقابل 0,6 ألف مليون برميل من النفط الخام فقد قدرت وارداته من الغاز المسال 8.0 بليون متر مكعب (159) و حوالي 1,341 مليون برميل من النفط الخام يوميا (160)

في حين أن واردات إيطاليا الطاقية من ليبيا فاقت، سنة 2017م، قيمة 1.8 مليار بالنسبة للنفط الخام وما يعادل 757 مليون يورو بالنسبة للغاز الطبيعي (161)

كنتيجة، يظهر أن احتياطات ليبيا الطاقية، تشكل بديلا للتقليص من تبعية كل من إيطاليا وفرنسا الطاقية للخارج ولروسيا بالذات وما يبرر هذا الطرح هو أن لكل منهما شركات محاصصة في استغلال النفط الليبي وتصديره ونخص هنا بالذكر شركتي "إني" و "توتال". وبالتالي فإن تقاطع المصالح الاقتصادية لهذين البلدين أرخت بظلالها على الأزمة ككل ولعل تنظيم مؤتمرين بخصوص ليبيا على التوالي بكل من "باريس" و"باليرمو" سنة 2018 يظهر باللموس محاولتهما لعب دور في التسوية لتحسين مصالحهم الاقتصادية وتموقع أفضل بالنسبة لليبيا الغد. من كل ما سبق، يظهر جليا أن الأزمة الليبية منذ بدايتها كانت أزمة فواعل، فداخليا صعبت تركيبة البلاد القبلية وكذا غياب نفوذ عسكري مهم للحكومة الشرعية من إنجاح التوافقات التي تميزت بمراحلها وتنازعت أطرافها الشرعية السياسية لقيادة المرحلة الانتقالية، مما حدى بالفرقاء الليبيين للاستقواء بالفواعل الخارجية، الإقليمية منها خصوصا والدولية وإن بطريقة غير مباشرة، هذه الفواعل التي كان لها خلفية صراعية مع النظام الليبي السابق. من هذا المنطلق، بذريعة دعم الشرعية والتدخل الإنساني، عقدت الفواعل الخارجية من إمكانية التسوية السياسية بالبلاد بجعلها الحيز الليبي ساحة لتصرف صراعاتها الجيو استراتيجية بهدف تعزيز أمنها، تكريس نفوذها وتحسين مكاسبها الاقتصادية.

المبحث الثاني: تطور الأزمة الليبية

المطلب الأول: خلفيات الأزمة الليبية

أولا: خلفيات الأزمة

تولى العقيد معمر القذافي الحكم في ليبيا بعد انقلاب عام 1969، حيث ألغى الحكم الملكي وأنشأ الجمهورية العربية الليبية، واستمر في حكم البلاد مدة ٤٢ عاما حتى ثورة "١٧ فبراير" عام ٢٠١١ التي أسقطت نظام حكمه بعد قتال شرس.

بدا واضحا أن ليبيا في عهد الملكية لم تحظ بعقد اجتماعي حقيقي يجذر مفهوم المواطنة ويؤدي إلى نجاح مشروع الدولة الحديثة في البلاد، وهو ما بدا غائبا أيضا في عهد القذافي الطويل الذي اختزل الحكم في شخصه، ولم يسع إلى إنشاء مؤسسات حقيقية في ليبيا؛ وبذلك تمايزت الثورة في ليبيا عن مثيلاتها في كل من مصر وتونس حيث كان ثمة مؤسسات للدولة فيها، بصرف النظر عن كونها

BP Statistical Review of World Energy 2019, op.cit.p.40.(157)

SDES, enquête auprès des raffineurs ; Lyondell Basel (condensats pour la pétrochimie) ; (158)

Douanes (part non- bio des additifs). Consulté le 01/01/20, Disponible sur :

<https://www.insee.fr/fr/statistiques/2119697>

BP Statistical Review of World Energy 2019, op.cit.p.14(159)

<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/fields/263rank.html#IT>(160)

[https://ambtripoli.esteri.it/ambasciata\\_tripoli/ar/i\\_rapporti\\_bilaterali/cooperazione\\_economica/](https://ambtripoli.esteri.it/ambasciata_tripoli/ar/i_rapporti_bilaterali/cooperazione_economica/)(161)

ديمقراطية أو لا، تمثلت بالجيش والمؤسسات السياسية مثل البرلمان والأحزاب، ما نتج عنه أن ليبيا لم تشهد منذ الاستقلال حراكا سياسية وحزبية حقيقية، باستثناء فترة قصيرة في عهد الملكية، ولذلك توصف ثورة 17 فبراير بأنها ثورة شعبية عامة أكثر من كونها حراكا سياسية منظمة.

## أسباب الأزمة الليبية.

هناك أسباب عدة أدت إلى الأزمة الليبية:

### أ- الأسباب السياسية والأمنية:

أدت الولاءات الليبية إلى رسم السياسة الداخلية في البلاد فدولة ليبيا ذات صبغة قبلية عشائرية تقسمها تحالفات بين قبيلة القذافة وقبيلتي رافلة ومقراحة، ولقد كانت قوات الجيش النظامية الليبية ضعيفة فالنظام كان فاسدا لا سيما بعد إنشاء شبكة الرعاية والمحسوبية الذي يهدف لولاء الأفراد والأسر مقابل إعانات منها، لقد أظهرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية قلقها إزاء الأوضاع في ليبيا جراء حالات الاختفاء والاعتقالات التعسفية ومن جانب آخر كانت ليبيا سياسيا محيطة بتشكيلة غير رسمية وهم رجال الخيمة وهم عائلة القذافي<sup>(162)</sup> إن اللجان الثورية الغير رسمية التي أنشأت في 1979م هي المسيطرة على المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية رغم أن من الشائع أن اللجان الشعبية هي الموجودة بشكل رسمي فقد دعمت اللجان الثورية الغير رسمية من قبل القذافي وذلك من أجل الجوسسة على اللجان الثورية<sup>(163)</sup> وأثر موت جمال عبد الناصر خيل للعقيد معمر القذافي أن يحل محله في قيادة الأمة العربية فراح يتخبط بين وحدة عربية ووحدة أفريقية وبعد فشله في ذلك بدا يميز نفسه مع الحكام العرب، فتنبي سياسة "خالف تعرف" فغير الأسماء السياسية واسم دولته وأسماء الوزارات والسفارات وقام بهدر قدر كبير من ثروات الشعب الليبي فمارس أبشع أنواع القمع والظلم واغتيال الخصوم السياسيين، وبدلا من جعل ليبيا دولة حديثة بمواردها النفطية الكبيرة وبعدها سكانها المحدود أوصلها إلى أن تكون سخرية بين الدول. فمثل بها أبشع أنظمة القمع في العالم العربي لأنه مارس الحكم المطلق الفاسد وهذا السبب الرئيسي لازمة ليبيا<sup>(164)</sup>

غياب المؤسسات الحقيقية للدولة في فترة القذافي أضعف أحزابها ومجتمعها المدني -تهريب الأسلحة وتكديسها أدى إلى ولادة تنظيمات مسلحة وتعدد ولوائها. بروز الثنائية بين الليبراليين والإسلاميين مما أدى للصراع على هوية الدولة والإسماك بزمام السلطة. بالإضافة لتأكل أسس شرعية النظام الليبي، ورغم كل الشعارات التي تهدف إلى الحكم الجماهيري الشعبي ورغم كل الهياكل الهادفة لترجمة سياسة الكتاب الأخضر فيما يخص الحكم الشعبي الذاتي وذلك بواسطة المؤتمرات الشعبية في مقدمتها مؤتمر الشعبي العام الذي يمثل سلطة تشريعية واللجان الشعبية سلطة تنفيذية، ولكن الحقيقة أن السلطة أصبحت في يد العقيد القذافي ليبين أنه يمثل القائد الأعلى للقوات المسلحة، حيث فصل السلطة عن الثورة وقد حالت صورية المؤسسات وتسلبت اللجان الثورية دون مشاركة شعبية حقيقية في شؤون الحكم فنشأت طبقة من المستفيدين والمحتكرين للسلطة وظهر عزوف شعبي عن المشاركة في الانتخابات.

<sup>(162)</sup> -وسيلة بوضياف و كامليا اقبالن، إدارة الأزمة الليبية (2014-2011م)، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة مولود معمري: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015م)، ص ص 39-41.

<sup>(163)</sup> (وسيلة بوضياف و كامليا اقبالن، مرجع سابق الذكر، ص 20.40 .

<sup>(164)</sup> (توفيق المدني وآخرون، الربيع العربي إلى أين أفق جديدة للتغيير الديمقراطي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص ص 271-272.

ب- الأسباب تاريخية: هناك تنافس بين ولايات شرق ليبيا وغربها على السلطة فتحوّلت تلك المدن إلى معقل للمعارضة الإسلامية وغير الإسلامية ومصدر للاضطرابات والانقلابات فظهرت فجوة عدم الثقة بين القذافي ونظامه (165)

ويمكن القول أنه وإن كانت الولايات الشرقية أكثر المدن الليبية التي ساندت حركة الانقلاب عام 1969م في سنواتها الأولى ضد النظام الملكي، فإن هذه الأخيرة تحوّلت إلى معقل للمعارضة الإسلامية وغير الإسلامية، ومصدرا للاضطرابات والمحاولات الانقلابية ضد نظام "القذافي" منذ السبعينيات من القرن العشرين، وما بعدها قاد إلى مواجهات عنيفة بين الطرفين والمهنيين وهو ما رسخ حالة القطيعة بين "القذافي" ونظامه وتلك المدن، وفي الحقيقة فإن النظام الداخلي الليبي بيد معمر القذافي وأسرته وبذلك كل الممتلكات وعوائد النفط والثروة تعود إلى أسرة العقيد القذافي.

### الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

إذا ما نظرنا إلى المجتمع الليبي فنجده يعاني من الحرمان من النمو والتطور والرفاهية وما زاد من توتر الشعب الليبي هو الانفتاح الذي قام به سيف الإسلام القذافي في 2003م، حيث فتح المجال للاستثمارات الأجنبية فأغلب المتعلمين الليبيين يرفضون التخلي عن مناصبهم حسب التعليم الذي أتقنوه وذلك لأن الفرص تتاح حسب الرشوة والنفوذ (166)

. وعلى صعيد الأمن الاجتماعي تمتعت ليبيا بدرجة كبيرة من الأمن الاجتماعي، بفضل سياسات الدعم السلمي والتأمين الصحي، وكذا الأمن الجنائي في ظل القبضة الأمنية للنظام، وذلك رغم تنامي معدلات الجريمة في العقدين الأخيرين.

وتكشف تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة أن ليبيا تعتبر من الدول المتقدمة في التنمية البشرية، تحتل المركز 52 في 2010م وعلى الصعيد التعليمي ازداد نسبة استيعاب الطلاب في المراحل التعليمية وبلغ نصيب دخل الفرد القومي نحو 7290 دولار أمريكي. وفي تقرير 2007م أشاد صندوق النقد الدولي بالسلطات الليبية لإنجازاتها مشيراً للنمو السريع في النشاط الغير نفطي ب7.5، ورغم هذه المؤشرات فإن الشعب الليبي يرى انه محروم من عوائد الثروة.

وتكشف تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة أن ليبيا تعتبر من الدول المتقدمة في التنمية البشرية، تحتل المركز 52 في 2010م وعلى الصعيد التعليمي ازداد نسبة استيعاب الطلاب في المراحل التعليمية وبلغ نصيب دخل الفرد القومي نحو 7290 دولار أمريكي. وفي تقرير 2007م أشاد صندوق النقد الدولي بالسلطات الليبية لإنجازاتها مشيراً للنمو السريع في النشاط الغير نفطي ب7.5، ورغم هذه المؤشرات فإن الشعب الليبي يرى انه محروم من عوائد الثروة.

وهناك أيضا التغير الديموغرافي وازدياد شريحة الشباب العمرية، وانفتاحهم على العالم الخارجي، فالشباب الليبي الذي يشكل حوالي 52% من مجموع السكان (تحت سن 25 عاما) لم يكن مستعدا أن يقبل التناقضات بين الشعارات والسياسات التي تربي عليها ونشأ في إطارها والتي تؤكد على قيم الاشتراكية والعدالة الاجتماعية وواقع يناقض ذلك تماما في ظل سياسات الانفتاح والخصخصة (167)، التي هددت قطاعات كبيرة من هؤلاء الشباب، بل وهددت مصالح بعض أنصار النظام،

(165) محمد عاشور، الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل، تقرير عن المؤتمر لنظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها، صادر عن معهد الدراسات الأمنية، (2011)، ص ص 10-11.

(166) وسيلة بوضياف وكامليليا اقبالن، مرجع سابق الذكر، ص ص 42-47.

(167) محمد عاشور، الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل، تقرير عن المؤتمر لنظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها، صادر عن معهد الدراسات الأمنية، (2011)، مرجع سابق الذكر، ص 11.

الأمر الذي خلق شعورا بعدم الرضا تجاه تلك السياسات (168). - وسيطر القذافي وأبناءه على الشؤون الاقتصادية وعوائد النفط، وخصص للإنفاق الحكومي جزء صغير، وقد استمر حكم القذافي أكثر من أربعين عاما وفي 2010م أفرزت فترة حكم القذافي أزمات وهي كالتالي: - أزمة البطالة- مناهضة اللجان الثورية وأزمة السكن (169)، ولم يحظى العقد الاجتماعي الحقيقي الذي يكرس مبدأ المواطنة دور في عهد القذافي الطويل، لأنه اختزل الحكم في صفة شخصية وذلك ظاهر في عدم إنشاء مؤسسات حقيقية في ليبيا، ومنذ استقلال هذه الأخيرة لم تشهد حراكا سياسيا وحزبيا حقيقيا، باستثناء فترة عهد الملكية ولذلك تظهر ثورة فبراير لأنها ثورة شعبية أكثر من كونها حراكا سياسيا(170).

### المطلب الثاني: مواقف الأطراف الإقليمية والدولية

لقد تعددت الأطراف الفاعلة في التدخل الإنساني في ليبيا، حيث تداولت المواقف الإقليمية والدولية تباعا بسبب الممارسات اللانسانية التي يمارسها النظام الليبي ضد شعبه، من قتل وتعذيب بأبشع الطرق وبدون إنسانية ونلاحظ المواقف التالية المتمثلة في:

#### 1-موقف جامعة الدول العربية:

يعتبر موقف جامعة الدول العربية موقفا مغايرا لما كان عليه خلال الانتفاضات الشعبية في كل من تونس وليبيا، لكن في الحالة الليبية نلاحظ الاستثناء في موقف الجامعة من بداية الانتفاضة في ليبيا، فنتيجة لاستخدام العنف الكبير من طرف نظام القذافي قرر مجلس جامعة الدول العربية في 23 فيفري 2011، بتعليق عضوية الجماهيرية الليبية وعدم مشاركتها في اجتماعات مجلس الجامعة، وكذا جميع المنظمات التابعة لها، لحين قيام السلطات الليبية بتحقيق أمن الشعب الليبي(171) ، حيث أصدرت الجامعة العربية في 2/3/2011 قرار رقم 72/98 وجاء فيه ما يلي:

- ضرورة احترام القانون الدولي الإنساني والمطالبة بوقف الجرائم تجاه الشعب الليبي وإنهاء القتال وسحب قوات السلطات الليبية من المدن والمناطق التي دخلتها عنوة.

- الحفاظ على وحدة الأراضي الليبية وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وكذا رفضه لكافة أشكال التدخل الأجنبي في ليبيا(172)

كما يعتبر موقف الجامعة العربية نقطة تحول مهمة، فقد تعاملت بإيجابية مع الأزمة الليبية منذ بدايتها، كما اتخذت موقفا رسميا من الأحداث، وبذلك انحازت إلى الثوار ضد النظام الليبي آنذاك، كذلك اتخذت الجامعة العربية موقفا بالموافقة على القرار الذي يفرض حظرا جويا على ليبيا، من أجل حماية المدنيين، وهذا مهدت جامعة الدول العربية الطريق لمجلس الأمن بالإصدار القرار رقم 1973 القاضي بتدخل قوات حلف الناتو وفرض حصار جوي على ليبيا(173)، وربما نجد موقف الجامعة العربية من أزمة الليبية تفسيره في عدة اعتبارات أهمها:

(168) - محمد عاشور، الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل، تقرير عن المؤتمر لنظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها، صادر عن معهد الدراسات الأمنية، (2011)، مرجع سابق الذكر، ص11..

(169) وسيلة بوضياف وكاملما اقبلان، مرجع سابق الذكر، ص ص 42-47.

(170) - أحمد سعيد نوفل وآخرون، الأزمة الليبية إلى أين؟، جريدة مركز دراسات الشرق الأوسط، ع (13) مارس 2017، ص 07.

(171). صادق حجال، الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية دراسة حالة ليبيا 2011 ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ميدان الحقوق والعلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، ص 103.

(172). قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته الغير العادية 12/03/2011

(173). نور أوغلي، مرجع سابق، ص 17. نور أوغلي، بحث بعنوان أزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي، منتديات تايمز،

شؤون القانونية، متاحة على الموقع <http://www.starttimes.com> قمت بالاطلاع على الرابط يوم 05 ماي 2016-05-25 على الساعة 17.20.

- حرص الجامعة العربية على اتخاذ موقف إيجابي بالانحياز المبكر إلى جانب الثوار الليبيين تداركا منها لموقفها السلبي إزاء ما حدث في كل من تونس ومصر، فالزخم الشعبي الذي أوجدته الثورات العربية منح الجامعة قدرا من المرأة السياسية والشعور بالقدرة والتأثير في الأحداث. كذلك إدراكها أن المعطيات الدولية تشير إلى وجود توافق دولي على التدخل في ليبيا، وأن قرارا دوليا في سبيله لإعلان التدخل لإسقاط النظام القائم وإن كانت تحت ذريعة حماية الشعب الليبي. بالإضافة إلى الدور اللافت والمتصاعد الذي باتت تلعبه دول مجلس التعاون، وبالأخص دولة قطر داخل أروقة الجامعة العربية، فقد جاء قرار الجامعة بشأن الأزمة الليبية بمبادرة خليجية، حيث نجحت قطر في إدارة الجلسات والحصول على الموافقة رغم رفض وتحفظ بعض الدول (174).

كما قررت الجامعة العربية التعاون مع المجلس الانتقالي الذي دعا في مرحلة سابقة للتدخل العسكري، ومن خلال هذا الأساس كان القرار بمثابة الشرعية التي أضفتها جامعة الدول العربية على التدخل الأجنبي في ليبيا (175).

كذلك مما سهل على الجامعة اتخاذ القرار هو علاقات ليبيا الرسمية السيئة مع عدد من الدول العربية خاصة دول الخليج مثل المملكة العربية السعودية وقطر (176).

## 2- موقف مجلس الأمن:

عقب الاضطرابات التي بدأت في ليبيا والاحتجاجات التي قام بها المواطنين ضد نظام معمر القذافي، والتي بدأت تتوسع في كامل التراب الليبي وعدم قدرة السلطات الليبية التعامل معها بكل ديبلوماسية، بالإضافة إلى استعمال الأسلحة الثقيلة من طرف جيش القذافي في وجه المواطنين كل هذا جعل مجلس الأمن الدولي يتحرك بشكل مباشر وسريع، مستعمل صلاحيته التي يخولها له ميثاق الأمم المتحدة، حيث اعتبر ذلك تهديد للأمن والسلم الدوليين خاصة مع تصاعد الردود الدولية وأدانتها للانتهاكات التي يمارسها النظام الليبي ضد مواطنيه حيث أقر مجلس الأمن القرار رقم 1970 وذلك بالتوافق بين فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. الذي جاء فيه (177):

- التحلي بأقصى درجات ضبط النفس واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والسماح بدخول مراقبي حقوق الإنسان الدولي.

- ضمان سلامة جميع الرعايا الأجانب وأموالهم وتسهيل رحيل من يرغبون منهم في المغادرة.

- ضمان مرور الإمدادات الإنسانية والطبية ووكالات الإغاثة الإنسانية وعمالها مرورا أمنا.

- إحالة الوضع القائم في الجماهيرية الليبية إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

- حظر الأسلحة بكل أنواعها وما يتصل بها من عتاد إلى الجماهيرية العربية الليبية.

- حضر السفر على الأفراد المدرجة أسمائهم في المرفق الأول من هذا التقرير وتجميد أرصدهم المالية (178).

بعد رفض النظام الليبي للقرار 1970/1970 واستمراره في قمع المتظاهرين أدى ذلك في مجلس الأمن بإصدار القرار رقم 1973 بتاريخ 17 مارس 2011، والذي يقضي بفرض عقوبات

(174). تيسير إبراهيم قديح، تدخل الدولي الإنساني - دراسة حالة ليبيا 2011 - ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2013 ، ص 150.

(175). صادق حجال، الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية دراسة حالة ليبيا 2011 ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ميدان الحقوق والعلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، ص 104.

(176). نور أوعلي، مرجع سابق، ص 18.

(177). ربيع فعي، مرجع سابق، ص 112.

(178). أنظر قرار مجلس الأمن رقم 1970 خاص بحالة ليبيا، 26 فيفري 2011.

على حكومة القذافي وحضر الطيران فوق ليبيا، وكذا تنظيم هجمات مسلحة ضد قوات القذافي الجوية لمنعها من التحليق في الأجواء الليبية وإعاقة حركتها (179).

كما أثار قرار مجلس الأمن الدولي والذي يخول باتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية المواقع الوطنية في ليبيا، بما في ذلك تنفيذ ضربات جوية، جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية والأكاديمية والشعبية العربية حول ماهية التدخل الخارجي، رغم أن القرار كان بناءً على طلب صريح من الجامعة العربية وبذلك نص قرار مجلس الأمن على عدم جواز

احتلال أي جزء من ليبيا، وإنما الاكتفاء بفرض منطقة حظر جوي على الأجواء الليبية واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين (180).

كما أعاد القرار 1973 التأكيد على الأهداف التي وردت في القرار 1970، مع إيلاء اهتمام كبير من أجل حماية حقوق المدنية، ولك في ديباجة القرار، بالإضافة إلى تخصيص فقرة محددة في القرار يأذن فيها مجلس حكومات باستخدام جميع الوسائل بما في ذلك القوة لحماية المدنيين في ليبيا، في ما أسند القرار دوراً رئيسياً بجامعة الدول العربية من أجل تنفيذ التدابير المتصلة بحماية السكان المدنيين وبشأن منطقة حظر الطيران (181).

لقد تضمن القرار عدة نقاط أساسية تركز على معاقبة القذافي ومنع قواته من التقدم وكذا مساعدة المدنيين وحمايتهم وأهم هذه النقاط هي (182):

- فرض منطقة حظر جوي فوق أراضي ليبيا تشمل الطائرات التجارية والعسكرية وذلك من أجل إعاقة تحرك النظام الليبي.

- مطالبة جميع دول الأمم المتحدة بمنع إقلاع أو هبوط أي طائرة عسكرية أو تجارية قادمة من ليبيا.  
- مطالبة جميع الدول الأعضاء بإجراء كافة الخطوات الضرورية لحماية المدنيين في ليبيا حتى لو تطلب الأمر تدخل عسكري من الدولة.

- مطالبة القذافي بإيقاف فوري لإطلاق النار، ولو رفض فسيكون للأمم المتحدة تنظيم عمليات قصف لقوات النظام القذافي لحماية السكان المدنيين.

- مطالبة القذافي بسماع بمرور كافة المساعدات الإنسانية بسهولة ويسر إلى الأراضي الليبية وعدم اعتراضها.

### تفعيل مسؤولية الحماية وأثر تدخل حلف الناتو على ليبيا

#### أولاً: تفعيل مسؤولية الحماية

يعتبر مفهوم مسؤولية الحماية، مفهوم محسن لمفهوم التدخل الإنساني، حيث تعتبر الحالة الليبية واحدة من حالات التدخل الإنساني والاستفادة لفظاً وقانوناً للواجب عن الحماية، حيث ظهرت قناعات لدى المجتمع الدولي

بأن الأزمات الليبية ليست هي حق التدخل من جانب أي دولة بل هي مسؤولية الحماية والتي تقع على عاتق المجتمع الدولي عامة، وهذا عندما يفصل الأمر بمعاناة المواطنين في دولة ما بكارثة يمكن

(179). أنظر قرار مجلس الأمن، رقم 1973.

(180). د. نور الدين حتوت، التدخل الدولي وضمائم الالتزام الدولي باحترام حقوق الإنسان، شهادة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص 273.

(181). أحمد، رجدة، مرجع سابق، ص 132.

(182). د. نور الدين حتوت، التدخل الدولي وضمائم الالتزام الدولي باحترام حقوق الإنسان، شهادة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص 274.

تفاديها كالقتل الجماعي والتطهير العرقي أو جرائم ضد الإنسانية، حيث تعتبر الحالة ليبية نموذج واضح لمثل هذه الجرائم (183).

لقد توصلت اللجنة التحقيق الدولية المعنية بالتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي، عن وقوع انتهاكات جسيمة في الجماهيرية العربية، والتي أنشأها مجلس حقوق الإنسان في 25 فيفري 2011، حيث جاء في تقريرها عن وقوع جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ثبت لديها أنها ارتكبت نتيجة قرارات اتخذها معمر القذافي والمقربين منه (184).

بإضافة إلى تقرير منظمة العفو الدولية سنة 2012 الذي يؤكد على وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من طرف قوات معمر القذافي وارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني بما فيها جرائم الحرب (185).

لذلك وجدت الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة، اتجاه الحالة الليبية وإعمال مبدأ مسؤولية الحماية في ليبيا من خلال التدخل الدولي الإنساني في إطار الشرعية الدولية، وذلك تلاقيا للتدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في إقليم كوسوفو، والذي ثار حوله جدلا واسعا حول مدى شرعية، لاسيما وأنه حدث في دولة ذات سيادة ودون موافقة مجلس الأمن، فقد ساهمت هذه الحالة في ظهور مفهوم مسؤولية الحماية وذلك لأنها جاءت في وقت كانت توجد فيه توقعات كبيرة باتخاذ تدابير جماعية فعالة عقب انتهاء الحرب الباردة (186).

كما أصدر المستشاران الخاصان للأمين العام المعنيان لمنع الإبادة الجماعية ومسؤولية الحماية بيانا بشأن الوضع في ليبيا أكد فيه أن الهجمات على المدنيين يمكن أن ترتقي في حالة تأكد حجمها وطبيعتها إلى جرائم ضد الإنسانية واتهمت منظمة العفو الدولية مجلس الأمن المجتمع المدني بالتقاعس عن حماية الشعب الليبي، وطالبت بمجلس الأمن وجامعة الدول العربية بإرسال بعثة فورية إلى ليبيا للتحقيق في الأحداث التي خلفت مئات القتلى في صفوف المدنيين والمطالبة تحميد أصدقاء المسؤولين وتقديمهم أمام المحكمة الجنائية الدولية (187).

وكنتيجة للحراك على مستوى مجلس الأمن أصدر المجلس القرار 1970 في 26 فيفري 2011 بالإجماع، وما يبرر حصول هذا الإجماع هو السابقة التي تميزت بما ليبي دون غيرها من الدول العربية، التي عانت من أزمات، والمتمثلة في العقوبات التي تعرضت لها سابقا على إثر قضية لوكربي السالفة الذكر، وكذلك ناتج عن تضافر الجهود على الساحة الدولية (188).

كما توجد الكثير من الممارسات التي قامت بها قوات القذافي من إنتهاكات ساهمت في التدخل الدولي الإنساني منها:

- ممارسة الاعتقالات التعسفية وانتشار ظاهرة اختفاء القصر.
- إساءة معاملة المدنيين بالضرب وإطلاق كلمات غير إنسانية مثل الجرذان.

(183). لخضر رابحي، التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم سيادة الدول، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014، ص 318.

(184). تقرير لجنة التحقيق الدولية المعنية بتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي المدعي وقوعها في الجماهيرية العربية الليبية، مجلس حقوق الإنسان الدورة 17 الوثيقة (uxtrct) a/hrc/17/44 بتاريخ 1 جوان 2011.

(185). تقرير منظمة العفو الدولية، لعام 2012 الوثيقة رقم: 2012/01 / 10 : pol : alindex ، متاح على الرابط [amnesty.org/or](http://amnesty.org/or)، قمت بالاطلاع عليه يوم 20/05/2020.

(186). تيسير إبراهيم قديح، تدخل الدولي الإنساني - دراسة حالة ليبيا 2011 - ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2013 ، ص 153.

(187). .. فرست سوني، الوسائل القانونية لمجلس الأمن في جدول النزاعات الداخلية وتسويتها، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2013 ، ص ص 201، 202.

(188). تيسير إبراهيم قديح، تدخل الدولي الإنساني -دراسة حالة ليبيا 2011 -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2013، ص 153.

- تعرض قوات القذافي إلى الرعايا الأجانب في ليبيا وتجريدهم من ممتلكاتهم الخاصة.  
- ممارسة قوات القذافي لعمليات الاغتصاب في حق المدنيين من النساء في الدول التي تعارض النظام.

- قصف المدن بعشوائية وذلك باستخدام الصواريخ والقنابل على الأحياء السكنية (189).  
**مسؤولية الحماية ضمن قرار 1970:** يعتبر القرار رقم 1970 أول تفعيل للمسؤولية الحماية من قبل الأمم المتحدة إذ جاء في دباجة الفقرة التاسعة: " إذ يذكر بمسؤولية السلطات الليبية عن توفير الحماية لسكانها"، ويتجسد في كما يعتبر لجوء إلى الفصل السابع من ميثاق من أجل حمل الأزمات الإنسانية الداخلية توجها جديدا بالنسبة المجلس الأمن.  
**مسؤولية الحماية ضمن القرار رقم 1973:** لقد أكد القرار 1973 على مسؤولية السلطات الليبية في حماية المدنيين واعتبر أن الوضع في ليبيا يهدد السلم والأمن الدوليين، كما أشار القرار 1973 بدوره على "مسؤولية الحماية" في الفقرة الرابعة من ديباجته، مما يجعله يتماشى مع القرار 1970، والجديد في القرار 1973، فنجدته فيما يخص حماية المدنيين (190).  
فقد نصت الفقرة الرابعة من القرار 1973 على: «يؤذن للدول الأعضاء التي اختارها الأمين العام وهي تتصرف على الصعيد الدولي أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية وبالتعاون مع الأمين العام باتخاذ جميع التدابير اللازمة، وفق أحكام الفقرة 9 من القرار 1970 لحماية المدنيين والمناطق الأهلة بسكان المعرضين لخطر الهجمات مع استبعاد أي قوة واحتلال أي كان شكله على أي جزء من الأراضي الليبية. (191)

يعتبر النموذج الليبي والذي يجب الاقتداء به في التدخل الإنساني وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية أثناء الأزمات الدولية الإنسانية (192).

### ثانيا: تدخل حلف الناتو وأثره على سيادة ليبيا

لقد انخرط حلف الناتو في التدخل الدولي في ليبيا منذ إعلان مجلس الأمن القرار رقم 1973، ففي 19 مارس 2011، بدأ التحالف الدولي بقيادة الولايات م.أ وفرنسا وبريطانيا في الهجوم على ليبيا في عملية فجر أوديسا كما بدأ الحلف بقصف جوي وبحري لأهداف عسكرية ليبية (193)، كما فرض الحلف منطقة حظر جوي في المجال الجوي الليبي تطبيقا للقرار الأموي وجاء في تطور لاحق الاعتراف فرنسا بمجلس الوطني الانتقالي لبنغازي، حيث أعتبر تطورا في مسار الأزمة الليبية، فقد كانت فرنسا أول دولة أوروبية تعترف بمجلس الوطني الانتقالي في حين وعد الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي بإعداد خطة من أربعة نقاط من أجل إنهاء حكم القذافي وتتمثل هذه النقاط فيما يلي (194):

- تشويش على الكتائب الليبية التابعة للقذافي.

(189). علاء الدين زادومي، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات المغاربية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق وعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 122.

(190). لخضر رابحي، التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم سيادة الدول، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014، ص 319.

(191)..أنظر القرار 1970 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6498 بتاريخ 17 مارس 2011.

(192). لخضر رابحي، التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم سيادة الدول، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014، ص 122.

(193). لخضر رابحي، التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم سيادة الدول، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014، ص 222.

(194)..تيسير إبراهيم قديح، تدخل الدولي الإنساني - دراسة حالة ليبيا 2011 - ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2013 ، ص 164.

- قصف سكنات العريزية التي كانت يتحصن فيها القذافي.

- الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي.

- الإعلان عن منطقة حضر جوي في ليبيا.

كان مؤتمر الدوحة أهم الحلقات التي تجسد فيها الموقف الأوروبي، والذي خلص إلى الإجماع على ضرورة أن يكون التدخل الدولي في ليبيا لوقف الانتهاكات الممارسة من طرف قوات العقيد معمر القذافي، حيث نص المؤتمر في قرارته على ضرورة أن يكون التدخل في إطار قرار أممي (195). كما بدأت العمليات العسكرية في ليبيا بقيادة الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا باستهداف القواعد العسكرية ومراكز القيادات وخطوط الإمداد الرئيسية لقوات القذافي، فقد استخدمت طائرات هجومية وقاذفات الصواريخ من حاملات الطائرات الأمريكية والفرنسية المتمركزة في عرض المتوسط والقواعد الإيطالية، إذ بدأت مقاتلات فرنسية من نوع رافل وميراج في فرض سيطرتها على الأجواء الليبية وبنغازي، حيث وجهت الضربات على رتل من الألبيات العسكرية الليبية، بالإضافة إلى ذلك قامت السفن الحربية والغواصات الأمريكية والبريطانية بإطلاق ما يزيد عن 110 صاروخ من طراز توماهوك، استهدفت مواقع عسكرية أغلبها من القواعد الجوية والدفاعات الجوية، ففي هذا الوقت بدأت قوات القذافي بتقدم باتجاه الشرق نحو بنغازي، حيث تسببت هذه الغارات في إتلاف ما لا يقل 15 دبابة و20 عربة مدرعة أعلنت على إثرها و.م.أ وحلفائها في نجاحها في إيقاف الهجوم على مدينة بنغازي، كما ساهمت قوات الحلف بشكل كبير في تغليب كفة المعارضين وهزيمة القوات البرية للعقيد معمر القذافي.

فقد أكد حلف الناتو أنذاك على ضرورة التقيد بنص القرار الأممي الذي نص على القيام بعمليات جوية دون غزو بري، وقبل تسلم الحلف مهمة القيادة العسكرية اتخذ الأمين العام موقف واضح من إشكالية تسليح الثوار حيث أعلن فوغ رمسون عن معارضة هذه الفكرة قائلاً " إن الحلف يتدخل لحماية الشعب الليبي وليس لتسليح الشعب (196).

بعد مقتل القذافي يوم 20/10/2011 اتخذ الحلفاء قرار مبدئياً بإنهاء عمليات الحلف في 31/10/2011، كما أعلن المجلس الوطني الانتقالي في 23/10/2011، عن تحرير ليبيا من نظام القذافي وسط احتفالات رسمية في مدينة بنغازي، وبذلك نهاية انتهاكات حقوق الإنسان التي عانى منها الشعب الليبي من طرف نظام القذافي، مما مهد الطريق إلى تشكيل حكومة انتقالية في ليبيا، بحضور قادة وعسكريين من أعضاء المجلس الانتقالي (197). كما أصدر مجلس الأمن قرار رقم 2016 وذلك بتاريخ 27/10/2011 والذي بموجبه ينهي التدخل الدولي في ليبيا، وبذلك إلغاء القرار رقم 1973. (198)

(195). علاء الدين زادومي، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات المغاربية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق وعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص137.

(196). علاء الدين زادومي، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات المغاربية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق وعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 141.

(197). لخضر راجي، التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم سيادة الدول، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014، ص 313

(198). د. نور الدين حنوت، التدخل الدولي و ضمانات الالتزام الدولي باحترام حقوق الإنسان، شهادة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص 382.

لكن تعتبر مقاصد الحقيقة لمفهوم مسؤولية الحماية في ليبيا والتي ساعي الحلف إلى تحسيدها تبدو وكأن مصالح الدول هي التي حددتها وليس حقوق الإنسان، بالإضافة إلى تجاوز الحلف المهام المنصوص عليها من خلال قصف المناطق المدنية والمقرات التابعة لها(199)

### نتائج التدخل الإنساني في ليبيا

يمكن إجمال نتائج التدخل الإنساني في ليبيا في مقتل العقيد معمر القذافي واختفاء أبنائه من المشهد السياسي الليبي، ويجدر القول هنا أن قتل القذافي وتنحيته عن الحكم لم تكن ضمن قرار مجلس الأمن رقم 1973، حيث شكل ذلك سابقة دولية خطيرة، أثارة الكثير من المخاوف علي جميع المستويات الداخلية والخارجية وأهم المخاوف ما يلي(200):

- هوية النظام البديل ومكوناته السياسية وكذا توجهاته الاستراتيجية.
- حقيقة النزاعات الخفية بين المجلس الذي يدعي تمثيل كل أطراف المجتمع والفئات المعارضة للنظام.

- مصير القوي القبلية التي ساندت القذافي ولم تقف إلى جانب الثورة والثوار.
- كما أدى التدخل الإنساني في ليبيا إلى خسائر اقتصادية كبيرة: حيث تأثر النشاط الاقتصادي جراء تدمير البنية التحتية ومنشآت الإنتاج، واضطراب الأنشطة المصرفية، وكذا رحيل العمال الأجانب خاصة، ما أدى إلى انكماش النشاط الاقتصادي، حيث كان إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي في عام 2011، أقل بنسبة كبيرة من مستواه عام 2010، كما هبطت قيمة الدينار الليبي السوق بسبب الأزمة(201).

- أما علي المستوى الاجتماعي، فلم تكن النتائج كما تم التخطيط لها، فقد قامت طائرات حلف الناتو بطلعات جوية مسلحة، أدت إلي أضرار كبيرة في البنية التحتية المدنية، كما تسببت قوات حلف الناتو في العديد من الوفيات في صفوف المدنيين، فقد أدت ضربات جوية قام بها حلف الناتو إلي مقتل ما لا يقل عن 60 مدنيا بالإضافة إلي العديد من الإصابات الخطيرة وسط المدنيين، وهذا خلال خمس ضربات جوية فقط، ووقعت أكبر حادثة من حيث الخسائر في المدنيين بضربة جوية قام بها حلف الناتو في مدينة "ماجر" إذ فاق عدد القتلى المدنيين 34 مدنيا في غارتين، كما أصيب عدد كبير من سكان المدينة ، بالإضافة إلى هذه النتائج فقد عرفت ليبيا العديد من عمليات الاختطاف والقتل الهجمي من طرف قوات المعارضة لعدد كبير من المدنيين، خاصة منهم من كان يساند العقيد معمر القذافي أو يشتبه فيهم أهم أعوان أو أنصار للقذافي .

## الفصل الثالث: التدخل الدولي في ليبيا بين التبرير الإنساني والتوظيف السياسي المبحث الأول: الدوافع المحركة للتدخل الدولي في ليبيا

(199).لخضر رابحي، التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم سيادة الدول، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014، ص 317.

(200)جمال منصر، التدخل العسكري الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف إلى فجر أوديسا، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2012، ص78.

(201).د. رالف شامي وآخرون، ليبيا بعد الثورة التحديات والفرص، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص 4.

**المطلب الأول: الدوافع الداخلية**  
**المطلب الثاني: الدوافع الخارجية**  
**المبحث الثاني: سيناريوهات الازمة الليبية**  
**المطلب الأول: سيناريو الكارثي الحرب الاهلية والتقسيم**  
**المطلب الثاني: سيناريو الخطي المرحلة الانتقالية**  
**المطلب الثالث: سيناريو تفاولي قيام دولة القانون**

برز مصطلح التوظيف السياسي في مجال العلاقات الدولية نتيجة إمكانية استغلال الأحداث الدولية استغلالاً نفعياً لصالح قوى مختلفة تحاول بلورة الأحداث بشكل يخدم أهدافها وتغليب هذه الأهداف بغلاف الدفاع عن حقوق الإنسان

**مفهوم التوظيف السياسي:**

يعد مفهوم التوظيف السياسي من الإشكاليات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والسياسية وذلك لما يمثله من تداخل مع بعض المفاهيم الأخرى مثل القوة والسلطة والنفوذ والتدخل الإنساني، كما تتعدد مستوياته وأهدافه وأسسها واختلاف النظرة إليه من كل جانب تبعة لمجموعة من القيم والمبادئ التي يعتقد كل جانب خلافاً للآخر و يعتبر مفهوم التوظيف السياسي أو كما يطلق عليه البعض "التلاعب السياسي" مفهوم معقد من حيث مستوياته وأسسها ووظائفه والأطراف المرتبطة به سواء السياسيين أنفسهم أو الموضوعات السياسية المختلفة فالتوظيف السياسي قد يكون توظيفاً على المستوى الداخلي للدولة، أي توظيف لقضايا الرأي العام داخل الدولة لتحقيق مزيد من السيطرة والسلطة، أو قد يكون على المستوى الخارجي من خلال استغلال قضايا خارجية لها تأثير على مسار العلاقات بين الدول، وقد يكون استغلالاً لموقف اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي أو فكري أو ديني. ويعرف التوظيف السياسي "بأنه استخدام جهة ما لإحدى القضايا لتحقيق مصلحة سياسية معينة" أو "استفادة جهة معينة من حدث بعينه بغية الوصول إلى هدف سياسي خاص بها من خلال تغليفه بغلاف ديني أو أخلاقي أو فكري الاستغلال الموقف والتلاعب به لصالحها وذلك عن طريق استخدام آليات ووسائل مختلفة تتراوح بين أدوات السلم وأدوات الحرب وهنا يطرح التساؤلات التالية كيف يلعب التوظيف السياسي دوراً مهماً في تكييف القضايا والتطورات المستجدة على الساحة الدولية، من قبل الدول الكبرى بما يحقق مصالحها المختلفة؟ تعددت المبررات الإنسانية والسياسية لإضفاء طابع المشروعية على قرارات صادرة عن أشخاص القانون الدولي، وخاصة الدول الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن، والتذرع بحماية الرعايا في الخارج ومن أجل تحقيق أو إعادة الديمقراطية في بعض الدول. فيتم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بادعاء حماية حقوق الإنسان، يشكل التدخل العسكري الإنساني احد ركائز الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة وحلفائها عن طريق حلف شمال الأطلسي الذي تحول من ميثاق دفاعي موجه ضد الخطر الشيوعي السوفياتي إلى منظمة هجومية قابلة للاستخدام الذاتي وأصبح أداة لتحقيق المصالح الاستراتيجية والحيوية للولايات المتحدة الأمريكية وفي هذا الصدد يقول الخبير الاستراتيجي **بول فيريليو** : أمام هذا الانحطاط الجيوستراتيجي الطويل في التاريخ المعاصر والذي يهدد السلام بشكل كبير يبين عدم الاستقرار أيضاً، ويضاف إلى هذا الانحطاط الرغبة الجديدة في تجاوز سيادة الشعوب والأمم، باسم هذه

الوظيفة المشهورة السيادة تحت ذريعة التدخل الإنساني ، ويؤدي بالتالي إلى التهديد بعدم الاستقرار الجيو سياسي في العالم (202).

بتقديم تبريرات وذرائع مغلوطة وواهية ومفتقرة إلى أي أساس قانوني سليم ومشروع، فالقبول بمثل هذه الذرائع والمبررات معناه المخاطر برؤية أسس بناء القانون الدولي تنهار، والسماح للاستثناءات التي افترض فيها الطابع العرضي والمؤقت بالارتقاء إلى مصاف القاعدة، وهو ما يتعارض مع فلسفة الميثاق القائمة على حفظ السلم والامن الدوليين.

وهكذا مورست سياسة التدخل من طرف القوى الكبرى تحت ذرائع مختلفة، فتارة باسم (الديمقراطية) هايتي، تيمور الشرقية (وتارة بذريعة حماية الإنسانية) الصومال، شمال العراق (وتارة أخرى باسم محاربة أوكار الإرهاب) السودان، ليبيا، أفغانستان لعل أكثر أشكال التدخل إثارة للجدل في السنوات الأخيرة ذلك المتعلق بإمكانية تدخل دولة بشكل مشروع في شؤون دولة أخرى (حتى إن تطلب الأمر استخدام القوة العسكرية) من أجل حماية أرواح المواطنين دون اشتراط الحصول على موافقة تلك الدولة، ويمكن تحويل هذا الطرح إلى التساؤل التالي: هل هناك حق للتدخل الإنساني حتى وان كان ذلك من دون التراضي المتبادل مع الطرف الآخر؟ (203)

فعندما تدخلت الهند في باكستان الشرقية (بنغلاديش حاليا) سنة 1971 لمنع التجاوزات المرتكبة في حق الشعب البنغالي من قبل جيش باكستان الغربية، سعت الحكومة الهندية في البداية إلى تبرير عملها على أسس إنسانية، بيد أن تبريرها لم يلق موافقة وقبول وتعاطف مجلس الأمن، وسرعان ما سارعت إلى تغيير موقفها بشكل مطاطي مبررة عملها بالدفاع عن النفس، في إشارة إلى صد هجوم الأعداد الضخمة من اللاجئين الفارين إلى الهند من باكستان الشرقية (204)

بدا أن الجدل الطويل حول التدخل الإنساني، والذي حمي وطيسه في تسعينات القرن الماضي، قد حسم في النهاية لصالح مؤيدي التدخل، فلم يعد النقاش يتمحور حول ما إذا كانت حقوق الإنسان تعد مبررا مقبولا للتدخل، بل فيما كانت هذه التدخلات تقتضي الرجوع إلى مجلس الأمن للبت فيها (205)

ففي قمة الأمم المتحدة المنعقدة بين 14 و 16 سبتمبر 2005 تم إقرار مسؤولية الدولة في حماية شعبها، و أنه في حالة فشلها معها يكون على المجتمع حينها التعامل مع الموقف، لحظة تفاعل رئيس وزراء بريطانيا توني بليز بقوله " للمرة الأولى في هذه القمة اتفقنا على أن الدول لا تملك الحق في أن تفعل ما تشاء داخل حدودها،" إلا أن الملاحظ أن لغة إعلان القمة جاءت هذه المرة متحفظة بقدر كبير، فلم تعد الحالات التي تدفع للتدخل تتمثل في " قتل واسع النطاق وقع أو يُخشى وقوعه" لكن أكثر تحديدا "مذابح جماعية، جرائم حرب، تطهير عرقي"، فضلا على أن مسؤولية التدخل لا تكون في حالة "عدم قدرة الدول أو عدم رغبتها" بل وبشكل دقيق " عندما تفشل بشكل واضح." (206)

(202)- موسى الزعبي . دارسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي . منشورات اتحاد الكتاب العرب.دمشق.سوريا . 2001ص ص، 155، 156

(203)- ديفيد فيشر "الأخلاقيات والحرب: هل يمكن أن تكون الحرب عادلة في القرن الحادي والعشرين؟"، ص 322.

(204)- ديفيد فيشر :مرجع سابق، ص. 326

(205) — عادل زقاغ " :المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة . "المجلة الجزائرية للسياسات العامة، جامعة الجزائر ، 03العدد ، 01سبتمبر ، 2011ص 62

(206)- ديفيد فيشر مرجع سابق، ص، ص ، 331.333، 332

كان هذا إيذاناً يوحى بتراجع مبدأ التدخل الإنساني خصوصاً أن الحروب الأكثر شراسة آنذاك ارتبطت بحق الدفاع عن النفس (غزو الولايات المتحدة للعراق وأفغانستان)، إلا أن انتهاكات حقوق الإنسان في السودان بإقليم دارفور بدءاً من 2003 فضلاً عن فيتو روسيا والصين (11 جويلية 2011) على مشروع أمريكي يتضمن عقوبات على زيمبابوي، وصولاً (على وجه أخص) إلى تعقيدات مسؤولية الحماية ومآلات التدخل الإنساني في كل من ليبيا وسوريا بعد 2011، كلها أحداث ساهمت بالدفع مجدداً بحجة التدخل إلى الواجهة.

لا يمكن استساغة هذه التطورات الحاصلة في عبء البرهنة على أحقية التدخل إلا بإدراك القيد الذي وضعه الساسة المؤتمرون في سان فرانسيسكو 1945 أين أحيطت السيادة بسياج سميك يبقها ضماناً دولية في مجابهة أي تدخل أجنبي، ما عدا ذلك فإن أي تدخل أجنبي سيحمل مخاطر تهديد "الشرعية الأخلاقية للتدخل".

## المبحث الأول: الدوافع المحركة للتدخل الدولي في ليبيا

تعاني ليبيا أزمة عميقة ومعقدة بسبب تداخل عوامل داخلية وخارجية، الأمر الذي أدى إلى تعدد مظاهر الصراع (قبلي، جهوي، أيديولوجي، سياسي) وتطوره إلى صراع مسلح بين نخب جديدة وأخرى تقليدية، مما أدى إلى توسع القوى التي تملك نفوذ في التأثير على المشهد السياسي والأمني الليبي.

وتتضاعف خطورة التدخل عندما يتعلق الأمر بتدخل عسكري، إن مبدأ عدم التدخل لا يستبعد فقط استعمال القوة وإنما يمتد إلى كل شكل من أشكال الضغط والتدخل أو التوجه الذي يمس بشخصية الدولة وبأحد عناصرها السياسية والاقتصادية والثقافية (207)، ولكن مبدأ التدخل هو في جوهره مبدأ سياسي، ولذلك كثيراً ما ينتهك على المستوى السياسي الدولي ويشير تاريخ العلاقات الدولية أن مبررات التدخل كانت أكثر من مبررات مبدأ عدم التدخل (208).

### المطلب الأول: الدوافع الداخلية

أسباب النزاع في ليبيا.

تتنوع العديد من الأسباب التي كانت وراء اندلاع الأزمة في ليبيا، والتي تحولت إلى نزاع مسلح بين أسباب داخلية وأسباب خارجية.

بالنسبة للأسباب الداخلية فهي متعلقة أساساً بطبيعة النظام السياسي منذ انقلاب 7212 وما ترتب عن ذلك من قمع للمعارضة والتحكم بالحياة السياسية والاقتصادية إضافة إلى غياب البنية المؤسساتية للنظام، حيث اعتمد القذافي على الحكم الشخصي عبر دائرة ضيقة من المقربين والأتباع، وشراء الولاءات القبلية واستبدال المؤسسة العسكرية بالميليشيات العائلية الحامية للنظام (209).

ونتيجة لهذه الأوضاع تنامت الولاءات والصراعات القبلية والجهوية بين الأقاليم الليبية القائمة على التنافس التاريخي والمكانة والنفوذ بين قبائل غرب وشرق ليبيا التي انطلقت منها الثورة،<sup>126</sup> يضاف إلى ذلك عدم وجود مؤسسة عسكرية وجيش وطني.

كما لا يمكن إغفال الأسباب الاقتصادية فعلى الرغم من الانفتاح الاقتصادي منذ 2003 ورفع الحصار المفروض على ليبيا، إلا أن ذلك لم يمكن من تحقيق تنمية اقتصادية، فالعائدات البترولية صرفت في مشاريع خارجية لم يستفد منها الاقتصاد الليبي مثل دعم الحركات المسلحة في دول

(207) أمين، سمير وآخرون، مرجع سابق، ص 59.

(208) بشير، شافعي محمد (د.ت)، القانون الدولي العام في السلم والحرب، ط2، دار الحرب، دار النشر، منشأة المعارف بالإسكندرية، ص 275.

(209) محمد مهدي عاشور، "الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل"، مؤتمر معهد الدراسات الأمنية: نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها <http://www.issafrica.org>.

الجوار، كالتشاد والنيجر ومالي، وهو ما ساهم في تزايد أعداد الفئات الشعبية التي تشعر بعدم الرضى تجاه هذه السياسات التي استطاع النظام لعقود طويلة أن يبررها بحالة الحصار وقد شهدت هذه الفترة أيضا تنامي شبكات التهريب وغسيل الأموال، وارتفاع مستويات التضخم بداية من أواخر 2007 وزيادة أسعار الواردات(210)

## أولا-اختلال القدرة للدولة الليبية

ليبيا تملك نقاط قوة، مثل الجغرافيا ذات الطابع الجيوستراتيجي كمر دولي (211)، إن الوضع الجيوستراتيجي لليبيا جعلها محل صراع داخلي مرتبط بمصالح خارجية، فهي تعتبر من أغنى الدول في المنطقة من حيث الطاقة، فهي رابع منتج للنفط في إفريقيا، و صاحبة أكبر احتياطي له في إفريقيا، ما جعلها محل اهتمام الدول الكبرى التي تسعى للحفاظ على استقرارها لضمان تدفق النفط (212)

وتمركز هذه الثروة في ثلاث أقاليم (فزان وبرقة وطرابلس) وفي المقابل تعاني ليبيا من نقاط ضعف بسبب شاسعة المساحة وهو ما أدى إلى تخلف وتهميش إقليم الجنوب مقارنة بالأقاليم الأخرى. استغله نظام القذافي على مدار 42 سنة و بدلا من أن يكون النفط مدخلا لبناء لحمة بين الأقاليم و السكان ، أدى إلى اختلال القدرة عبر نسج شبكات تتصارع على الولاء له لا الدولة، كما أسس "نظاما جماهيريا" بدون أحزاب أو دستور أو مؤسسات برلمانية ، في الوقت نفسه، اضعف المؤسسة العسكرية و حولها إلى كيان متختم بالأسلحة دون كفاءة أو ولاء وطني، و رغم أن مركزية القذافي مارست تسكيننا مؤقتا لمعضلة خلل القدرة لدى الدولة، فان الانتماءات ، سواء المناطقية أو القبلية أو الدينية ظلت تنوق إلى كسر تلك المركزية الاستبدادية التي لا تتفق مع طبيعة بنية المجتمع الليبي، و على ذلك لم يكن غريبا أن تصطبغ الثورة الليبية بصبغة مناطقية في بدايتها رغم طابعها المدني الظاهر، فهي لم تكن مجرد اعتراض فحسب على الاستبداد و التهميش و عدم العدالة تجاه الشرق مقارنة بطرابلس، بل و كشفت مساراتها عن محاولة لحيازة مكان القوة في الدولة(213)

## ثانيا-الصراع على الهوية

ساهمت الظروف الأمنية المتردية بشكل كبير في مرحلة ما بعد سقوط القذافي في ظهور جماعات العنف المسلحة، و إن كانت تلك المرحلة قد وفرت محفزات عدة لهذه الجماعات، و تنامي دورها في المشهد السياسي والأمني الليبي، سوى أنه يمكن القول إن السياسات الأمنية التي لجأ إليها نظام معمر القذافي طوال 42 سنة، لمواجهة التيار الإسلامي أدت دورا كبيرا في تحوله إلى العنف،

(210) محمد مهدي عاشور، "قراءة في أسباب الصراع <http://www.sis.gov.eg/uevar/34/9ntm>."

(211) خالد حنفي علي، أبعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات في مسارات متشابكة إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط. القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 2015، ص72

(212) -لونيسى رابح، مستقبل الوضع الأمني في ليبيا بين الحسم العسكري والحوار السياسي". ورقة مقدمة في أشغال الملتقى مالي-ليبيا: مبادرات السلام والخروج من الأزمات، أي أفاق من أجل الاستقرار الجهوي؟"، 12/01/2016، الجزائر: وزارة الدفاع الجزائرية، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقلالية. ص 235،

(213) خالد حنفي علي، أبعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات في مسارات متشابكة إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط. القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 2015، ص72

خاصة في ظل دولة تسهم بنيتها القبلية و طبيعة اقتصادها الريعي النفطي في إضعاف الإسلاميين كبديل سياسي (214)

تنوزع القوى المتنافسة في ليبيا بين تنظيمات سياسية ومجموعات مسلحة عديدة تتفاوت في توجهاتها الأيديولوجية، ومواقفها الفكرية، وقدراتها العسكرية. وتعد الكتائب والميليشيات المسلحة هي التي تملك القوة العسكرية والسياسية في البلاد، وتضم العديد من التنظيمات أهمها الجماعات الجهادية المسلحة التي ترفض المنظور الوطني للدولة الليبية، وترفع شعارات تطبيق الشريعة، ورغم أن الجماعات الجهادية أدت دورا ملموسا في القتال ضد نظام القذافي، فإنها مثلت في مرحلة ما بعد سقوطه عائقا أمام عملية بناء الدولة (215)

### ثالثا- الصراع على الموارد والصراعات القبلية والمناطقية

ساعد على التوزيع غير المتوازن للثروة وهو ما خلق إحساسا بالظلم من الأقاليم. وخاصة في الشرق والجنوب، حيث ركز القذافي التنمية على إقليم سرت الوسط، في حين ساد الفقر ونقص الخدمات الأساسية في الشرق والجنوب (216)

وانعكس صراع الموارد على مرحلة ما بعد الثورة، ومع انعدام السلطة المركزية، وتوقف عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، بدأ الصراع بالانتشار على نطاق الأمة. اتخذ العنف أشكالا مختلفة، تراوحت بين صراعات قبلية على الأرض وطرق التجارة، إلى صراعات مع معاقل النظام المزعومة لتحقيق الاستقرار، والمناورات الفيدرالية وجهود الجهاديين لزعة استقرار البلد عموما (217)

### المطلب الثاني: الدوافع الخارجية

إن التغييرات السياسية في العالم العربي خاصة في بداية القرن الواحد والعشرين، لم يكن دافعها البيئة الداخلية، بل كان للبيئة الإقليمية والدولية أثر كبير في إحداث التغييرات، بدون إهمال البيئة الداخلية، البيئة الداخلية لم تتمكن بشكل فاعل من أحداث أي تغيير وربما يكون السبب بعدم رغبة القوى الخارجية في إعطاء الفرصة المناسبة للتغيير إلا وفق استراتيجياتها، وسنحاول دراسة دوافع ومصالح القوى المتدخلة والتي تحركها نحو المنطقة المستهدفة بالتدخل، وسنلقي الضوء على الدوافع على المستوى الإقليمي وعلى المستوى الدولي.

و من الأسباب الخارجية التي أدت إلى تأجيج الصراع في ليبيا هي:

1- سياسة ليبيا اتجاه الدول الإفريقية، حيث تم انتهاج نهجين مختلفين الأول هو التعاون مع دول القارة الإفريقية و الوقوف إلى جانب حركات التحرر و الثاني يتمثل في مواجهة التغلغل الإسرائيلي في القارة الإفريقية.

كذلك تحالفها مع بعض الدول الإفريقية كبوركينافاسو والسنغال و دورها في تشكيل بعض التجمعات السياسية و الاقتصادية كتجمع الساحل و الصحراء.

2- اتسمت علاقة ليبيا مع الدول الغربية بالتوتر لا سيما مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ

(214) خالد حنفي علي، أبعاد و جهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات في مسارات متشابهة إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط. القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 2015 ص102

(215) علي عبد اللطيف أمحمد، (2014) غياب الحوار الوطني في ليبيا: تحديات وعوائق، ليبيا المستقبل، التصفح يوم: 07/06/2022، على الموقع

: <http://archive2.libya-al-mostakbal.org>

(216) - ميجيا بولا ، ثورة ملعونة...ليبيا انتهت مظالم القذافي و بقيت سوء الإدارة"، المجلة، العدد الثامن 2012 ص45.

(217) - شيفيتس س. كريستوفر، جيفري ماريني (2014) ليبيا بعد القذافي: عبر و تداعيات المستقبل. مؤسسة راند كوروبريشن، 2014 ص21

1969، فقد تعارضت التوجهات الغربية مع ليبيا بسبب الاختلاف الإيديولوجي و إصرارها على الوحدة العربية و مناهضة الاستعمار و الكيان الصهيوني، إضافة إلى مواقفها تجاه القضية الفلسطينية و أسعار النفط و منظمة الأوبك.

3- بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 عرفت السياسة الليبية تخليها عن برنامج امتلاك أسلحة الدمار الشامل و محاولة تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال تنديدها للهجمات الإرهابية و تقديم تعازيها للشعب الأمريكي و محاولة عقد مؤتمر دولي حول مفهوم الإرهاب(218)  
4- تأثير الثورة الإعلامية في تونس و مصر على الوضع الداخلي في ليبيا، و هو ما أدى إلى سقوط النظام الليبي

### **التدخل الدولي الإنساني بين المبررات الإنسانية والأهداف السياسية: ازدواجية المعايير في معالجة قضايا حقوق الإنسان:**

اتضح من خلال الدور المهم الذي قام به مجلس الأمن في مجال مبدا التدخل لحماية حقوق الإنسان وتوظيفه في مرحلة الأحادية القطبية في إطار الشرعية الدولية ان بعض هذه التصرفات صاحبها توجيه العديد من الانتقادات والتي تتمثل في الانتقائية بدلا من العمومية ، المصالح الذاتية للدول بدلا من الموضوعية والازدواجية في تحديد أولويات التدخل الدولي الإنساني بغرض الحماية، حيث نجد أن معظم قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالتدخل الدولي الإنساني كانت عرضة للنقد لكونها قرارات انتقائية ، كما أن تطبيق أحكام الفصل السابع من الميثاق لمواجهة حالات معينة علي حساب حالات اخري تتمثل في درجة الخطورة والتأثير علي السلم والأمن الدوليين نظرا لاختلاف تعامله معها ففي الوقت الذي يعبر فيه عن قلقه تجاه انتهاكات حقوق الإنسان في الشيشان من طرف روسيا وسكوته عن حملة الإبادة التي قام بها الجيش الروسي عام 1999 والتي هلك فيها عشرات الآلاف من المدنيين (219) ، وقد أدي التغيير الذي حدث لموازيين القوي الدولية نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي إلي تغيير جوهر في أسلوب تعامل مجلس الأمن مع الازمات الدولية مما نتج عنه تطبيق مزدوج للفصل السابع (220)، ففي عدة مناسبات كان تعامل مجلس الأمن مزدوج في حل القضية الفلسطينية وظل مجلس الأمن صامتا عن التجاوزات الإسرائيلية والانتهاكات المستمرة للشعب الفلسطيني وفي حق بعض الدول العربية المجاورة كجنوب لبنان ، ونتيجة لهذه المعايير المزدوجة ملئ بالتخوف وذلك لأن التدخل الدولي علي اساس إنساني سوف ينطوي على المساس بالسيادة الوطنية للدول ، وعلي الرغم من هذا التطور الحادث في ميدان حقوق الإنسان في الفترة الأخيرة فقد طغي الجانب السياسي في التدخل علي الجانب الإنساني في جانبه التطبيقي.

### **الانحراف عن البعد الإنساني للتدخل:**

فليس هناك شك أن الواقع العملي علي الساحة الدولية يؤكد أن عمليات التدخل الدولي الإنساني من جانب الامم المتحدة لم تحقق النجاح المنشود طوال الوقت ،فالتدخل الدولي الذي رفع من راية حماية حقوق الإنسان قد اضر بها من الناحية العملية أشد الضرر ، وتعتبر الأضرار الناتجة عن التدخل الإنساني باستخدام القوة من جانب الامم المتحدة أكبر بكثير من حجم الفوائد ان يمكنها أن يحققها هذا التدخل بالإضافة إلى أنه قد يتم إساءة استخدام هذا التدخل تحت شعار الدفاع عن حقوق

(218)-فلوس ياسين. التدخل في ليبيا بين المشروعية والعدوان، رسالة ماجستير غير منشورة لنيل شهادة الماجستير في تخصص قانون دولي وعلاقات دولية، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، الجزائر 2017، ص ص . 106-111 :

(219)-علي ابراهيم ، حقوق الإنسان والتدخل لحماية الإنسانية، ط 1، دار النهضة العربية، القاهرة

(220)- [مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم ، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، ط 1 ، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص35

الإنسان وحماية الإنسانية لتحقيق أهداف اخري بعيدة كل البعد عن الأهداف الإنسانية المنشودة ، ولا شك أن عمليات التدخل الدولي الإنساني والدفاع عن الشرعية الدولية مثلت للأمم المتحدة فرصة نادرة لترسيخ النظام الدولي الجديد التأكيد قدرتها علي حماية حقوق الإنسان والدفاع عن الإنساني . (221)

### الدوافع المحركة للسلوك الإقليمي

لعبت البيئة الإقليمية المحيطة بليبيا دورا كبير في تطور الأحداث الليبية ، فقد وقفت جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي موقف مساندة للتدخل الدولي الإنساني في ليبيا ، وأما الاتحاد الإفريقي فقد كان موقفه متحفظا من التدخل الدولي الغربي، وسنتطرق لدوافع ومواقف هذه الأطراف الإقليمية من التدخل الإنساني في ليبيا.

#### أ- الجامعة العربية:

لقد كان موقف جامعة الدول العربية حيادي وسلمي من أحداث تونس ومصر، ولكن جاء الموقف من ليبيا مغايرا ونقطة تحول مهمة، حيث تعاطت الجامعة بإيجابية واضحة مع الأزمة الليبية منذ بدايتها، حين اتخذت موقفا رسميا صريحا من الأحداث في ليبيا ينحاز إلى الشعب ضد النظام القائمة (222).

ثم سرعان ما اتخذت قرار في 12 مارس 2011 بالموافقة على فرض حظر جوي على ليبيا من أجل حماية المدنيين ومهد هذا الموقف الطريق لإصدار قرار مجلس الأمن رقم 1973، الذي اعطى قوات حلف شمال الأطلسي صلاحية بفرض الحظر الجوي ومراقبته ولقد كان موقف الجامعة من الأزمة في ليبيا عدة اعتبارات أهمها (223):

- حرص الجامعة على اتخاذ موقف إيجابي بالانحياز المبكر إلي جانب الليبيين، تداركا منها لموقفها السلبي إزاء ما حدث في تونس ومصر، فالزخم الشعبي الذي أوجدته الثورات العربية ، والذي منح الجامعة قدرا ولو يسيرا من الجرأة السياسية، والشعور بالقدرة علي الفعل، والتأثير في مجرى الأحداث، وأنها لم تعد عاجزة واهنة ، كما كان شأنها على مدى العقود الماضية.

- إدراكها أن المعطيات الدولية تشير إلى وجود توافق دولي على التدخل الخارجي في ليبيا، وأن قرارا دوليا في سبيله لإعلان التدخل لإسقاط النظام القائم، وان كان تحت ذريعة حماية الشعب الليبي.

- الدور اللافت والمتصاعد الذي باتت تلعبه دول مجلس التعاون الخليجي وبالأخص دولة قطر داخل أروقة الجامعة العربية، فعلى سبيل المثال جاء قرار الجامعة، فيما يتعلق بالحالة الليبية، بمبادرة خليجية وجدت لها صدى في إطار الجامعة، ونجحت قطر عبر ثقلها في إدارة الجلسات في الحصول على الموافقة على هذه القرارات، رغم رفض دول، وتحفظ أخرى.

علاقات ليبيا الرسمية السيئة مع عدد من الدول العربية، لاسيما دول الخليج العربي، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، أدى هذا الزخم إلى أن تشعر الجامعة العربية بأنها مفوضة سياسيا

(221)-عمار بن سلطان، الامم المتحدة وتحديات النظام الدولي الجديد، عشرية من العلاقات الدولية، مركز التوثيق والبحوث الإدارية، الجزائر، 2001، ص20

(222) جامعة الدول العربية ، ملحق قرار رقم 7360.

(223) سعيد، عبد المنعم : العرب ومستقبل النظام العالمي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987ص58

ومعنويا من الشعب العربي لنصرتة، والوقوف إلى جانبه ضد القمع والظلم والاستبداد الذي تمارسه بعض النظم العربية الحاكمة.

## مجلس التعاون الخليجي

أظهرت دول الخليج التعاطف مع الشعب الليبي لتخليصه من نظام القذافي وهذا التعاطف لم يقف عند حدود المطالبة بمحاسبة "القذافي" على ما ارتكبه في حق شعبه ، بل تأييد أية إجراءات دولية تستهدف تقديم المساعدات الإنسانية و من مؤشرات الاهتمام الخليجي ، هو قيام قطر بتسيير قوافل من المساعدات الإنسانية إلى مدينة بنغازي الليبية وكذلك قيامها بإمداد المدينة بكميات من المنتجات البترولية بقيمة 35 مليون دولار، و اتخاذ خطوات داخل مجلس الأمن الدولي لمنع " القذافي من المضي قدما في جرائمه ، وبالتالي هي تريد أن تكون شريكا أساسيا في ترتيبات ما بعد "القذافي" بليبيا لضمان قيام نظام عربي ليبي يحقق طموح الشعب الليبي(224).

وبالتوازي مع ذلك، دعمت دول مجلس التعاون الثورة الليبية من خلال الاعتراف بالمجلس الانتقالي الليبي، واعتراف قطر به كان أول دولة عربية وخليجية في 28 مارس 2011

كممثل شرعي وحيد للشعب الليبي، وهو ما تمخض بقيام قطر بالمساعدة في تسليح الثوار الليبيين وإدارة شؤون المناطق المحررة من قبضة "القذافي" ولم يقتصر الدور الخليجي في مساندة ودعم الشعب الليبي على الدور السياسي فحسب، وإنما امتد ليشمل الدور العسكري، وهو ما تجلى في الخطوات التالية:

مشاركة أربع مقاتلات قطرية من طراز ميراج 2000 في الدوريات المسلحة، انطلاقا من جزيرة كريت بالبحر المتوسط في إطار التحالف الدولي ضد ليبيا.

مساهمة دولة الإمارات العربية المتحدة بست طائرات من طراز "إف-16" التنفيذ منطقة حظر الطيران، فضلا عن طائرات "أباتشي" و "شينوك" وطواقمها للبحث والإنقاذ.

إرسال السعودية طائرة مراقبة من طراز " أواكس"، وأخرى للتزود بالوقود على أن تكون قاعدتها بمدينة مرسى مطروح قرب الحدود الليبية (225).

فالدافع الخليجي مرتبط بالعلاقات المتوترة بين دول مجلس التعاون الخليجي ونظام القذافي، فالثابت أن العلاقات بين الجانبين كانت علاقات صراع وبالتالي فمن مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي إقصاء "القذافي" عن الحكم في ليبيا وقيام نظام ليبي جديد، يحظى بالقبول والاحترام من جانب شعبه ومن جانب دول المنطقة جميعا.

وهذا الصعود في الدور الإقليمي الخليجي لم يأت من فراغ، وإنما جاء انعكاسا لتوظيف دول المجلس لما تمتلكه من مقومات سياسية واقتصادية تمكنها من التأثير بفاعلية في مجريات الأزمات والمشكلات التي قد تتعرض لها المنطقة العربية عموما، ومنطقة الخليج خصوصا.

## الاتحاد الإفريقي:

( 224 ) عيد ، محمد بدري : الأدوار التدخلية للجامعة العربية في الأزمات الإقليمية، السياسة الدولية، يناير 2012، ص 79.

( 225 ) العجمي، ظافر محمد :دوافع التدخل العسكري الخليجي في ليبيا وتبعاته، العرب القطرية، عدد، 2011، 8327، ص 89.

لقد كان الموقف الأفريقي منذ بداية الأزمة الليبية متحفظا ورافضا لأي تدخل عسكري خارجي في ليبيا وامتنع في البداية عن توجيه أي إدانة مباشرة للقذافي كما لم يعلق مشاركة ليبيا في اجتماعاته. وكان لتصعيد قوات حلف الناتو لعملياتها العسكرية في اتخاذ الاتحاد الأفريقي موقفا متحفظا لتلك العمليات الاستهدافها المواطنين ، وشدد الاتحاد الأفريقي على ضرورة تطبيق حظر الطيران بالقوانين الدولية وبنود قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حيث يرى أن قرار الأمم المتحدة 2793 المتعلق بالشأن الإنساني الذي يقضي بحماية المدنيين قد انتهك عملي حتى في نصه وروحه من قبل قوات حلف الناتو فضلا عن تلك العمليات التي أعاققت مساعي السلام التي قام بها الاتحاد الأفريقي وبقية الدول الأفريقية الساعية لحل الأزمة السياسية في ليبيا بالطرق السلمية<sup>(226)</sup>.

فالمعروف أن الاتحاد الأفريقي وفي محاولة منه لوضع حد لذلك الوضع المتدهور قام بطرح مبادرته التي عرفت بخارطة الطريق الأفريقية، والتي جاءت بعد تشكيل الاتحاد الإفريقي لجنة خماسية مؤلفة من خمس دول إفريقية هي موريتانيا، جنوب أفريقيا، مالي، الكونغو، أوغندا حيث تمكنت تلك اللجنة من صياغة مبادرة شددت فيها على ضرورة الوقف الفوري لكل الأعمال العدائية وفتح حوار بين الأطراف الليبية وضمان إدارة المرحلة انتقالية تقود لتبني إصلاحات سياسية تستجيب لتطلعات الشعب الليبي المشروعة.

وبالرغم من مساعي الاتحاد الإفريقي للخروج من تلك الأزمة لم يتمكن الاتحاد الإفريقي من إقناع قوى المعارضة الليبية بخريطة الطريق الإفريقية مما أدى إلى إخفاق مبادرة الاتحاد الإفريقي، وفي محاولة منا لفهم صمت الاتحاد الإفريقي، هناك مجموعة عوامل مهمة يجب الإشارة إليها<sup>(227)</sup>:

1- يبقى تأثير الاتحاد محدودا بسبب التأثير المالي الواضح لبلدان شمال أفريقيا على ميزانيتها، فموازنة الاتحاد الإفريقي السنوية تصل إلى حوالي 217 مليون دولار، فنجد أن ليبيا هي من بين المساهمين الكبار الخمسة في الاتحاد الإفريقي بالإضافة إلى ذلك، يمتلك القذافي سلسلة فنادق واستثمارات أخرى في كل من بوركينافاسو، زامبيا، أوغندا، التوغو، والغابون، وغيرها، إلى جانب سخائه الكبير مع بعض الأنظمة الإفريقية في محاولة لجلب الدعم له داخل دوائر صناعة القرار بالاتحاد الإفريقي وتخفيف عزلته الدولية.

2- طبيعة العلاقة التي جمعت بين معمر القذافي والاتحاد الإفريقي كمنظمة وكقادة، تلك العلاقة التي كانت شديدة الخصوصية للدرجة التي شعر معها الاتحاد الإفريقي بإمكانية فقدان ليبيا من خلال ابتعادها عن الإطار القاري الإفريقي وانخراطها أكثر في الإطار العربي في حال رحيل القذافي، وهناك مسألة الهوية فسكان شمال أفريقيا غالبا ما يرفضون ربطهم بمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بينما يفضلون أن يكونوا جزءا من الهوية العربية أو المتوسطية أو الإسلامية<sup>(228)</sup>.

## الدوافع المحركة للسلوك الدولي

(226) أخبار مصر ، الاتحاد الإفريقي يدعو إلى إنهاء الأزمة الليبية بالحوار، 2011.

(227) أخبار مصر ، الاتحاد الإفريقي يدعو إلى إنهاء الأزمة الليبية بالحوار، 2011.

(228) عقل ، زياد : الاتحاد الإفريقي والثورة الليبية : البروتوكولات والمصالح، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2011.

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي دورا كبيرا في عملية التدخل الدولي في ليبيا، والذي كان مدفوعا بعدة عوامل مصلحية تحركه نحو ليبيا المنطقة المستهدفة بالتدخل من أبرزها، العوامل السياسية والاقتصادية، وسنقوم بعرض وتحليل دوافع ومواقف هذه الأطراف.

### سيطرة الدول الكبرى على عمليات التدخل:

تعتبر سيطرة الدول الكبرى على عمليات التدخل الدولي الإنساني لها اثر بالغ الخطورة ، حيث أن تجربة التدخل الإنساني في العراق لا يمكن فصلها عن تبعات حرب الخليج الثانية حيث تقضيل الاعتبارات السياسية على الاعتبارات الإنسانية في هذا التدخل العسكري الذي اعتبر وسيلة للضغط على النظام السياسي في العراق ، وذلك لأن التدخل لم يتم من جانب الأمم المتحدة فقط بل تم أيضا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، وكان لكل دولة من هذه الدول مصالح قومية تسعى لتحقيقها والدليل على ذلك منطقة الحظر الجوي في ال منطقة الجنوبية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا منفردتين دون تفويض من الأمم المتحدة والذي اعتبر أنه مساسا بسيادة العراق وخرقت بمبدأ عدم التدخل من الناحية الأخرى، ولقد كان للتدخل الدولي الإنساني في الصومال تدخل عسكري أمريكي تحت مظلة الامم المتحدة لاكتساب الشرعية الدولية وأصبح من الضروري على الأمم المتحدة بعد الانسحاب الأمريكي ان ترث الموقف المعقد في الصومال بفعل الأخطاء الأمريكية في التعامل مع الفصائل الصومالية ، وانعكس هذا الصراع على توجهات وأهداف العملية نفسها والتي اتسمت في كثير من مراحلها بالإضراب وعدم وضوح أهدافها التي تراوحت بين الإغاثة وبين تأمين وصول المساعدات الإنسانية في بعض الأحيان، وبين استخدام الحل العسكري لمواجهة الفصائل الصومالية ونزع سلاحها أحيانا اخري.

ومن الملاحظ أن ممارسات القوات الدولية لم تخل من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وفقا للمعايير الدولية عندما تورطت في أعمال القتل واعتقال الصوماليين، وبررت الامم المتحدة هذه الأعمال بأنها لم تكن مقصودة لأن هدفها كان ” عيديد ” وجماعته ، وقد كان استخدام القوة من جانب القوات الدولية غير منضبط ويفتقر إلي التقدير الدقيق للمسئولية ويعكس تحيزات واضحة بين بعض الأطراف المعنيين على حساب البعض الآخر وهو ما قاد إلي التشكيك في قدرات مجلس الأمن الذي تجاوز نصوص الميثاق وخصوصا ما تضمنه الفصل السابع عند تفويضه الولايات المتحدة الأمريكية مهمة القيام بأعمال الامم المتحدة وعدم تدخله فيما بعد لتصحيح المخالفات الجسمية لحقوق الإنسان التي ارتكبتها القوات الأمريكية والدولية التي تدخلت اصلا لحمايتها (229) وبناء على ذلك أصبح القانون الدولي المعاصر لا يفضل فكرة التدخل الدولي الإنساني لأنها تعد في الواقع محاولة لخلق الاتجاه الاستعماري القديم الذي يبيح التدخل الدولي لعوامل إنسانية في الظاهر ولكن الهدف الحقيقي منها هو فرض السيطرة الاستعمارية على دول افريقيا التي لم يكن يسمح لها بالاستفادة من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وأيضا أن حق التدخل لا يأخذ شكل التحولات الجذرية التي عرفها القانون الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وخاصة تصفية الاستعمار وانتهاء العمل بتقسيم الدول الغربية(230)

(229)-عمر حسين حنفي، التدخل في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2005/2004، ص56

(230)-محمد بن العربي منار ، التدخل الإنساني ومسئولية الحماية ، المحور: السياسة والعلاقات الدولية ، مجلة الحوار المتمدن، العدد 4080، ص25

ولتجنب مخاطر التدخل الدولي الإنساني في التعسف والانتقائية والتسبب بأضرار خطيرة لحقوق الإنسان في ظل طبيعة مجلس الأمن لآبد من تطوير قانون واضح ومحدد يطبق في حالات الانتهاكات الواسعة والجريمة لحقوق الإنسان ومن الممكن أن يستند هذا القانون إلى مجموعة معايير تؤدي إلى تعظيم الجانب الإنساني وتحد من الجانب السياسي<sup>(231)</sup>.

أ-الدوافع الأمريكية:

وفي حالة ليبيا، لم يكن التدخل العسكري الأمريكي في الشأن الليبي بجديد ففي عام 1986 قامت الولايات المتحدة بغارات جوية على طرابلس وبنغازي استهدفت القيادة الليبية، ولم تتوقف عند ذلك الحد، بل فرضت عقوبات اقتصادية ضدها وجمدت الودائع الليبية وأمرت شركاتها-الأمريكية بالتوقف عن العمل في ليبيا، وقد انتهجت وسائل عديدة لتنفيذ سياستها تجاه ليبيا وتحقيق أهدافها ولاسيما الاقتصادية التي تجسدت بأوضح صورها عندما فرضت عقوباتها الاقتصادية ضد ليبيا عام 1986. بمعنى أن هذا الوضع برمته تبلور نتيجة تصميم ليبيا على مناهضة النفوذ الأمريكي والمواقف الأمريكية واستعدادها-أي ليبيا-لاستخدام الأدوات الدبلوماسية التقليدية كمواردها المالية وغيرها من الأدوات لمواجهة الولايات المتحدة وحلفاءها، يقابل ذلك الأهداف والمبررات الأمريكية ضد ليبيا فكانت سياسة المواجهة بين الطرفين<sup>(232)</sup>.

وفي عام 1988 حصل انفجار لطائرة بان أميركان فوق لوكربي في اسكتلندا وقد أوقع الحادث 270 قتيلًا ، وبدأت بعد الحادث سلسلة من التحقيقات الطويلة إلا أن الاتهام الدولي وخاصة الأميركي البريطاني الفرنسي لليبيا لم يأت إلا في عام 1991، على أنها المسؤولة عن حادثة لوكربي ، فأصدرت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا بيان ثلاثي طالب ليبيا بتسليم المتهمين في حادثة لوكربي ومحاكمتهم في اسكتلندا أو الولايات المتحدة ، إلا أن ليبيا نفت أي تورط لها في الحادث، ورفضت تسليم المتهمين مؤكدة أن تلك العملية تتناقض مع السيادة الليبية.

ومن ثم قامت الولايات المتحدة بتحويل القضية لمجلس الأمن الدولي وأصدر مجلس الأمن قرارين بشأن القضية واتخذ إجراءات عقابية ضد ليبيا ، وفي عام 1999 أعلن عن موافقة القذافي تسليم المتهمين، وتم تعليق العقوبات عن ليبيا ودفعت ليبيا تعويضات لعائلات الضحايا.

إن الولايات المتحدة أعادت ترتيب استراتيجيتها وأولوياتها، وإعادة ترتيب الخارطة السياسية العربية بما يحقق مصالحها ومصالح حلفاءها، فتغير السياسة الأمريكية إزاء المنطقة العربية أسهم نسبي في جعل الحراك السياسي ممكنا من خلال التخلي عن دعم الأنظمة الدكتاتورية ودعم المعارضة.

ويتساءل "هنري كيسنجر" في مقال بصحيفة واشنطن بوست عن مدى جدوى ما وصفه بعقيدة التدخل الأميركي الجديدة تحت اسم "التدخل الإنساني في الشرق الأوسط، وقال:

هل تحل إعادة البناء الديمقراطية محل المصالح القومية كمرشد للسياسة الخارجية في الشرق الأوسط؟، وهل إعادة البناء الديمقراطية هي ما تمثله الربيع العربي بالفعل؟

ويقول كيسنجر إن الولايات المتحدة التي تراجعت عن جهود عسكرية في العراق وأفغانستان قامت على أسس الأمن القومي الأميركي تتخرط مجددا في عدة دول في المنطقة باسم التدخل الإنساني، ويضيف أن الإجماع الراهن هو أن الولايات المتحدة ملزمة أخلاقيا بالاصطفاف إلى جانب

(231)-سرمد عامر عباس، معالجة الفجوات في نظام الحماية الدولية للاجئين والنازحين في إطار نظرية مسئولية الحماية

(232) (العروسي، محمد عصام : الحراك السياسي العربي هل هو بداية لعقد اجتماعي جديد؟، مجلة المستقبل العربي ، العدد 39، السنة 34، 2011.

الحركات الثورية في الشرق الأوسط، كنوع من التعويض عن سياسات الحرب الباردة التي تعاونت في إطارها مع حكومات غير ديمقراطية في المنطقة لأسباب أمنية (233).

ليس لأن هذه الأنظمة كذلك، بل لأن وجودها لم يعد يحقق المصالح الأمريكية حيث أظهرت النخب السياسية مقدرتها ضعيفة على إدارة موارد البلاد التي تحكمها وتعرضها باستمرار لتحديات داخلية لا تتجح في معالجتها بغير العنف، وهذا ما سوف يجعل من التدخل في شؤون الدول أمراً وارداً أكثر من ذي قبل، وبصورة متزايدة باستمرار، وهو ما سوف يدفع الرأي العام أيضاً إلى القبول بشكل أكبر بمثل هذه التدخلات، وربما إلى تقنينها بصورة أدق في المرحلة القادمة في إدارة الأمم المتحدة لإضفاء شرعية دولية مباشرة عليها.

فالولايات المتحدة والقوى الغربية التي انتقدت لتقاعسها عن مساندة الانتفاضات العربية، تبنت مبكراً مواقف مناوئة للنظام الليبي الذي دخل دائرة أعدائها مبكراً والتحق بدائرة حلفائها متأخراً جداً حيث صبت عليه جام غضبها ليغفر لها ما سبق، وهناك جملة من الأسباب المتداخلة التي جعلت أمريكا تتحرك ضد ليبيا وتعمل على استصدار القرار الأممي 1973 وتطبيقه، ويمكن حصرها في الأسباب الآتية (234):

1- ارتكاب القذافي لخطأ استراتيجي تمثل في استخدامه القوة المسلحة ضد المنتفضين الذين تحولوا إلى متمردين مسلحين، ليسقطوا مرغمين في فخ عسكرة الانتفاضة وأصبح على أمراً اتخاذ موقف إزاء حرب أهلية تلوح في الأفق في بلد نفطي يتوسط بلدين خرجا للتو من انتفاضتين ناجحتين، فكان من الضروري الحفاظ على نوع من الاستقرار بالتدخل في ليبيا للتعجيل بإيجاد حل للأزمة.

2- الحسابات التاريخية والاستراتيجية مع نظام القذافي: فقد عرف عن نظام القذافي تمويله لحركات انفصالية وعناصر وعمليات إرهابية مست المصالح الأمريكية، وبالرغم من صورة الرضوخ لنظام القذافي سيما بعد اتفاق 2003 بالإعلان عن تخلي ليبيا عن أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها، فوافقت على فتح منشأتها للمفتشين الدوليين مقابل حماية النظام).

3- التزمت ليبيا بموجب نفس الاتفاق بتدمير كل ما تملكه من صواريخ يفوق مداها 351 كيلومتراً بمعنى أمن النظام على حساب أمن الدولة، وبدعم حيازتها لها مستقبلاً ؛ وبهذا فإن القوى المتدخلة متيقنة من أنها لا تملك صواريخ تهدد طائراتها أو حتى أراضيها.

4- يعد النفط عاملاً حاسماً ليس من أجل السيطرة عليه فحسب وإنما لضمان موضع قدم للشركات النفطية الأمريكية، وضمان التعويض، فثراء ليبيا النفطي يطمئن القوى المتدخلة بأن مجهودها العسكري سيدفع نقداً بطريقة أو بأخرى مشاريع إعادة الإعمار، استثمارات، تسليح... وهذه مسألة حساسة بالنسبة لقوى تعيش أزمة مالية خانقة.

التدخل في ليبيا بغطاء أممي كان مناسبة ثمينة لأميركا لتكفر عن ذنوبها في العراق، ولتظهر للعالم أن عهد التحرك الأحادي قد ولى، وأنها تعمل مع "المجموعة الدولية" عبر مجلس الأمن وبعطاء عربي، على أساس أن الجامعة العربية طالبت بفرض منطقة الحظر الجوي، ولأول مرة يسمع فيها للأمم المتحدة صوت وتستجيب المجموعة الدولية لطلب تتقدم به الجامعة العربية بعدما حاولت الأخيرة منذ عقود أن تضغط على المجموعة الدولية لتفعل الشيء نفسه في فلسطين، وهنا تكمن الانتقائية التي ستضع " المجموعة الدولية أمام استحقاق أخلاقي/قيمي في غاية الصعوبة ؛ حيث أن

(233) كيسنجر، هنري : هل هي عقيدة جديدة للتدخل، واشنطن بوست 2012..

(234) نبلوك تيم : العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط : العراق ليبيا - السودان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،

الواجب الأخلاقي حماية المدنيين يقوم على صلاحيات جغرافية لا حدود لها، فكيف به أن يقفز على بؤر دون سواها

## ب-دوافع الاتحاد الأوروبي:

أكدت الأزمة الليبية مجدداً أن الاتحاد الأوروبي لا يتكلم بصوت واحد وأنه يبقى متعددًا سياسيًا رغم تحالفه اقتصاديًا، فأول نتيجة لهذه الأزمة هي تصدع محور باريس- برلين (عكس ما حدث إبان الغزو الأميركي للعراق) ، فقد امتنعت ألمانيا عن التصويت في مجلس الأمن وبقيت خارج العملية برمتها، فرغم أن ليبيا تزودها بحوالي 70% من حاجياتها من النفط ، فإنها رفضت التدخل العسكري واعتبرته غير مجد.

كما أن ألمانيا تعتبر أهداف التدخل في ليبيا غامضة، وأن ما يحدث فيها لا يهدد أمن الدول الغربية. ويساندها في ذلك رأيها العام الراض بأغلبية ساحقة لمشاركتها، بيد أن الرأي العام ليس بالحاسم لأن ألمانيا شاركت في حملة كوسوفو رغم معارضته، فضلا عن ذلك فإن الموقف الألماني المتحفظ من التدخل في ليبيا لا يخلو من دافع اقتصادي أيضا، إذ تقود ألمانيا حملة تقشف في أوروبا ولا ترى الوقت مناسب لصرف أموال أوروبية في عملية عسكرية هي آخر ما يحتاج الاتحاد إليها في زمن البقرات العجاف "وهكذا فعلت الأزمة الليبية فعلتها في البنيان السياسي الأوروبي.

وبالنسبة لإيطاليا نجد رئيس وزرائها السابق بارلسكوني ووفقا للسلوك الإنساني أول المؤيدين للتدخل الدولي الإنساني في ليبيا، وذلك عندما رأى الأرض قد تزلزلت تحت أقدام القذافي ، وكان أحد الذين ذهبوا يسهمون في صناعة الزلزال(235).

ولنركز على فرنسا تحديدا بحكم انخراطها - إلى جانب بريطانيا- المثير للانتباه في هذه العملية، ولانتمائها المتوسطي ونفوذها الإفريقي، فقد قادت فرنسا منذ الوهلة الأولى الحملة التحريضية ثم التعبوي للحشد الدولي من أجل التدخل في ليبيا معتمدة في ذلك أيضا على موقف الجامعة العربية التي بدأت تسمع لها لأول مرة في تاريخها شأنها شأن أمريكا، فصرح ساركوزي في 15 فيفري 2011 قائلا القذافي يجب أن يرحل وأضاف فيما يتعلق بالتدخل العسكري ستنتظر فرنسا في أي مبادرة من هذا النوع ما يؤكد النية المبينة لدى فرنسا وحلفائها في تشكيل جبهة عريضة من أجل التدخل العسكري فيما بعد وهو ما تم فعلا).

## الناو تدخل لحماية المدنيين وليس لإقامة الديمقراطية :

جاء قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي خول استخدام القوة في ليبيا بأن الهدف من التدخل هو حماية المدنيين والمناطق الأهلة بالسكان الواقعة تحت تهديد الهجوم، وهذا هو الموقف الذي تحقيقه فعلا .وقف مستشارو أوباما حينها أمام خيارين للقيام بالعمل العسكري، إما فرض منطقة حظر الطيران والتي لم تنفع بحد ذاتها بوقف دبابات القذافي أو اتخاذ قرار أوسع من شأنه أن يسمح للولايات المتحدة وحلفائها لاتخاذ المزيد من التدابير، بما في إنشاء ما يعتبر منطقة حظر تجوال حول مناطق انتشار المعارضة المسلحة. وبالمحصلة اختار الرئيس الأمريكي الانصياع للقرار الأخير (236).

(235) بيبرس ، سامية : المبادرة الليبية للتخلي عن أسلحة الدمار الشامل ومستقبل الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد118، 2004، ص 183.

(236) شادي حميد، لإقرار التدخل الدولي في ليبيا لم يكن خاطئا/نون بوست

سا 15:08، 12/09/2017، يوم لوحظ: http://www.noonpost.org/content/11148 عن ن

## تدخل الناتو في الأزمة الليبية

لم يكن قرار الناتو بالتدخل في الأزمة الليبية أمرا يسيرا بالنظر إلى خبرات الحلف في الأزمات السابقة. ومن ثم فقد كان لتدخل الناتو في الأزمة مرجعية إقليمية ودولية وعوامل أخرى خاصة بالحلف ذاته.

### المرجعية الإقليمية والدولية :

على الرغم من صدور قرار مجلس الأمن رقمي 1970 و1973 بشأن الحالة الليبية ومضمونها إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وحظر الأسلحة والسفر، وتجميد الأصول الليبية في الدول الغربية، وإقامة منطقة حظر طيران جوي في الأجواء الليبية، فضلا عن قرار الجامعة العربية رقم 7298 بتاريخ 02 مارس 2011 بشأن الطلب من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي، وإقامة مناطق آمنة في الأماكن التي تتعرض للقصف.

**قال الأمين العام للحلف أن "تحرك الناتو ضد النظام الليبي كان بمقتضى تفويض قوى من مجلس الأمن ودعم أوضح من دول المنطقة، وهو مزيج نادر لم نشهده في مواقف أخرى. ولا شك في أن السيطرة الأوروبية على المنطقة، إبان أعوام القرنين التاسع عشر والعشرين، ومن شأنها تعزيز استمرارية مشاعر الشك والريبة في السياسات الغربية عموما اتجاه المنطقة العربية. حتى وإن كان بغطاء أممي مدعوم بتأييد عربي. "شكل الوجود الأطلسي بليبيا بعد القذافي : جاء في الرؤى الأكاديمية الصادرة عن الحلف إبان الأزمة الليبية ومضمونها أن رحيل نظام القذافي لا يعني بالضرورة استقرار الدولة، حيث لا تزال بحاجة إلى الجهود الدولية لبنائها إذ تفنقر لهياكل ومؤسسات الحكم التي تعد عناصر ضرورية للأمن والاستقرار. وفي ظل عدم وجود جيش نظامي في ليبيا حيث أن الكتائب الأمنية التي كانت تتبع للرئيس الليبي هي أهم أركان الهيكل الأمني غير الرسمي للسلطة، ويقود معظمها أبناء القذافي. فإن الفرصة تبدو مواتية للناتو لتكرار تجربتي أفغانستان والعراق وهو ما يتيح للحلف نفوذا هائلا فيها وربما كان قرار إيفاد خبراء أمنيين من أعضاء الحلف الخطوة الأولى ضمن هذه الاستراتيجية التي أشار إليها صراحة الأمين العام للحلف "أندريس فوج راسموسن" بالقول: "إن الرئيس الأمريكي باراك أوباما أعلن سياسة بعيدة المدى لدعم الإصلاح الديمقراطي والتنمية الاقتصادية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط وبإمكان الناتو تقديم إسهامات فريدة في هذا المجال. حيث ستشكل المؤسسات الدفاعية والأمنية الحديثة الخاضعة بشكل كامل للمساءلة من جانب سلطات منتخبة ديمقراطيا، أولوية حيوية أمام ليبيا كشریک في الحوار". المتوسط (237)**

### التدخل الفرنسي والبريطاني في ليبيا

#### أ- التدخل الفرنسي :

كان الحذر هو رد الفعل الأولي لفرنسا على اندلاع العنف في ليبيا في 15/02/2011، وعندما سئل لوران واكيز من وزارة الخارجية الفرنسية. قال: "إن شغلنا الحقيقي هو ضمان أمن المواطنين الفرنسيين في ليبيا، وأنه على الرغم من أن عنف الحكومة الليبية "غير مقبول". فإن فرنسا لن "تنخرط في أي عملية تدخل".

**"ب-التدخل البريطاني:**

(237) أشرف محمد كشك ، حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية، السياسة الدولية، العدد 185 ، يوليو

حينما تنامي العنف في ليبيا كانت حكومة "ديفيد كاميرون" مترددة في البداية في اتخاذ إجراء، حيث كانت ترفض عقوبات الاتحاد الأوروبي ضد نظام القذافي، لكن في غضون أقل من شهر انضمت حكومة كاميرون إلى حليفها الفرنسي في القيام بدور رئيسي فيما كان سيعرف بعملية "الحامي الموحد". فقد نشرت المملكة المتحدة 37 طائرة شاركت اعتباراً من 19 مارس 2011 في أكثر من 3000 طلعة في مضمار الحملة الجوية<sup>(238)</sup>

### المبحث الثاني: سيناريوهات الازمة الليبية

#### سيناريوهات ليبيا ما بعد القذافي بعد انتهاء التدخل الدولي الإنساني في ليبيا

بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2016 بتاريخ 27/10/2011 سقوط نظام معمر القذافي وضع ليبيا في مرحلة جديدة يكتنفها الكثير من الغموض والمصير المجهول لشكل الدولة ما بعد القذافي، ومدى إمكانية تجاوز هاته التحديات، مما يخلق العديد من السيناريوهات لهذه المرحلة ومن بين هذه السيناريوهات، سيناريو بناء الدولة الليبية وتجاوز تحديات المرحلة الانتقالية، كما يمكن لسيناريو تقسيم ليبيا إلى دويلات أن يكون في الحسبان، بالإضافة إلى هذه السيناريوهات يمكن السيناريو استمرار المرحلة الانتقالية وإعادة تدخل دولي جديد في ليبيا خاصة بعد دخول "داعش" إقليم ليبيا.

#### المطلب الأول: سيناريو الكارثي الحرب الأهلية والتقسيم

كما يعد سيناريو تقسيم ليبيا من أبرز وأقرب السيناريوهات المحتمل حدوثها في ليبيا بعد الأزمة والتدخل الدولي الذي أدى إلى سقوط نظام القذافي، وذلك لتوفر عدة اعتبارات سياسية واجتماعية وعسكرية على الأراضي الليبية<sup>(239)</sup>، فالواقع الجغرافي لليبيا الذي أتاح في الماضي قيام ثنائية إقليمية، والمتمثلة في إقليم برقة وطرابلس وكذا بروز إقليم فزان في الجنوب، والذي على أساسه نشأت ليبيا الحديثة بعد الاستقلال كدولة اتحادية فيدرالية قبل التوحد في دولة مركزية، قد يجعل ليبيا أمام احتمال قوي للانقسام السياسي أو القيام دولة هشة تتعدد فيها مراكز القوى السياسية، ففي ظل تواصل القتال دون وجود ضربة حاسمة لصالح أي طرف من الأطراف، يمكن تصور أن تنقسم ليبيا إلى دولتين أو ثلاث حيث ستكون النتيجة المزيد من المعاناة والخسائر في الأرواح، كما ستسعى القبائل من كلا الجانبين إلى الانتقام لنفسها من أعدائها مما يهدد بتكرار نموذج العراق والصومال<sup>(240)</sup>.

كما يزيد من احتمال حدوث هذا السيناريو هو عنصر الانتماءات والولاءات القبلية اذ يعتبر النظام القبلي من أبرز العوامل التي أثرت في الحياة السياسية في ليبيا، كما تعد القبيلة عنصراً أساسياً من مكونات المجتمع المدني الليبي، فبعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي، ظهرت الاختلافات القبلية خاصة بين القبائل الشرقية والغربية إضافة إلى القبائل الجنوبية، وتعتبر ظاهرة النزاعات القبلية ليست بالجديدة في ليبيا، بالإضافة إلى ظاهرة الثأر بين القبائل خاصة مع تزايد انتشار الأسلحة والمعدات العسكرية وسهولة الحصول عليها، فهناك ما يقارب 120 قبيلة لكل قبيلة ميليشيات مسلحة تابعة لها، مما يزيد من الاضطرابات والمواجهات الدامية وسهولة حدوثها خاصة في ظل التنوع العرقي والقبلي بين القبائل العربية والقبائل البربرية في بلدي زوارة والجميل في الغرب، إضافة

<sup>(238)</sup> جيسون دافيدسون، فرنسا وبريطانيا و التدخل في ليبيا: تحليل متكامل، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و I البحوث الإستراتيجية، ط1، 2014، صص 14-23

<sup>(239)</sup> علاء الدين زردومي، مرجع سابق، ص 145.

<sup>(240)</sup>. براهيم منشأوي، مستقبل غامض: دولة في ليبيا في ضل تنامي خريطة الجماعات المسلحة، مركز العربي للبحوث والدراسات، متاحة على الموقع [www.asrsug.org/6890](http://www.asrsug.org/6890) قامت بزيارة يوم 21/05/2016 على الساعة 22:15.

إلى الصراعات الساخنة في منطقة جبل نفوس، وحملات الانتقام بين قبائل مدينة مصراته ضد مناطق قاتلت إلى جانب نظام القذافي وقبيلة القذافة والقبائل الموالية لها. (241)

إضافة إلى كل هذا يتوزع المشهد السياسي الليبي على خمسة قوي سياسية هي القوى الملكية المنحدرة من الملك إدريس السنوسي، القوي القومية العربية المتشكلة في سبعينات القرن الماضي والتي خذلها القذافي، والقوي الإسلامية وهي مقسمة إلى تيارين، تيار يمثل الإخوان المسلمون "حزب العدالة والبناء" أما التيار الثاني فتمثله الحركات الجهادية المجموعة الإسلامية المقاتلة، الحركة الإسلامية للشهداء، مجمعة انصار الله، وأخيرا الحركة الشعبية والتي قامت بدور كبير في تجبير الثورة الليبية، إذ يعتبر هذا الاختلاف الفكري والثقافي بين هذه التيارات المختلفة عاملا قد يدخل ليبيا في متاهات وصراعات لا يحمد عقباه ما قد يجر ليبيا إلى التقسيم (242).

### المطلب الثاني: سيناريو الخطي المرحلة الانتقالية

ما تمر به ليبيا من أحداث يومية يجعل من سيناريو استمرار المرحلة الانتقالية لفترة طويلة، وكذا إمكانية إعادة تدخل دولي آخر في ليبيا من السيناريوهات المحتمل حدوثها، وذلك لما يحدث في ليبيا من تأخر في ملئ الفراغ السياسي و عدم اتخاذ سياسات أمنية قوية وفعالة لتجاوز المرحلة الانتقالية، مقابل ذلك الانتشار الكبير للأسلحة والتوسع في إنشاء الكتائب العسكرية، ما يعزز ويزيد من احتمال بروز الخلافات ويضاعف من مخاطرها، إذ تشير معلومات، على أنه من ينتسبون للكتائب الأمنية داخل المدن يفوقون في عددهم عناصر الأمن الوطني والأمن الوقائي بعدة أضعاف (243). كما أن إخبار المؤسسات الأمنية وانتشار السلاح في المجتمع الليبي، سيشكل فرصة لبروز الجريمة المنظمة وانتشار عمليات الانتقام والثأر ضد الجماعات التي وقفت ضد الثورة، وقد اعترف بعض السياسيين أن الملف الأمني يعد من أخطر الملفات التي ينبغي معالجتها لما لها من انعكاس على استقرار الأوضاع في ليبيا (244).

كما تلعب الجهوية القبالية دورا واضحا منذ سقوط القذافي، حيث ظهرت الكثير من الأصوات المتحدة باسم مناطقهم وقبائلهم، والتنافس فيما بينهم يجعل الوضع يتطور إلى صراعات ومواجهات مسلحة بين العديد من القبائل على خلفية رؤية كل منها للمقترحات الحكومية، ما يجعل الخروج بقرارات توافقية يتطلب فترة زمنية طويلة، وذلك لأخذ رأي جميع الأطراف وموافقتها، إن لم يكن ذلك مستحيلا في ظل التوتر المستمر (245).

إمكانية وقوع سيناريو تدخل أجنبي آخر في ليبيا، وذلك بداعي محاربة الجماعات الارهابية.

### المطلب الثالث: سيناريو تفاولي قيام دولة القانون

بالرغم من إنحراف الانتفاضة الليبية عن مسارها السلمي وتحولها إلى صراع مسلح بين نظام القذافي والمحتجين مما أدى إلى تدخل الدولي لحل هذه الأزمة، عن طريق مجلس الأمن وحلف الناتو، والذي انتهى بمقتل العقيد معمر القذافي، بالرغم من كل هذا يبقى سيناريو بناء دولة القانون من السيناريوهات المحتملة في ظل المساعي الدولية لذلك. (246)

بعد سيطرة المعارضة على الشرق الليبي أعلنوا قيام الجمهورية بقيادة المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، بصفته الممثل الشرعي للشعب الليبي، من أجل تحقيق أهداف الثورة وبناء دولة القانون

(241). علاء الدين زردومي، مرجع سابق، ص 170.

(242).. تيسير ابراهيم قديح، مرجع سابق، ص 170.

(243). د. علاء الدين زردومي، مرجع سابق، ص 147.

(244). تيسير ابراهيم قديح، مرجع سابق، ص 171.

(245). د. علاء الدين زردومي، مرجع سابق، ص 148.

(246). علاء الدين زردومي، مرجع سابق، ص 158.

ومؤسسات ديموقراطية بدلا من الفوضى، وكذا رفع الغبن عن المواطنين الليبيين وتطبيق مبادئ حقوق الإنسان والاستفادة من إمكانيات ليبيا الاقتصادية في تنمية الوطن، حيث تمثلت مهام المجلس الوطني الانتقالي في ضمان سلامة التراب الوطني والمواطنين (247)

- تنسيق الجهود الوطنية للعمل على عودة الحياة المدنية إشراف على الانتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد يطرح للاستفتاء الشعبي.

- الإشراف على المجلس العسكري بما يضمن التحقيق العقيدة الجديدة للجيش الوطني الليبي للدفاع عن الشعب وحماية حدود ليبيا.

- لابد من تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية، حيث تعتبر هذه الخطوة من أهم الخطوات التي يجب اتخاذها في ليبيا من أجل وضع أسس الدولة الحديثة، حيث تمثل هذه العملية الدرب الفعلي لإرساء نظام ديموقراطي حقيقي في ليبيا، حيث يجب أن تتوفر مجموعة من الظروف للوصول لذلك نذكر منها:

- إيجاد وتكوين أحزاب سياسية فعالة ونشيطة ومدركة لمتطلبات المرحلة الانتقالية وذلك من أجل خلق جو من الديموقراطية، وذلك من خلال نقل التنافس السلطوي بين القبائل والمليشيات إلى عمل سياسي منظم داخل الأحزاب السياسية تضبطها أسس وقوانين، من خلالها يتم اختيار الأشخاص الذين يمكنهم قيادة الدولة وذلك وفق انتخابات حرة يحكمها القانون.

- اختيار حكومة الانتقالية ومجلس للترتيب للانتخابات شرط ضروري وسياسي من أجل إجراء انتخابات تخرج ليبيا من المرحلة الانتقالية، حيث يجب توفر شروط في هذه الحكومة كالكفاءة والمصداقية والخبرة اللازمة في التسيير وتدبير بالإضافة إلى كل هذا يعبر وضع وصياغة الدستور أهم نقطة لبناء دولة القانون وذلك من أجل تنظيم الشؤون السياسية والقانونية، فهذه الخطوة تعتبر من أهم المراحل في بناء دولة ديموقراطية يحكمها القانون في ليبيا، وذلك لأن الدستور هو أكبر سلطة في الأنظمة الديموقراطية فهو المنظم للأطر المؤسساتية داخل الدولة والحامل لحقوق مواطنيها (248).

وما يساهم في احتمال وقوع سناريو بناء الدولة في ليبيا، حدود تغييرات الداخلية بعد الثورة فتحت حلقات لا ترتبط بتغيير النظام إعادة صياغة عقد الاجتماعي جديد يشكل الدولة في ظل تنوع قبلي وإيديولوجي، بما يساهم في إعادة تفكير في التواصل مع الدائرة العربية على أسس قومية (249)

## خاتمة

من خلال بعض متغيرات هذه الدراسة أتضح أن المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه التدخل الإنساني هو استخدام القوة العسكرية بهدف حماية حقوق الإنسان ومنع حدوث انتهاكات جسيمة وصارخة لهذه الحقوق. لكن المؤسف أنه يخضع لاعتبارات سياسية شديدة الانتقائية. من الدوافع والمسوغات ما

(247).. نور الدين حتوت، التدخل الدولي وضمائم الالتزام الدولي الإحترام حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 229.

(248).. علاء الدين زردومي، مرجع سابق، ص 159.

(249). نور الدين حتوت، التدخل الدولي وضمائم الالتزام الدولي باحترام حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 230.

يمكن أن تحفز القوى المهيمنة على التدخل في المناطق الازمات والنزاعات باسم حقوق الإنسان، ولعل أقوى تلك المسوغات هي المصلحة والمنافسة والحصول على مناطق النفوذ بين الدول القوية داخل الأمم المتحدة ولاسيما الولايات المتحدة. أي أن الدافع الإنساني ليس هو الهدف الأساسي للتدخل الإنساني وإنما هو ستارٌ تخفي وراءه الدول القوية مصالحها وأهدافها. لقد كشفت عملية التدخل العسكري في ليبيا من الناحية الاستراتيجية بأنها حرب مصالح بامتياز قبل أن تكون حرب حماية القيم الإنسانية. فالتدخل الأممي في ليبيا كان تحت المسوغات الإنسانية والمسؤولية الأخلاقية للمجتمع الدولي، سوى أن الأبعاد الأمنية والاقتصادية والأهمية الاستراتيجية لليبيا، كان لها أثر كبير في فاعلية التدخل وسرعته في ليبيا تحت المسمى الإنساني، والصراع الدولي على مناطق النفوذ الاقتصادية، والإرباك الذي سببه القذافي للدول الغربية وسياساتها في أفريقيا كانت وراء التسريع بالعملية العسكرية الأمريكية والأوروبية في ليبيا. إذ أن سياسات القذافي الاقتصادية في السنوات الأخيرة قبل سقوطه، عرفت نوع من التهميش شركات الصناعة الغربية، وهذا ما جعل هذه الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تبدي استيائها من هذه السياسات في ليبيا، جملة هذه الأسباب شجعت هذه المنظومة الدولية في انتهاز فرصة التخلص من نظم مغامر وغير مستقر في محدداته السياسية، وبالتالي انتهزت فرصة التدخل الإنساني لتكون قريبة من معادلة التفاعل السياسي، ومحاولة صياغة النظام السياسي الجديد في ليبيا، وذلك للحفاظ على مكاسبها العسكرية والسياسية والاقتصادية، من خلال التحكم في قنوات اتخاذ القرار، كي تكون أكثر تأثيراً ونفوذاً خدمة لمصالحها.

اتضح أن مبدأ التدخل الإنساني ليس متغير طارئ على واقع العلاقات الدولية المعاصرة، بل أصبح بصورة كبيرة عصا تستخدمه القوى الكبرى للنيل من أي نظام أو دولة لا تتماشى واعتبارات سياساتها، وقلما تم اللجوء إلى هذا المبدأ لتأديب الأنظمة المستبدة في حق شعوبها. وفي إطار هذا الوضع المتداخل والمعقد، الذي لم يسعف في خدمة الواقع الليبي، إذ فتح الساحة الليبية على تأثيرات عميقة أتت على بنية الدولة الأمنية والسياسية والتنمية، خصوصاً في ظل تجاذب إقليمي، يسعى للإطاحة بها، فإن أي دولة تسعى لتجنيب ذاتها آثار التدخلات الخارجية السلبية، فلا بد أن تحصن جبهتها الداخلية بمزيد من الشراكة والتوافق والتعايش

**وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها:**

1. علي الرغم من ان معظم دول العالم تنتشد حقوق الانسان وخاصة الكبرى، الا انه مازال هناك انتهاكات كبيرة لحقوق الانسان في معظم دول العالم، والمفارقة هنا ان هذه الدول الكبرى تستغل انتهاكات حقوق الانسان في هذه الدول كذريعة للتدخل واحداث انتهاكات اكبر.
2. ان قواعد القانون الدولي مازالت قاصرة عن مد يد العون لسائر الدول بنفس القدر من الانصاف اذ نلاحظ انها لا يتم العمل بها او تفعيلها الا اذا كانت تخدم مصالح الدول الكبرى فقط وكأنها وضعت لترعي مصالح الدول الكبرى وتلحق العقوبات بتلك الدول التي لا تقوي على الاعتراض.
3. لا تمتلك قواعد القانون الدولي حتى الان القوة الالزامية التي تستطيع من خلالها فرض العقوبات على الدول المخالفة ولكن الدول الكبرى تمتلك هذه القوة وهذا ما جعلها لديها الصلاحية لخرق قواعد القانون الدولي دون مجال لاعتراض الدول الأخرى.
4. أصبح توظيف مبدأ التدخل الإنساني بمثابة الأداة السياسية التي تستخدمها الدول الكبرى لتحقيق مصالحها وليس لتخليص الإنسانية من ويلات الحروب والصراعات كما تدعي.
5. يتضح ان التدخلات التي حدثت في ليبيا كانت بعضها في مصلحة الازمة وكان مكتسبا للشرعية ولكن معظمها كان غير مشروع ويمثل تحايلا على القانون واستغلالا للازمة لتحقيق مصالح معينة بعيدة تماما عن الغرض الاساسي للتدخل.

6. يتضح لنا بما لا يدع مجالاً للشك ان هناك علاقة قوية بين مصالح الدول الكبرى والتدخل الدولي الانساني في ليبيا تحت مظلة مجلس الامن، حيث ان ليبيا كانت محل اطماع القوي العظمي لاسيما الولايات المتحدة وفرنسا وبالتالي يمكن تفسير هذا التدخل الموصوف بأنه انساني من خلال متغير النفط وطبيعة العلاقة مع النظام الليبي.

7. واخيرا يمكن القول ان هذا التدخل الانساني في ليبيا لم يأخذ من الانسانية سوي الاسم فقط وان كل ما حدث في ليبيا كان عكس المزعم تنفيذه بل كان خرقا صارخا لسيادتها، وان المحرك الاساسي لهذه القوي الكبرى في اي دولة هي مصالحها فقط وأنها تنظر للاعتبارات الانسانية على انها تلك العصا السحرية التي تحقق لها السيادة والنفوذ الدولي وتبيح لها التدخل في شؤون الدول وانتهاك سيادتها.

### التوصيات:

1. إذا كان لابد من التدخل الانساني فيجب أن يكون هناك اجماع دولي حول حتمية هذا التدخل وتقديم ضمانات بأن يكون له قواعد يتم في سياقها ولا يتخطاها.
2. يجب عدم استخدام القوة العسكرية في التدخل واللجوء إلى أساليب سلمية أكثر فاعلية.
3. يجب على الدول الكبرى والمنظمات الدولية والاقليمية عدم تسييس حق التدخل الإنساني من خلال استغلاله كذريعة للتدخل في الدول وتفتيت النسيج الاجتماعي وتوظيفه للتدخل في الشؤون الداخلية للدول.
4. يجب على المنظمات الدولية والإقليمية التنسيق مع الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، بحيث تقوم المنظمات الدولية الإنسانية بإخطار الأمم المتحدة بأي انتهاكات لحقوق الإنسان حول العالم، ومن ثم يتم اتخاذ ما هو مناسب من قرارات، وبالتالي تضيع على الدول الكبرى فرصة التدخل في الدولة المعنية باسم الإنسانية لتحقيق أغراض سياسية.

## المراجع:

### الكتب

- جون بيليس، و ستيف سميث. (2004). عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث. أبو ظبي: مركز الخليج للأبحاث.
- مصطفى محمد حافظ غانم، الوجيز في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية القاهرة، 1979،
- عبد القادر بوراس، التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2009 .

- محمد يعقوب عبد الرحمان، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2004.
- أبو هيف، علي صادق، القانون العام، الإسكندرية، 1992م.
- خير الله، خالد محمد، السيادة في القانون الدولي بين الأبعاد القانونية والأبعاد السياسية بتركيز على التدخل باسم حقوق الإنسان.
- د. مصطفى عبد الله أبو خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية: مفاهيم مختارة، دار الجماهيرية للنشر والإعلان.
- ريمون حداد، العلاقات الدولية، دار الحقيقة، بيروت، 2000.
- جوزيف ناي الابن، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة أحمد الجمل ومجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997،
- جون بيليس، الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، في جون بيليس وستيف سمث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.
- نيكولاس ج. ويلر، التدخل لأغراض إنسانية وعلاقته بالسياسة الدولية، في جون بيليس وستيف سمث، عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق،
- كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004،
- تيموثي دن، الليبرالية، في جون بيليس وستيف سمث، عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق،
- ستانلي هوفمان، سياسات وأخلاقيات التدخل العسكري، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 4، 1994،
- عبد العزيز السعيد، د. شارليز ليرتشي الابن، د. شارليز ليرتشي الثالث، النظام العالمي الجديد الحاضر والمستقبل عبر مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999،
- بوكر إدريس، مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990،
- ستيف هوبدن، ريتشارد وين جونز، نظرية النظام العالمي، في: جون بيليس وستيف سمث، عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق.
- روبرت كوبر، تحطم الأمم: النظام والفوضى في القرن الحادي والعشرين، ترجمة د. زهير السمهوري، مكتبة العبيكان، الرياض، 2005
- حسام أحمد محمد هندراوي، التدخل الدولي الإنساني -دراسة فقهية تطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي العام-، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996-1997.
- عماد الدين عطاء الله محمد، التدخل الإنساني في ضوء مبادئ وأحكام القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.
- معمر فيصل خولي، الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني، دار العربي للنشر والتوزيع القاهرة، الطبعة الأولى، 2011.
- سي علي، أحمد، دراسات في التدخل الإنساني، الجزائر، دار الأكاديمية، 2010،
- شهاب، مفيد (1609م)، المنظمات الدولية، دار النهضة العربي.
- الدقاق، محمد السعيد، الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- حداد، ريمون، العلاقات الدولية، ب ط، بيروت: لبنان، دار الحقيقة، 2000،
- السيد، سامح عبد القوي، التدخل الدولي بين المشروعية وعدم المشروعية وانعكاساته على الساحة الدولية، القاهرة: مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2012.
- ريتشارد ن. هاس " الفرصة: لحظة أمريكا لتغيير مجرى التاريخ ". ترجمة: أسعد كامل إلياس، الرياض: العبيكان، ط، 2007.
- رشدي، أحمد (1996م)، المنظمات الدولية الإقليمية والدور الجديد للأمم المتحدة في النظام الدولي، الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن وجهة نظر عربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الحسيني، محمد تاج (1991م)، التدخل وأزمة الشرعية الدولية، أكاديمية المملكة المغربية، العدد 8، الرباط، ديسمبر 1991م.

- بن طلال، الحسن (1991م)، هل يعطي حق التدخل شرعية جديدة للاستعمار، أكاديمية المملكة المغربية، العدد 8، الرباط، ديسمبر 1991م.
- كريستوفر س. شيفيس و جيفري مارتيني، ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات للمستقبل، مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي لتابع لمعهد أبحاث الأمن القومي، 2014، (RAND)،.
- ليبيا بعد الثورة: التحديات و الفرص، فريق بقيادة رالف شامي ويضم أحمد ال شريف وآخرون، واشنطن العاصمة، صندوق النقد الدولي، 2012،.
- محمد عبد الكريم، "ليبيا ما بعد القذافي: اخوان ليبيا سيناريوهات محتملة"، دار العربي للنشر والتوزيع، ط.1، 2019،
- صباح أيوب، "حرب الغاز: لهذا أسقط القذافي"، موقع جريدة الأخبار اللبنانية، عربيات، ع. 1869 في حسن الزين، وثائق الربيع العربي والصحة الإسلامية، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2015
- مبروك ساحلي، "تحديات بناء الدولة في دول الربيع العربي: دراسة حالة ليبيا"، مركز دراسات الشرق الأوسط، مجلة دراسات شرق أوسطية، ع. 86، 25 مارس 2019،.
- سامية غربي وفاطمية بن سيرود، "العلاقات العربية – التركية في مجال الطاقة والاستثمار"، في العلاقات العربية – الإقليمية – الإقليمية الواقع والآفاق، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2018.
- خالد العزي، "العلاقات العربية الروسية 2011-2016"، في عبدالفتاح الرشدان، نظام بركات، العلاقات العربية الدولية: الواقع والآفاق، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2018،.
- توفيق المدني وآخرون، الربيع العربي إلى أين أفق جديدة للتغيير الديمقراطي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
- محمد عاشور، الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل، تقرير عن المؤتمر لنظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها، صادر عن معهد الدراسات الأمنية، (2011).
- فرست سوني، الوسائل القانونية لمجلس الأمن في جدول النزاعات الداخلية وتسويتها، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2013.
- جمال منصر، التدخل العسكري الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف إلى فجر أديسا، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2012
- د. رالف شامي وآخرون، ليبيا بعد الثورة التحديات والفرص، صندوق النقد الدولي، واشنطن.
- موسى الزعبي . دراسات في الفكر الاستراتيجي والساسي. منشورات اتحاد الكتاب العرب. دمشق. سوريا 2001.
- ديفيد فيشر "الأخلاقيات والحرب: هل يمكن أن تكون الحرب عادلة في القرن الحادي والعشرين؟".
- بشير، شافعي محمد (د.ت)، القانون الدولي العام في السلم والحرب، ط2، دار الحرب، دار النشر، منشأة المعارف بالإسكندرية.
- لونيبي رابح، مستقبل الوضع الأمني في ليبيا بين الحسم العسكري والحوار السياسي". ورقة مقدمة في أشغال الملتقى مالي-ليبيا: مبادرات السلام والخروج من الأزمات، أي آفاق من أجل الاستقرار الجهوي؟"، 12/01/2016 الجزائر: وزارة الدفاع الجزائرية، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقلالية.
- خالد حنفي علي، أبعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات في مسارات متشابكة إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط. القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 2015
- ميجيا بولا ، ثورة ملعونة...ليبيا انتهت مظالم القذافي و بقيت سوء الإدارة"، المجلة، العدد الثامن 2012.
- شفيثيس س. كريستوفر، جيفري مارتيني.(2014) ليبيا بعد القذافي: عبر و تداعيات المستقبل. مؤسسة راند كوروبريشن، 2014 (-علي ابراهيم ، حقوق الإنسان والتدخل لحماية الإنسانية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة
- مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، ط1، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2003
- عمار بن سلطان، الامم المتحدة وتحديات النظام الدولي الجديد، عشرية من العلاقات الدولية، مركز التوثيق والبحوث الإدارية، الجزائر، 2001
- سعيد عبد المنعم، العرب ومستقبل النظام العالمي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987

- عقل زياد، الاتحاد الإفريقي والثورة الليبية، البروتوكولات والمصالح، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2011.
- عمر حسين حنفي، التدخل في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2005/2004
- نبلوك تيم، العقوبات والمنبذون في الشرق الأوسط، العراق ليبيا-السودان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.
- أشرف محمد كشك، حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية، السياسة الدولية، العدد 185، يوليو 2011
- جيسون دافيدسون، فرنسا وبريطانيا و التدخل في ليبيا: تحليل متكامل، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2014

### الرسائل الجامعية: (دكتوراه، ماجستير، ومذكرة)

- فلوس ياسين. التدخل في ليبيا بين المشروعية والعدوان، رسالة ماجستير غير منشورة لنيل شهادة الماجستير في تخصص قانون دولي وعلاقات دولية، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، الجزائر 2017
- سعد عبد الرحمن. (2001). تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، (أطروحة دكتوراه غير منشورة) في القانون الدولي العام القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الحقوق.
- بن مرار، جمال، تطور مفهوم السيادة في ظل المتغيرات الجديدة-دراسة حالة الاتحاد الاوروبي-رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، جامعة بن يوسف بن خدة، 2008.
- شريفة أمين قاضي، الاحتلال الايطالي و المقاومة الليبية 1951/ 1911، مذكرة غير منشورة لنيل شهادة ماستر تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/ 2015.
- تيسير إبراهيم قديح، تدخل الدولي الإنساني - دراسة حالة ليبيا 2011، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2013.
- وسيلة بوضياف و كامل اقبالن، إدارة الأزمة الليبية (2011-2014م)، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة مولود معمري: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015م).
- صادق حجال، الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية دراسة حالة ليبيا 2011، مذكرة لنيل شهادة الماستر ميدان الحقوق والعلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3.
- صادق حجال، الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية دراسة حالة ليبيا 2011، مذكرة لنيل شهادة الماستر ميدان الحقوق والعلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3.
- د. نور الدين تحتوت، التدخل الدولي و ضمانات الالتزام الدولي باحترام حقوق الإنسان، شهادة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص 274.
- لخضر رابحي، التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم سيادة الدول، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أوبوكر بلقايد، تلمسان، 2014.
- علاء الدين زادومي، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات المغاربية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق وعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

### المجلات

- العجمي ظافر محمد: دوافع التدخل العسكري الخليجي في ليبيا وتبعاته، العرب القطرية، عدد 8327، 2011.
- غسان الجندي، نظرية التدخل لصالح الإنسانية في القانون الدولي العام، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 43، كلية الحقوق، الجامعة الأردنية، 1987،
- عبد السلام السعيد، خطاب حقوق الإنسان بين الليبرالية والماركسية والفكر الإسلامي المعاصر، مجلة فكر ونقد، العدد 41، أيلول/ سبتمبر 2001

- د. سمير أمين، من أجل إنشاء قوة رادعة في خدمة شعوب العالم الثالث، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 35، كانون الثاني/يناير 1991
- نوارى احلام، تراجع السيادة الوطنية في ضل التحولات الدولية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد4 ، جانفي 2011
- شعيب، نبيل (1993م)، نتائج مؤتمر حقوق الإنسان في الميدان، مجلة قضايا دولية، العدد 193، السنة 4، إسلام آباد، 5 يوليو 1993م.
- منى حسين عبيد، أبعاد النظام السياسي في ليبيا، مجلة دراسات دولية، العدد 51.
- ميثاق مناحي دشر، "النظرية الواقعية: دراسة في الاصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة (قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر)"، مجلة أهل البيت عليهم السلام، عدد20، 2016.
- د. عادل زقاغ، أ. سفيان منصور، "واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي: مقارنة سوسيو-سياسية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد23، مارس 2016.
- سامح راشد، مآلات الأزمة الليبية بين الحرب والسياسة، فصلية "شؤون عربية"، العدد 187 (جامعة الدول العربية، صيف 2019)،
- راجع حسين علي، "عدم الاستقرار في ليبيا يهدد الحدود الإقليمية"، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 63 أبريل - يونيو 2014. أطلع عليه بتاريخ 2019/12/18، على الرابط : <http://ncmes.org/ar/download/file/257>
- أحمد سعيد نوفل وآخرون، الأزمة الليبية إلى أين؟، جريدة مركز دراسات الشرق الأوسط ، ع (13) مارس 2017.
- محمد بدري عيد: الأدوار التدخلية للجامعة العربية في الأزمات الإقليمية، السياسة الدولية، يناير 2012.
- أخبار مصر، الاتحاد الإفريقي يدعو إلى إنهاء الأزمة الليبية بالحوار، 2011.
- محمد بن العربي منار، التدخل الإنساني ومسئولية الحماية، المحور: السياسة والعلاقات الدولية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 4080.
- العروسي، محمد عصام: الحراك السياسي العربي هل هو بداية لعقد اجتماعي جديد؟، مجلة المستقبل العربي، العدد 393، السنة34، 2011.
- كيسنجر، هنري: هل هي عقيدة جديدة للتدخل، واشنطن بوست 2012.
- بييرس ، سامية: المبادرة الليبية للتخلي عن أسلحة الدمار الشامل ومستقبل الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد118، 2004.
- عادل زقاغ "المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمانة وصناعة السياسة العامة."المجلة الجزائرية للسياسات العامة، جامعة الجزائر، 03العدد، 01سبتمبر

### المواقع الإلكترونية

- .شادي حميد، لإقرار التدخل الدولي في ليبيا لم يكن خاطئاً/نون بوست <http://www.noonpost.org/content/11148>. :
- .. براهيم منشاوي، مستقبل غامض: دولة في ليبيا في ضل تنامي خريطة الجماعات المسلحة، مركز العربي للبحوث والدراسات، متاحة على الموقع /6890
- :[www.asrsug.org](http://www.asrsug.org)
- .علي عبد اللطيف أحميدة، (2014) غياب الحوار الوطني في ليبيا: تحديات وعوائق، ليبيا المستقبل، 7 على الموقع
- : <http://archive2.libya-al-mostakbal.org>
- .محمد مهدي عاشور، "الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل"، مؤتمر معهد الدراسات الأمنية: نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها
- "<http://www.issafrica.org>
- .محمد مهدي عاشور، "قراءة في أسباب الصراع
- "<http://www.sis.gov.eg/uevar/34/9ntm>

- تقرير لجنة التحقيق الدولية المعنية بتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي المدعي وقوعها في الجماهيرية العربية الليبية، مجلس حقوق الإنسان الدورة 17 الوثيقة (a/hrc/17/44) بتاريخ 1 جوان 2011.
- تقرير منظمة العفو الدولية، لعام 2012 الوثيقة رقم: alindex : pol : 10 / 2012/01 ، متاح على الرابط .[amnesty.org/or](http://amnesty.org/or)
- <https://www.un.org/press/fr/2011/CS10200.doc.htm>
- Aline LEBOEUF, La compétition stratégique en Afrique : approche militaires américaines chinoises et russes, IFRI, Aout 2019,
- الوليد أبوحنيفة, "الأمن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية لدول المصدرة و المستوردة للطاقة دراسة في المفهوم و الإبعاد", 13 يناير 2017, على الرابط : <https://democraticac.de/?p=42440>
- BP Statistical Review of World Energy 2019 | 68th Edition, at: <https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2019-full-report.pdf>
- Pour plus de détails veuillez consulter: Nardon Laurence, « Les États-Unis vers l'indépendance énergétique ? », Politique étrangère, 2013/2. DOI : 10.3917/pe.132.0027. URL : <https://www.cairn.info/revue-politique-etrangere-2013-2-page-27.htm>
- المصالح الروسية في ليبيا, مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية, --, على <http://www.csdcenter.com/article/>
- SDES, enquête auprès des raffineurs ; Lyondell Basel (condensats pour la pétrochimie) ; Douanes (part non- bio des additifs), Disponible sur : <https://www.insee.fr/fr/statistiques/2119697>
- BP Statistical Review of World Energy 2019
- <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/fields/263rank.html#IT>
- النشرة الاقتصادية للربع الثالث من سنة 2019م, المصرف الليبي المركزي, على الرابط: <https://cbl.gov.ly/wp-content/uploads/2019/11/Economic-Bulletin-3rd-Quarter-2019.pdf>
- هل يعيد الاتفاق التركي الليبي رسم خارطة النفوذ شرق المتوسط؟, مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات, وحدة الرصد والتحليل, 13 ديسمبر 2019, على الرابط : <https://fikercenter.com/position-papers>
- De Jamel Dimassi, Les Opérations Militaires de L'ONU en Libye. Et après?, édition LATRACH, Tunisie, 2014,
- Ameer Naim, « La Libye entre les intérêts de l'Occident et la résistance de Kadhafi », Outre-Terre, 2011/3 (n° 29), Disponible sur URL : <https://www.cairn.info/revue-outre-terre1-2011-3-page-299.htm>.
- Pour plus de détails voir : Saifelnaser Bulhasen. Les Relations franco-libyennes. Science politique. Université d'Auvergne-Clermont-Ferrand I, 2008. Français. Disponible sur URL : <https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-00727307/document>,
- Federico Santopinto, « Crise libyenne : rôles et enjeux de l'UE et ses membres », Note d'Analyse du GRIP, Bruxelles 29 janvier 2018. Disponible sur URL : <http://www.grip.org/fr/node/2514>,
- MARTIN, Yolande. La Libye de 1912 à 1969 In : La Lybie nouvelle : Rupture et continuité [en ligne]. Aix-en-Provence : Institut de recherches et d'études sur les

mondes arabes et musulmans, 1975 Disponible sur Internet :

<<http://books.openedition.org/iremam/2489>>.

- راجع: ليبيا: يجب أن تتوقف "عمليات صيد" المهاجرين, الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان, : على الرابط  
: [https://www.fidh.org/IMG/pdf/libyamigrants\\_web\\_ar.pdf](https://www.fidh.org/IMG/pdf/libyamigrants_web_ar.pdf)  
- حسين مفتاح, "الدور الإيطالي في ليبيا بين الهواجس الأمنية والمصالح الاقتصادية", 2018/06/5, , أطلع  
عليه على الرابط

: <https://www.afriqatnews.net/article/>

-أنوار بوخرص وآخرون, "تأثيرات الحدث المصري: توترات متصاعدة وتحالفات متبدلة", مركز كارنيغي  
للشرق الأوسط, 13 فبراير 2014, أطلع على الرابط

: <https://carnegie-mec.org/ar-pub->

- SA, "La Turquie face au printemps arabe", in De SANTANDER Sébastian (ed.),  
L'Afrique, nouveau terrain de jeu

des émergents, KARTHALA Editions, paris. 2014,

- Omar Babakhouya, "Les conséquences de l'échec des Frères musulmans égyptiens  
dans la région," in Observatoire de la vie politique turque,  
,<https://ovipot.hypotheses.org/15401>.

- SEMO, Marc. « L'affaire libyenne, ou les contradictions de la diplomatie turque »,  
In : La Turquie au Moyen-Orient : Le retour d'une puissance régionale ? [En ligne].  
Paris : CNRS Éditions, 2011 Disponible sur URL :

<http://books.openedition.org/editionscnrs/12400>.

- إسلام خالد حسن, "الخلافت الخليجية-الخليجية: الأسباب، القضايا وآليات الحل", مركز الجزيرة للدراسات,  
15 يناير 2015, أطلع عليه بتاريخ , على الرابط:

<http://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath/2015/01/2015114125342702598.html>

«Libye: Trois autorités et un Maréchal ou le défi de l'unité» , Saïd Haddad-  
L'Année du Maghreb, 2017,

. Radhi Meddeb, Le Conseil de Coopération du Golfe au Maghreb : échange et -  
stratégies d'investissement, IFRI, 2010,. Consulté sur URL :

[https://www.policycenter.ma/sites/default/files/IFRI\\_noteocpmeddeb\\_1.pdf](https://www.policycenter.ma/sites/default/files/IFRI_noteocpmeddeb_1.pdf)

- راجع القرار 2174 الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 7251 المعقودة في 27 أغسطس 2014, الرابط

: <https://undocs.org/ar/S/RES/2174>

- ثوجه لقطر وتركيا اتهامات بتقديم الدعم بأشكال متعددة ليس فقط لحكومة طرابلس، لكن أيضاً لجماعات  
وميليشيات مسلحة في غرب ليبيا انظر:

<https://bit.ly/2EbgoZx>

.<https://www.al-monitor.com/originals/2019/03/libya-hifter-lna-south-operation--elections-sarraaj.html#ixzz7WO2LzkD>

- علي مرهون, "ليبيا: من التدخل إلى الحرب بالوكالة", مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط, 13 يوليو  
2017, على الرابط

<http://www.acharicenter.org/libya-from-intervention-to->

- أ. إسماعيل رشاد, "أثر الجغرافيا والديموغرافيا في الصراع والحل في ليبيا", المنظمة الليبية للسياسات و  
الإستراتيجيات, يوليو 2016, على الرابط:

<http://loopsresearch.org/media/images/photo3fqwi8xvq6.pdf>

.Libye. Un obscur réseau de complicités : violence contre les réfugiés et les migrants -  
qui se rendent en Europe, Amnesty International, 2017, Disponible

<https://www.amnesty.org/fr/documents/mde19/7561/2017/fr/>,

- مؤلف مجهول، النفط في ليبيا، شبكة الجزيرة العالمية،

.Http : // www. Aljazeera. Net / news / report

.The World Factbook 2019. Washington, DC : Central Intelligence Agency, 2019.-

Avalable from <https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/index.html>

.- قرار مجلس الأمن 1160، انظر: موقع مجلس الأمن:

[http://www.un.org/arabic/docs/SCouncil/SC\\_Res/S\\_RES.pdf](http://www.un.org/arabic/docs/SCouncil/SC_Res/S_RES.pdf)

.- مقال بعنوان، بحث اثر اعمال حقوق الانسان على مبدا السيادة،

<http://www.startimes.com/f.aspx?t=32141087>